ASH-SHURA
الشورى

العدد ١٧٦/١٧٧محرم - صفر ١٤٣٨هـ أكتوبر - نوفمبر ٢٠١٦م

مجلس الشورى
دور أصيل لأكثر من 90 عاماً
في صناعة القرار الوطني

تحت القبة:
الملك سلمان يخاطب الأمة

الشورى يطالب بنك التنمية الاجتماعية بدعم برامج الأسر المنتجة وتطويرها

ويدعو وزارة الإسكان إلى إيضاح الالتزامات المالية التي ستترتب على مستحقي منتجات الإسكان

عضو الشورى السابق محمد بن صالح الدحيم لـ «الشورى»:
ما يقدم في الشأن العام تحت القبة ينبغي أن يتميز بحس برلماني محترف تظهر فيه جدارة اللغة البرلمانية

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

الخطاب الملكي.. المضامين واستشراف مستقبل الوطن

تترقب الأوساط السياسية والاقتصادية، والمراقبون للشأن السعودي، الخطاب الملكي السنوي في مجلس الشورى الذي سيلقيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - في افتتاح أعمال السنة الأولى للدورة السابعة لمجلس الشورى، لما يحمله الخطاب الملكي من مضامين سياسية واقتصادية، ورؤى استشرافية للمستقبل الذي يتطلع إليه قائد الأمة، والشعب السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠.

ويستند المراقبون في أهمية الخطاب الملكي إلى القرارات والأوامر الملكية التي يصدرها خادم الحرمين الشريفين في الشأن الداخلي بين الفينة والأخرى التي تستهدف رفاهية المواطن ورخاء الوطن وازدهاره، ويتطلعون إلى مزيد من القرارات التي تواكب رؤية المملكة ودورها المحوري في المنطقة والعالم.

ويأتي الخطاب الملكي في مجلس الشورى إثر المنعطف التاريخي في مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ستشهد مزيدًا من التلاحم والوحدة الخليجية، بعد الجولة الميمونة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، ودولة الكويت، ومستوى الترحيب والتفاعل على المستويين الرسمي والشعبي بخادم الحرمين في الدول الشقيقة.

ولا شك أن تلك الزيارات لها أثر عميق في تعزيز التقارب الخليجي، وتعكس مدى الترابط والتلاحم بين زعماء دول المجلس، وحرصهم على تعزيز العلاقات وتوثيقها، واتحاد صفوفها أمام العداء والحاقدين الذين يتربصون بدول مجلس التعاون الخليجي، ويسعون إلى تقويض أمنها، وزعزعة استقرارها.

رئيس التحرير

د. محمد المهنا

ASH-SHURA
الشورى

ملف العدد

٦
خادم الحرمين الشريفين يفتتح أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة لمجلس الشورى يوم الأربعاء ١٥ ربيع الأول

يفتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود يوم الأربعاء الموافق ١٥ من شهر ربيع الأول ١٤٣٨هـ أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة لمجلس الشورى حيث يلقي - يحفظه الله - خطاباً يتضمن سياسة المملكة الداخلية والخارجية.

أعلن ذلك معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأعرب معاليه عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين على دعمه - رعاه الله - واهتمامه بمجلس الشورى ومتابعته لأعماله وآدائه.

٢٤
مسيرة الشورى
مجلس الشورى .. مسيرة وتاريخ منذ إرساء الحكم في المملكة على يد المؤسس الملك عبدالعزيز
دور أصيل لأكثر من ٩٠ عاماً في صناعة القرار الوطني

يسجل التاريخ الحديث بتقدير عال جهود الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود في تطبيق مبدأ الشورى كأساس من أسس حكمه لهذه البلاد منذ توحيدها، وهو ما سار عليه أبناؤه البررة من بعده.

فالمتتبع لتاريخ الحكم في المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها يجد أنه قام على منهج الشورى، الذي استمر من دون انقطاع منذ عهد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - حتى العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله -.

٣٦
تقارير القبة
حصاد الشورى في الدورة السادسة
أكثر من ٥٩٠ قرارًا لدعم الأجهزة التنفيذية وتطوير آدائها وسن الأنظمة وتعديلها.. هموم المواطن وقضايا الوطن في أولويات أعضاء المجلس

مضت الدورة السادسة لمجلس الشورى، حافلة بالإنجازات والقرارات التي أصدرها المجلس، قرارات جسدت الدور التنظيمي والرقابي الذي يمارسه مجلس الشورى في نطاق اختصاصاته وصلاحياته التي حددها نظامه، وبوصفه شريك مهم في صناعة القرار الوطني قرارات تتسامى مع النقلة النوعية التي شهدها أداء المجلس وصلاحياته من جهة، والثقة التي يحظى بها من القيادة الرشيدة والمواطن من جهة أخرى.

مجلة شهرية تصدرها الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
عادل بن زامل الحربي
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي

التصوير
سلطان الفهد
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني

ردمد
ISS:١٣١٩ - ٩٨٤٦
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa
حساب المجلس في تويتر
@ShuraCouncil-SA
المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روافد
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

الحوار

١٠٨

عضو الشورى السابق محمد بن صالح الدحيم لـ « الشورى » :

ما يقدم في الشأن العام تحت القبة ينبغي أن يتميز بحس برلماني محترف تظهر فيه جدارة اللغة البرلمانية

محمد بن صالح الدحيم
عضو مجلس الشورى السابق

في قراءة لرؤيته وأفكاره وأطروحاته التقت «الشورى» بعضو المجلس المستشار محمد بن صالح الدحيم، الذي قلّب - من خلال هذا الحوار- ملفات عديدة داخل أروقة مجلس الشورى وخارجه، ونفى في حديثه ما يراه البعض تسرباً لخريجي دراسات العلوم الشريعة والمعهد العلي للقضاء عن الوظائف القضائية، موضحاً أن ذلك لا يمثل ظاهرة، بقدر ما هي أسباب دعت البعض إلى الخوض في غمار عمل المحاماة، التي ارتأوا أنها الأنسب لهم.

ويرى أن الإقبال على دراسة تخصصات الحقوق الفكرية ليس بالندرة التي يتحدث عنها البعض، وهذه التخصصات -أيضاً- لم تحظ بالوفرة أو الإقبال الملفت، كما يرى أن برامج التواصل الاجتماعي جاءت لتسد فراغاً كان موجوداً في وسائط

الدراسة

١١٤

«قياس» في عيون عينة من كتاب الصحف السعودية..

الدراسة بطبيعتها وصفية - مسحية - هدفت إلى التعرف على المحتوى الظاهر والباطن لما احتوته عينة الدراسة من المقالات المنشورة في الصحف السعودية الرئيسة عن المركز الوطني للقياس « قياس»، يدخل في ذلك : تحديد موضوعات وأهداف وأسباب الكتابة عن مركز «قياس». التعرف على أسلوب الكتابة والأسلوب اللغوي للكاتب.

خصائص السياق الذي ظهرت فيه الكتابة.

تحت القبة :

مشروع النظام يستهدف تأسيس سوق تمويل متطور الشورى يوافق على مشروع نظام البيع بالتقسيط ٥٨
مجلس الشورى يدعو الصندوق السعودي للتنمية إلى دعم المنتجات الوطنية ٦٩
الشورى يطالب وزارة الطاقة بمعلومات عن كميات النفط المقدرة والغاز غير التقليدي المكتشفة ٧٣

في هذا العدد

التغطية ٨٢
حصاد الشهر ١٢٠
متابعات برلمانية ١٣٤

المقالات

د. صدقة يحي فاضل ٣٥
د. محسن الحازمي ٦٠
د. جبريل العريشي ٦٧
د. أحمد آل مفرح ٧٦
د. فاطمة القرني ٨٠
د. نورة العدوان ١٠٦
د. دلال الحربي ..... شوريات ...١٣٨

خادم الحرمين الشريفين يفتتح أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة لمجلس الشورى يوم الأربعاء ١٥ ربيع الأول

يفتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود يوم الأربعاء الموافق ١٥ من شهر ربيع الأول ١٤٣٨هـ أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة لمجلس الشورى حيث يلقي - يحفظه الله - خطاباً يتضمن سياسة المملكة الداخلية والخارجية.

أعلن ذلك معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأعرب معاليه عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين على دعمه - رعاه الله - واهتمامه بمجلس الشورى ومتابعته لأعماله وآدائه.

وقال: إن أبناء المملكة العربية السعودية والمراقبون السياسيون والاقتصاديون يتلهفون إلى سماع الخطاب الملكي الكريم تحت قبة مجلس الشورى، لما يتضمنه من ملامح مهمة تستنهض همم أبناء الوطن على امتداد رقعة بلادنا، وتؤكد المضي في تنمية الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره في عالم مضطرب يموج بالصراعات، وما يحمله من رسائل مهمة لمواقف المملكة العربية السعودية تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية، وسياساتها الاقتصادية.

وأكد أن مجلس الشورى - كعادته في كل عام - يضع الخطاب الكريم وثيقةً أساس لأعماله ومحفزاً لمزيد من العطاء في خدمة الدين والوطن.

ورأى معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ أن المملكة العربية السعودية تتطلع إلى مستقبل مشرق في البناء والتطوير من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠، تلك الرؤية وما تحمله من برامج طموحة تستلزم من مجلس الشورى في دورته الجديدة أن يستثمر كل إمكانات أعضائه وطاقاتهم وخبراتهم في التفاعل مع الرؤية وبرامجها التي تستهدف الوطن والمواطن في كافة المجالات.

وعد الدورة السابعة لمجلس الشورى انطلاقة تضاف إلى مسيرة هذا المجلس الطويلة التي بدأها مؤسسُ هذه البلاد وبانيها جلالةُ الملكُ عبد العزيز طيب الله ثراه ، فوضع منهجَ هذا المجلس وأرسى قواعدَه على مبادئ ديننا الحنيف، مجسداً بذلك تعاليم الإسلام التي تقوم على التعاون والتآزر والمشاورة والنصيحة والإخلاص بين الراعي والرعية .

وأكد معاليه أن الدورة السابعة تأتي إثر دورات متعاقبة مر فيها مجلس الشورى في عهده الحديث بخطوات تطويرية متدرجة، في تحديث نظامه، وفي عدد أعضائه،

أما اليوم وقد ازدادت ثقة المواطن بالمجلس ووعيه بمسؤولياته، فقد ارتفعت تطلعاته لأن يقوم المجلس بدور أكبر على صعيد ممارسة دوره الرقابي، ودراسة الأنظمة وتحديثها وإقرارها، ومناقشة القضايا الوطنية الملحة، وأن يكون عوناً للأجهزة الحكومية بما يساعدها على إنجاز أعمالها.

وقال معالي الدكتور عبد الله آل الشيخ: إن مجلس الشورى عقد خلال دورته السادسة ٢٨٣ جلسة أصدر خلالها ٥٩١ قراراً، منها ١١٣ قراراً خاصة بالأنظمة ولوائحها الداخلية، و٢٥٨ قراراً تخص الجهات الحكومية، و١٦ قرارًا بالموافقة على مقترحات بأنظمة جديدة أو تعديل أنظمة نافذة قدمها للمجلس عدد من أعضائه استنادًا للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى، إضافة إلى الموافقة على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة. مشيراً إلى أن هذه الأرقام مهمة في إحصاء الاجتماعات و تعداد القرارات، لكن أهميتها تكمن في مضامينها واستهدافها المصالح العامة بما يخدم الدين والوطن.

وسجل معاليه تقديره لأصحاب الفضيلة والمعالي والسعادة أعضاء المجلس في دورته السادسة على ما تميز به أداؤهم من عمل جماعي جاد وحياد في الطرح وموضوعية في المعالجة والتزاماً بآداب الحوار أوصلت المجلس إلى هذه النتائج الجيدة والتي تقود بإذن الله إلى مزيد من الطموح والآمال الكبار في العطاء والتطلعات.

ورفع معالي رئيس مجلس الشورى بالغ الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، على ما يولونه - يحفظهم الله - من دعم واهتمام بمجلس الشورى بوصفه سنداً داعماً للحكومة في مسيرة التطوير التي تشهدها البلاد بحمد الله في هذا العهد الزاهر، سائلاً المولى عز وجل أن يوفق قيادة هذه البلاد إلى ما فيه الخير والصلاح، وأن يديم على بلادنا نعم الأمن والإيمان ويحفظها من كل مكروه.

د. الجفري: مضامين الخطاب الملكي خارطة طريق لمجلس الشورى في دورته القادمة لدعم تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠

أعرب معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري عن سعادته البالغة بتشريف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -يحفظه الله- مجلس الشورى يوم الأربعاء ١٥ ربيع الأول ١٤٣٨هـ لإلقاء الخطاب الملكي السنوي في افتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة للمجلس.

وقال معاليه في تصريح بهذه المناسبة : إن الخطاب الملكي يتناول أهم ملامح السياستين الداخلية والخارجية للدولة، ومواقفها من مختلف القضايا الراهنة على الساحتين العربية والدولية، ويحدد الأهداف والبرامج والغايات التي تطمح الدولة إلى تحقيقها.

وأضاف: إن مضامين الخطاب الملكي ستكون وثيقة عمل وخارطة طريق يسترشد بها في عمله خلال دورته السابعة. مشيراً إلى ما تشهده المملكة العربية السعودية من حراك تنموي غير مسبوق على المستوى الوطني يتمثل في رؤية المملكة ٢٠٣٠، وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، التي سوف تحدث بمشيئة الله نقلة نوعية لمسار التنمية في المملكة التي يقودها بحزم وعزم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله -.

وأكد معاليه أن مجلس الشورى وضع خطة استراتيجية لعمله خلال الدورة القادمة بتوجيه من معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تواكب رؤية المملكة وبرامج التحول الوطني، فالمجلس بما يتوفر له من أدوات تنظيمية ورقابية، سيبذل جهوده من خلال ما يتمتع به أعضاؤه من خبرات علمية وعملية، سواء من حاز على ثقة المليك لأول مرة أو تم تجديد عضويته من أعضاء المجلس السابقين، لتحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - من المجلس لتعزيز دوره الرقابي والتنظيمي، والعمل بأسلوب تكاملي مع أجهزة الدولة ومؤسساتها، بما يمكنها من تحقيق أهدافها، ومعالجة القضايا الوطنية الملحة، وتحقيق برامج الرؤية والتحول الوطني، للانطلاق نحو مستقبل زاهر مفعم بالرخاء والازدهار للوطن والمواطنين.

ونوه معاليه بما يجده مجلس الشورى من دعم ورعاية من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، وسمو ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز - يحفظهم الله - مما مكنه من تحقيق الإنجازات تلو الإنجازات في صنع القرارات الوطنية، وإيجاد المعالجات الناجحة للقضايا الوطنية الملحة، وتقديم المبادرات للرؤى الآنية والمستقبلية التي تعزز من النهضة التنموية بالمملكة في مختلف المجالات، وتحقق التنمية المستدامة والمتوازنة في جميع مناطق المملكة.

واختتم معالي نائب رئيس مجلس الشورى تصريحه داعياً الله بأن يحفظ لهذه البلاد قادتها ويديم عليها وعلى مواطنيها الأمن والأمان، ويعز شأنها في ظل القيادة الرشيدة والحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله -.

مساعد رئيس المجلس: الخطاب الملكي يتناول المرتكزات الأساسية للسياستين الداخلية والخارجية للمملكة

أكد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان أهمية الخطاب الملكي السنوي الذي سيفتتح به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - يوم الأربعاء ١٥ ربيع الأول لهذا العام أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة لمجلس الشورى، لما يتضمنه الخطاب الملكي من مضامين وتوجيهات سامية، وبرنامج عمل متكامل لمنجزات الدولة ومشاريعها على الصعيدين الداخلي والخارجي، والمرتكزات الأساسية التي تقوم عليها السياستان الداخلية والخارجية للمملكة، ومواقف المملكة من القضايا العربية والإسلامية الراهنة.

وعد معاليه - في تصريح صحفي بهذه المناسبة حفل الخطاب الملكي السنوي أسمى احتفاليات مجلس الشورى وعلى درجة عالية من الأهمية لمضامينه، وتوقيت ومكان إلقائه، مشيراً إلى أن ذلك يعطي المبرر لاهتمام الدوائر الرسمية ووسائل الإعلام في الداخل والخارج على تغطية الخطابات الملكية في مجلس الشورى، ومتابعتها بالتحليل والقراءة لمضامينها وما تحمله من رسائل سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة.

ونوه معالي مساعد رئيس مجلس الشورى بالدعم المتواصل الذي يجده المجلس من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصحاب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع.

وأكد أن المجلس يدخل مرحلة جديدة بوجود تشكيلة مهمة من الأعضاء المتطلعين للعطاء تحت قبة المجلس، معرباً عن الأمل في أن يحقق المجلس ما يتطلع إليه المواطنون ويخدم قضاياهم الوطنية الملحة، وأن يستمر مجلس الشورى في نهجه الداعم لسياسات المملكة ومواقفها من خلال الدبلوماسية البرلمانية، وبما تحقق للمجلس من عضوية في العديد من الاتحادات البرلمانية سواء على المستوى العالمي أو القاري أو الإقليمي.

وبين الدكتور يحيى الصمعان أن المجلس مستمر في وضع آليات التواصل مع المواطنين سواء بطريقة مباشرة عبر حضور المواطنين لجلسات المجلس، أو من خلال وسائل الاتصال الأخرى استشعاراً لمسؤولياته في الوقوف على هموم المواطن وآرائه ومقترحاته، فكان التواصل بين المجلس والمواطن متنامياً عبر آليات فاعلة وبصورة مباشرة.

وجدد معاليه في ختام تصريحه الشكر والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد على دعمهم ورعايتهم الدائمة للمجلس، مؤكداً أنه لولا عون الله عز وجل وتوفيقه، ثم دعم القيادة الكريمة لما حقق مجلس الشورى هذه النتائج الجيدة التي أسهمت وتسهم في صنع القرار الوطني.

أعضاء مجلس الشورى في دورة السابعة

صدر الأمر الملكي ذو الرقم : أ/ ٥٤ والتاريخ :٣/ ٣/ ١٤٣٨هـ، بتكوين مجلس الشورى في دورته السابعة برئاسة معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وذلك لمدة أربع سنوات هجرية تبدأ من تاريخ ٣/ ٣/ ١٤٣٨هـ وذلك على النحو الآتي:

١ ـ معالي الدكتور محمد بن أمين بن أحمد الجفري (نائب رئيس مجلس الشورى).
٢ ـ معالي الدكتور يحيى بن عبدالله بن عبدالعزيز الصمعان (مساعد رئيس مجلس الشورى).
٣ ـ الأستاذ إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم الدايل .
٤ ـ الأستاذ إبراهيم بن محمد بن عبدالله المفلح .
٥ ـ الدكتور إبراهيم بن محمود بن يسن النحاس .
٦ ـ الدكتورة أحلام بنت محمد بن حسين حكمي .
٧ ـ الدكتور أحمد بن صالح بن حمد السيف .
٨ ـ الدكتور أحمد بن عبدالرزاق بن عبدالرحمن الغديان .
٩ ـ الدكتور أحمد بن عمر بن محمد آل عقيل الزيلعي .
١٠ ـ الدكتور أحمد بن محمد بن عبوش الغامدي .
١١ ـ الأستاذ أحمد بن محمد بن إبراهيم الأسود .
١٢ ـ الدكتور أحمد بن مهدي بن محمد الشويخات .
١٣ ـ معالي الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز بن سعد الربيعة .
١٤ ـ الدكتورة أسماء بنت صالح بن حسن الزهراني .
١٥ ـ الدكتورة إقبال بنت زين العابدين بن محمد درندي .
١٦ ـ الدكتورة أمل بنت سلامة بن سليمان الشامان .
١٧ ـ الدكتور إياس ين سمير بن إبراهيم المسيفرة الهاجري .
١٨ ـ الدكتور أيوب بن منصور بن علي الجربوع .
١٩ ـ الدكتور أيمن بن صالح بن محمد طاهر فاضل .
٢٠ ـ الدكتور ثامر بن سعد بن عبدالله البراك .
٢١ ـ الأستاذ جمال بن سداد بن محمود حسن الفاخري .
٢٢ ـ الأستاذ جمال بن عبدالله بن يوسف المزين .
٢٣ ـ الدكتورة جواهر بنت ظاهر بن محمد العنزي .
٢٤ ـ الأستاذة جوهرة بنت ناصر بن عبدالله اليامي .
٢٥ ـ الدكتور حسين بن ضيف الله بن أحمد المطاعي المالكي .
٢٦ ـ الدكتور حمد بن عايض بن محمد بن حمد آل فهاد .
٢٧ ـ الدكتورة حمدة بنت مقبول بن عبدالله الجويفي .
٢٨ ـ الدكتورة حنان بنت عبدالرحيم بن مطلق الأحمدي .
٢٩ ـ معالي الدكتور خالد بن إبراهيم بن محمد الجندان .
٣٠ ـ سمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله محمد بن مقرن المشاري آل سعود.
٣١ ـ الدكتور خالد بن عبدالله بن محمد الدغيثر.
٣٢ ـ الأستاذ خالد بن عبدالله بن عبداللطيف العبداللطيف.
٣٣ ـ الدكتور خالد بن محمد بن علي السيف.
٣٤ ـ الدكتور خالد بن منصور بن ناصر العقيل .
٣٥ ـ الأستاذ خليفة بن أحمد بن راشد الدوسري .
٣٦ – الأستاذة رائدة بنت عبدالله بن راشد أبو نيان.
٣٧ – الدكتور زكي بن عبدالرحيم بن حسين بن محمود.
٣٨ – الدكتور زهير بن فهد بن جابر الحارثي.
٣٩ – الدكتورة زينب بنت مثنى بن عبده أبو طالب.
٤٠ – الدكتور سالم بن مروزق بن نويشي العمري الحربي.
٤١ – الدكتور سامي بن محمد بن حسين زيدان.
٤٢ – الدكتورة سامية بنت عبدالله بن غائب نظر بخاري.
٤٣ – الأستاذ سعد بن صالح بن إبراهيم السبتي.
٤٤ – معالي الدكتور سعد بن محمد بن سعد الحريقي.
٤٥ – الدكتور سعدون بن سعد بن سعدون السعدون.
٤٦– الدكتور سعود بن ليلي بن رجاء الغشم الرويلي.
٤٧ – الدكتور سعيد بن عبدالله بن عيسى الشيخ.
٤٨ – الدكتور سعيد بن قاسم بن يحيى الخالدي المالكي.
٤٩ – الدكتور سلطان بن سعد بن سلطان آل فارح القحطاني.
٥٠ – الدكتورة سلطانة بنت عبدالمصلح بن جزاع البديوي.
٥١ – الدكتور سليمان بن علي محمد العمري الفيفي.
٥٢ – معالي الدكتور صالح بن عبدالرحمن بن سعد الشهيب.
٥٣ – الأستاذ صالح بن عبدالعزيز بن عبدالله الحميدي.
٥٤ – الدكتور صالح بن محمد بن فرحان الخثلان.
٥٥ – معالي الأستاذ صالح بن منيع بن صالح الخليوي.
٥٦ – الدكتور طارق بن علي حسن فدعق.
٥٧ – الدكتورة عالية بنت محمد علي بن محمد رفيع الدهلوي.
٥٨ – معالي المهندس عباس بن أحمد بن محمد هادي.
٥٩ – الدكتور عبدالإله بن سيف الدين بن غازي ساعاتي.
٦٠ – الدكتور عبدالرحمن بن أحمد بن محمد هيجان.
٦١ – الدكتور عبدالرحمن بن حسن بن محمد باجودة.
٦٢ – الأستاذ عبدالرحمن بن راشد بن عبدالرحمن الراشد.
٦٣ – الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم بن عبدالعزيز الحرقان.
٦٤ – الأستاذ عبدالعزيز بن سعود بن عبدالعزيز أبو نقطة المتحمي.
٦٥ – الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالكريم بن عبدالعزيز العيسى.
٦٦ – معالي الشيخ عبدالعزيز بن محمد بن علي النصار.
٦٧ – الدكتور عبدالله بن حمود بن حميد اللهيبي الحربي.
٦٨ – الأستاذ عبدالله بن راشد بن هادي الخالدي.

٦٩ – الدكتور عبدالله بن زبن بن عيد الغبيوي العتيبي.
٧٠ – الدكتور عبدالله بن سالم بن جابر المعطاني.
٧١ – معالي الأستاذ عبدالله بن سعد بن محمد الغريري.
٧٢ – الدكتور عبدالله بن سليمان بن عايد البويني البلوي.
٧٣ – معالي المهندس عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالله الضراب.
٧٤ – اللواء طيار ركن عبدالله بن عبدالكريم بن عبدالله السعدون.
٧٥ – الدكتور عبدالله بن علي بن محمد المنيف.
٧٦ – الأستاذ عبدالله بن علي بن إبراهيم العجاجي.
٧٧ – اللواء عبدالله بن غازي بن ظافر الأسيود العلياني.
٧٨ – الدكتور عبدالله بن غدران بن مطر العبادلة السهيمي.
٧٩ – الدكتور عبدالله بن فخري بن محمود أنصاري.
٨٠ – الأستاذ عبدالله بن محمد بن أحمد الجفيمان.
٨١ – الأستاذ عبدالله بن محمد بن حمد الناصر.
٨٢ – الدكتور عبدالله بن محمد بن عبدالمحسن الفوزان.
٨٣ – الدكتور عبدالله بن رفود بن رفيد الحسني السفياني.
٨٤ – الدكتور عبدالمحسن بن عبدالله بن محمد آل الشيخ.
٨٥ – اللواء عبدالهادي بن محمد بن سليم آل سليم العمري.
٨٦ – الدكتور عبيد بن سعد بن عبيد العبدلي الشريف.
٨٧ – الدكتور عدنان بن أحمد بن حسن البار.
٨٨ – الأستاذ عساف بن سالم بن فيصل أبو ثنين.
٨٩ – الأستاذ عطا بن حمود بن عطا السبيتي.
٩٠ – المهندس علي بن عبدالله بن علي النعيم.
٩١ – اللواء علي بن فهد بن عبدالكريم السبهان.
٩٢ – الدكتور علي بن محمد بن سعيد بن عبدالله الشهراني.
٩٣ – اللواء ركن علي بن محمد بن فهد التميمي.
٩٤ – اللواء طيار ركن علي بن محمد بن يحيى العسيري.
٩٥ – الدكتور علي بن يحيى بن محمد العريشي.
٩٦ – الشيخ عيسى بن عبدالله بن عبدالرحمن الغيث.
٩٧ – الدكتور غازي بن فيصل بن سعيد محمد بن زقر.
٩٨ – الدكتورة فاطمة بنت فائز بن حسن الشهري.
٩٩ – الدكتورة فاطمة بنت محمد بن محسن آل سعيد القرني.
١٠٠ – الدكتور فايز بن عبدالله بن علي آل عوضه الشهري.
١٠١ – الدكتورة فردوس بنت سعود بن محمد الصالح.
١٠٢ – الدكتور فهد بن حمود بن صالح الفقيري العنزي.
١٠٣ – الدكتور فهد بن خلف بن عطاء البادي.
١٠٤ – الدكتور فهد بن محمد بن مانع بن جمعة.
١٠٥ – الدكتورة فوزية بنت محمد بن عبدالله أبا الخيل.
١٠٦ – الدكتور فيصل بن حمود بن بجاد العماج.
١٠٧ – الدكتور فيصل بن منصور بن علي بن حويصل آل فاضل.
١٠٨ – الأستاذة كوثر بنت موسى بن عائش الأربش.
١٠٩ – الدكتورة لطيفة بنت أحمد بن شاهين البوعينين.
١١٠ – الدكتورة لطيفة بنت عثمان بن إبراهيم الشعلان.
١١١ – الأستاذة لينة بنت خالد بن عبدالرحمن آل معينا.
١١٢ – اللواء محسن بن إبراهيم بن أحمد شيعاني.
١١٣ – الأستاذ محمد بن حامد بن أحمد نقادي.
١١٤ – معالي الدكتور محمد بن حمزة بن بكر بن بكر خشيم .
١١٥ – الأستاذ محمد بن داخل بن عبد ربه السحيمي المطيري.
١١٦ – سمو الأمير محمد بن سعود بن خالد آل سعود .
١١٧ – الدكتور محمد بن سعيد بن أحمد آل أحمد القحطاني .
١١٨ – الأستاذ محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله العجلان.
١١٩ – الدكتور محمد بن عبدالعزيز بن حمد الجرباء .
١٢٠ – الدكتور محمد بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحيزان .
١٢١ – الدكتور محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن آل ناجي القحطاني .
١٢٢ – الأستاذ محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن العقلاء.
١٢٣ – الدكتور محمد بن عبدالله بن محمد آل عباس .
١٢٤ – الأستاذ محمد بن راشد بن إبراهيم الحميضي .
١٢٥ – الدكتور محمد بن محمود بن أحمد الوكيل .
١٢٦ – المهندس محمد بن مدني بن حمزة العلي .
١٢٧ – الدكتور محمد بن مهدي بن عبدالمحسن الخنيزي.
١٢٨ – الدكتور مساعد بن عبدالله بن صالح الفريان .
١٢٩ – الدكتورة مستورة بنت عبيد بن لافي الحسيني الشمري .
١٣٠ – الدكتور مشعل بن فهم بن محمد السلمي .
١٣١ – الدكتور معدي بن محمد بن معدي آل مذهب القحطاني .
١٣٢ – المهندس مفرح بن محمد بن صالح الساهر الزهراني .
١٣٣ – الدكتور منصور بن سعد بن فهد الكريديس.
١٣٤ – الدكتورة منى بنت عبدالله بن سعيد آل مشيط.
١٣٥ – الدكتورة موضي بنت عبدالله بن حمد الخلف.
١٣٦ – الدكتور ناصح بن ناصح بن حدري المرزوقي البقمي .
١٣٧ – الأستاذ ناصر بن عبداللطيف بن حسين النعيم .
١٣٨ – الدكتور ناصر بن علي بن عبدالله الموسى.
١٣٩ – اللواء مهندس ناصر بن غازي بن ناصر الشيباني العتيبي.
١٤٠ – معالي الدكتور نايف بن هشال بن عبدالمحسن الرومي .
١٤١ – الدكتورة نهاد بنت محمد سعيد بن أحمد الجشي.
١٤٢ – الدكتورة نورة بنت عبدالرحمن بن علي بن يوسف.
١٤٣ – الدكتورة نورة بنت فرج بن سعيد المساعد.
١٤٤ – الأستاذة نورة بنت فيصل بن أحمد الشعبان.
١٤٥ – الدكتورة نورة بنت محمد بن ناصر المري.
١٤٦ – الدكتور هادي بن علي بن محمد آل سالم اليامي .
١٤٧ – الدكتور هاني بن يوسف بن إبراهيم خاشقجي .
١٤٨ – الأستاذة هدى بنت عبدالرحمن بن صالح الحليسي.
١٤٩ – الدكتور واصل بن داود بن سلمان المذن.
١٥٠ – الدكتور وائل بن محمد بن عمر آل مدني الإدريسي.

السير الذاتية للأعضاء الجدد الذين عينوا في مجلس الشورى في دورته السابعة :

الأستاذ إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم الدايل

ولد عام ١٣٨٢ هـ بالرياض، وحصل بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورت لاند بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٢م. شارك في العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال التحليل المالي وتقييم المخاطر الإئتمانية أثناء الفترة من نوفمبر ١٩٨٤م إلى أكتوبر ١٩٨٥م بالإضافة إلى عدد من الدورات التدريبية في مجـــال المهارات الإدارية والقيادية إضافة إلى حضور العديد من الندوات والمعارض المتخصصة. عمل باحثا إداريا في رئاسة الحرس الوطني بالريـــاض في الفـــترة من ١٤٠٣/١٢/٤هـ إلى ١٤٠٤/٧/١هـ، ثم عمل صندوق التنمية الصناعية السعودي بالرياض في الفترة من ١٤٠٤/٧/٢هـ إلى ١٤٢٩/٧/٢٧هـ حيث تدرج من وظيفة مساعد محلل مشاريع إلى وظيفة نائب مدير إدارة الائتمان. شارك في العديد من اللجان وفرق العمل داخل وخارج الصندوق ومن أهمها عضو لجنة القروض في الصندوق إضافـــة إلى عدد من لجـــان مراجعة القروض بالصندوق. وتخلل فترة عمله في الصندوق فترة إعارة لمؤسسة النقد العربي السعودي لمدة عامين وعمل ضمـــن فريـــق الخبـــراء المســـؤول عن إدارة الاستثمارات الأجنبية للمؤسسة.

الأستاذ إبراهيم بن محمد بن عبدالله المفلح

ولد عام ١٣٧٩هـ، حصل بكالوريوس اقتصاد من جامعة الملك سعود عام ١٤٠٠هـ، ونال درجة الماجستير في الاقتـــصاد من جامـــعة وسط متشجغان بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٤م. تدرج خلال عمـــله في الصندوق السعودي للتنمية من وظيفة أخصائي اقتصادي إلى مســـاعد مدير عام إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية في الصندوق، ثم شغل منصب مدير تنفيذي مناوب لمجموعة البنك الدولي، وهو عضو في مجالس إدارات عدد من المؤسسات والصناديق واللجان .

الدكتور إبراهيم بن محمود بن يسن النحاس

حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الملك سعود عام ١٤١٧هـ، كما نال شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من الجامعة الأمريكية عام ٢٠٠٣م، ثم شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة غرب فرجينيا عام ٢٠٠٧م. عمل في إدارة التعليم بمحافظة العلا، قبل تعيينه معيدا في كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود عام ١٤١٩هـ ثم أستاذا مساعدا. حضر العديد من الدورات التدريبية وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات إضافة إلى مشاركات أكاديمية وفكرية وبحثية في داخل المملكة وخارجها، وتقديم العديد من الاستشارات العلمية لعدد من الأجهزة الحكومية.

الدكتورة أحلام بنت محمد بن حسين حكمي

حصلت على شهادة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية من كلية التربية في جازان عام ١٤١٦، ثم درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة من كلية التربية في جدة ١٤٢٢، ثم الدكتوراه في العقيدة والمذاهب المعاصرة من جامعة أم القرى عام ١٤٢٨هـ.

وتدرجت خلال عملها من وظيفة معيدة في قسم الدراسات الإسلامية بصبيا، إلى عميدة كلية التربية، ثم شغلت لاحقا وظيفة وكيلة عمادة القبول والتسجيل في جامعة جازان عام ١٤٣٣.

وشاركت في عضوية اللجنة الاستشارية بالنادي الأدبي بجازان ولجنة إصلاح ذات البين بمنطقة جازان والهيئة الاستشارية لكليات البنات والجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب والجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب والجمعية العلمية السعودية للقياس والتقويم بجامعة طيبة .

وأصدرت العديد من المؤلفات منها المستشرقون وشبهاتهم حول النبي صلى الله عليه وسلم عرض ونقد، والنبوة ودلالتها بين الوحي والعقل، وظاهر التكفير في المجتمع المعاصر، والصفات الآلهية الفعلية بين النفي والثبات دراسة عقديه ، الخوارج طليعة التكفير في المجتمع الإسلامي.

الدكتور أحمد بن صالح بن حمد السيف

هو خبير دولي وعضو لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حصل على بكالوريوس الشريعة من جامعة الإمام محمد بن سعود، ثم دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة العامة الرياض. ثم نال درجة الماجستير في القانون (امتياز مع مرتبة الشرف الأولى) جامعة كيس وسترن كليفلاند، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠٣م، ثم درجة الدكتوراه في الفلسفة في قانون حقوق الإنسان من جامعة نيوكاسل بالمملكة المتحدة ٢٠٠٨م . عمل عضوا في مجلس هيئة حقوق الإنسان في الدورتين الثانية و الثالثة، و عضوا في لجنة دراسة أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة، وعضوا في اللجنة الشرعية والقانونية في هيئة حقوق الإنسان، ومشرفا على وحدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهيئة حقوق الإنسان، ثم شغل لاحقا منصب نائب رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والصحية في هيئة حقوق الإنسان.

أنجز العديد من الأبحاث منها بحث بعنوان (الإعاقة والقانون الدولي)، وآخر بعنوان (قوانين منظمة التجارة العالمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) ، وبحث بعنوان (حقوق الإنسان وعولمة القيم).

وهو عضو في مجلس العالم الإسلامي للإعاقة والتأهيل، والاتحاد الدولي للإعاقة، والجمعية البريطانية للفلسفة الحقوقية والاجتماعية، والاتحاد

البريطاني للدراسات الحقو - اجتماعية، والجمعية الأمريكية للأشخاص ذوي الإعاقة. حصل على العديد من الأوسمة والشهادات التقديرية من أبرزها جائزة الأميرة صيته بنت عبدالعزيز للتميز والتمكين الاجتماعي عن مبادرة دراسات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام ٢٠١٥.

الدكتور أحمد بن عبدالرزاق بن عبدالرحمن الغديان

ولد عام ١٩٥٩ م، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف من جامعة الملك سعود ، كما نال درجة الماجستير من جامعة ساوث أمبتون في بريطانيا، ثم درجة الدكتوراة من جامعة أدينبرة باسكتلندا. عمل أستاذا مشاركا في قسم القانون بكلية العلوم الإدارية في جامعة الملك سعود، وهو عضو في مركز التحكيم الدولي في لندن ومركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي. أنجز عدداً من البحوث العلمية منها كتابة مادة علمية عن الجوانب القانونية للائتمان للتدريس في المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد، وترجمة قرار التحكيم في النزاع بين إريتريا واليمن (من الإنجليزية للعربية) وأنظمة وقواعد الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية، وأنظمة الدفع عن طريق الانترنت من وجهة نظر قانونية.

المهندس أحمد بن محمد بن إبراهيم الأسود

حاصل على شهادة بكالوريوس هندسة مدنية من جامعة الملك سعود . وتدرج خلال عمله في إدارة التربية والتعليم بمنطقة جازان من وظيفة مساعد المدير العام للخدمات المساندة إلى وظيفة مدير إدارة المشاريع والصيانة في إدارة التربية والتعليم بمنطقة جازان ، ثم شغل لاحقا منصب مدير إدارة المشاريع بتعليم البنات بمنطقة جازان، كما شغل منصب رئيس المجلس البلدي بمحافظة ضمد لمدة أربع سنوات.

معالي الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز بن سعد الربيعة

ولد عام ١٣٧٧هـ. وهو حاصل على شهادة بكالوريوس محاسبة من جامعة الملك سعود عام ١٤٠٠.

تدرج خلال عمله في وزارة المالية من وظيفة رئيس قطاع البلديات في وكالة الميزانية بالوزارة ، إلى وكيل الوزارة للشؤون المالية والحسابات، ثم شغل لاحقا منصب نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد لمكافحة الفساد.

الدكتورة : أسماء بنت صالح بن حسن الزهراني

ولدت في جدة عام ١٣٩٣هـ . وهي حاصلة شهادة الدكتوراه في الفلسفة في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب بجامعة الملك سعود، وماجستير الآداب في اللغة العربية وآدابها من جامعة الملك سعود، وبكالوريوس لغة عربية من كلية الآداب بجامعة الملك عبدالعزيز.

عملت محاضرة في جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، ومحاضرة بقسم اللغات والدراسات الثقافية كلية التمريض بجامعة الملك سعود للعلوم الصحية جدة ، ومحاضرة متعاونة في مواد اللغة العربية بالجامعة العربية المفتوحة بجدة ، ومحاضرة في تدريس طالبات الانتساب بجامعة الملك عبدالعزيز ، ومحاضرة في تخصص الأدب والنقد بجامعة الملك عبدالعزيز، ومحاضرة بجامعة الملك سعود، ومشرفة لغوية بجامعة الملك عبدالعزيز. اولديها العديد من الإصدارات، منها نصوص نثرية بعنوان (روايا قيد النشر) ، وقراءات في السرد السعودي، وديوان شعري بعنوان (انكسارات). كما أنجزت العديد من الأبحاث منها، بحث بعنوان " البناء اللازمني للحدث في القصة القصيرة السعودية " ضمن مجموعة أبحاث صادرة عن كرسي الأدب السعودي، وآخر بعنوان " ثلاثة منظورات للشخصية في نقد القصة القصيرة السعودية.

الدكتورة إقبال بنت زين العابدين بن محمد درندري

هي خبيرة ومستشارة في مجال القياس والإحصاء وتقويم البرامج وضمان الجودة في التعليم العام والعالي بجامعة الملك سعود.

حصلت على درجة الدكتوراه في القياس والإحصاء من جامعة ولاية فلوريدا الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في القياس والتقويم بجامعة الملك سعود، كما نلت شهادة تخصص تقويم البرامج من جامعة ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية.

انضمت الدكتورة إقبال درندي إلى جامعة الملك سعود عام ١٩٩٣ معيدة في كلية التربية، وتدرجت في العديد من المناصب في جامعة ولاية فلوريدا، ثم عملت مقدمة برامج ومستشارة غير متفرغة في مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهوبين. ثم وكيلة مركز الدراسات الجامعية للتطوير والجودة جامعة الملك سعود، ثم مشرفة التدريب بالهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في مرحلة التأسيس ثم نائب مدير مركز التميز في التعليم والتعلم بجامعة الملك سعود، ثم المشرفة على القسم النسائي ومستشارة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي هيئة تقوم التعليم قطاع التعليم العالي، ثم أستاذ مشارك في كلية التربية قسم علم النفس. أنجزت العديد من الأبحاث العلمية في القياس والتقويم باللغتين العربية والإنجليزية، وهي عضو في عدد من الهيئات المعنية بالقياس والتقويم.

الدكتور : إياس بن سمير بن إبراهيم الهاجري

حاصل على درجة الدكتوراه في هندسة الحاسب الآلي من جامعة سيراكيوز في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في هندسة الحاسب الآلي من جامعة سيراكيوز في الولايات المتحدة الأمريكية، كما نال درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماسيشوسيتز في الولايات المتحدة الأمريكية، وبكالوريوس مع مرتبة الشرف في هندسة الحاسب الآلي من جامعة الملك سعود.

شغل العديد من المناصب، منها رئيس المجلس التنفيذي بشركة يونيكوم لأنظمة المعلومات، والرئيس التنفيذي لشركة الغاز والتصنيع الأهلية، وتدرج في العديد من المناصب في شركة اتحاد اتصالات موبايلي من مدير عام مبيعات المشغلين بالشركة إلى الرئيس التنفيذي لدعم الأعمال، وهو عضو في لجنة الإنترنت الأمنية الدائمة والمشكلة بقرار مجلس الوزراء القاضي بإدخال خدمة الانترنت للمملكة، وعضو لجنة التجارة الإلكترونية في مدينة

الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وعضو في فريق الخطة الوطنية لتقنية المعلومات بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

الدكتور أيوب بن منصور بن علي الجربوع

حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير قانون من جامعة هارفرد الولايات المتحدة الأمريكية، وبكالوريوس قانون مع مرتبة الشرف الثانية من جامعة الملك سعود. عمل معيداً في معهد الإدارة ثم محاضراً إلى أن أصبح مشرف تطوير برامج الدبلومات العليا بمعهد الإدارة العامة، كمل عمل مستشاراً قانونياً في إدارة الشئون القانونية بالديوان الملكي.

كما عمل مستشاراً غير متفرغ بوزارة الداخلية ومستشاراً غير متفرغ بالمديرية العامة للدفاع المدني ومستشارا غير متفرغ في مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع ومستشارا غير متفرغ في وزارة التعليم ومستشارا غير متفرغ بوزارة الشؤون الاجتماعية، وعضو اللجنة العلمية لجمعية مودة للمطلقات، وعضو المجلس الاستشاري لكلية البنات بجامعة الأمير سلطان، وعضو المجلس العلمي في معهد الإدارة العامة، وعضو اللجنة العلمية لترقية أعضاء هيئة التدريب (حملة الدكتوراه)، له إسهامات علمية في عدد من المؤلفات والأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية.

الدكتور : أيمن بن صالح بن فاضل

حاصل على شهادة البكالوريوس من كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز، وشهادتي الماجستير والدكتوراه من كلية الإدارة والإحصاء بجامعة ويلز في بريطانيا. عمل مديراً للسجل التجاري بالنيابة لوزارة التجارة، ومدير شعبة التموين والتجارة الخارجية في فرع وزارة التجارة بجدة، ومشرفا على شعبة الرسوم بالطيران المدني.

كما عمل أستاذا مساعدا ورئيس قسم المعلومات والحاسب الآلي بمركز أبحاث الحج بجامعة أم القرى، ونائب مدير عام مركز الأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ورئيس النادي الأهلي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م ، وشغل أيضا منصب وكيل كلية الاقتصاد والإدارة للدراسات العليا والبحث العلمي، ورئيس الجمعية الدولية لإدارة الأزمات بالشرق الأوسط، ورئيس المجلس البلدي لمدينة جدة، والمشرف على كرسي الأمير مشعل بن ماجد للدراسات وأبحاث قضايا التستر التجاري. وعين عام ١٤٣٤ عميدا لكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة أم القرى، له العديد من الأبحاث العلمية في الدراسات في الاقتصاد ، وعمل في عدد من اللجان بجامعة أم القرى إضافة إلى المشاركة في الندوات في داخل المملكة وخارجها.

الدكتور ثامر بن سعد بن عبدالله البراك

ولد عام ١٣٩٨، وحصل على البكالوريوس من جامعة الملك فيصل عام ١٩٩٩، ونال الماجستير في المحاسبة من جامعة أولد دو مينيون الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الدكتوراه في المحاسبة من جامعة بورتسموث بالمملكة المتحدة، كما حصل على شهادة دراسات عليا بطرق البحث من جامعة بورتسموث بالمملكة المتحدة. تدرج في العديد من المناصب بجامعة الملك فيصل، من معيد في قسم المحاسبة إلى عميد كلية إدارة الأعمال بالجامعة، كما تولى العديد من المسؤوليات في المجالس واللجان العامة، وشارك في مؤتمرات وندوات علمية داخل المملكة وخارجها.

الأستاذ : جمال سداد محمود الفاخري

ولد عام ١٩٥٩م في تبوك ، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة ويبرستيت بالولايات المتحدة الأمريكية.

تولى العديد من المسؤوليات منها رئيس جمعية تنمية الأسرة بتبوك، وعضو مجلس إدارة برنامج الأمير فهد بن سلطان الاجتماعي، وعضو مجلس إدارة الجمعية الزراعية بتبوك، وعضو اللجنة الوطنية للسياحة، وعضو مجلس الاستثمار بمنطقة تبوك، وعضو مجلس التنمية واللجنة التنفيذية السياحية بمنطقة تبوك، ورئيس المجلس البلدي بتبوك، وعضو مجلس إدارة الغرفة التجارية بتبوك، وعضو مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لشركة تبوك للاستثمار والسياحة، ومدير عام شركة الفال المحدودة . وشارك في العديد من الدورات والندوات والمؤتمرات المحلية والدولية.

الأستاذ جمال بن عبدالله بن يوسف المزين

ولد عام ١٣٨٠، وتخرج من كلية العلوم الإدارية في جامعة الملك سعود عام ١٤٠٦. عمل مستشارا قانونيا منذ عام ١٤١٥، ومارس مهنة المحاماة عام ١٤٢٤، وهو عضو في العديد من مراكز ومعاهد التحكيم المحلية والدولية من أبرزها عضو مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعضو قي معهد لندن للمحكمين المعتمدين وجمعية المحامين الدولية.

الدكتورة جواهر بنت ظافر بن محمد العنزي

حاصلة على شهادة البكالوريوس في الأحياء بتقدير ممتاز والأولى على الدفعة من كلية التربية في جامعة الملك عبدالعزيز، ودرجة الماجستير في مناهج طرق تدريس العلوم بتقدير ممتاز من جامعة طيبة، وشهادة الدكتوراه في تقنيات التعليم بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى من جامعة أم القرى. وعملت في بداية حياتها الوظيفية معلمة في إحدى مدارس التعليم العام، ثم مرشدة طلابية، ثم لاحقا أستاذ مساعد في جامعة طيبة. حصلت على العديد من الجوائز منها جائزة في محور العلوم الإنسانية للقاء العلمي التحضيري لطلاب وطالبات التعليم العام من جامعة أم القرى وجائزة أفضل محتوى إلكتروني تفاعلي من جامعة طيبة.

الأستاذة جواهر بنت ناصر بن عبدالله اليامي

حاصلة على شهادة بكالوريوس إدارة أعمال بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الثانية من جامعة الملك سعود، ودرجة الماجستير مع مرتبة الشرف من جامعة الملك سعود.

شاركت في دورات تدريبية متنوعة وورش عمل بالإضافة إلى المؤتمرات والندوات.

الدكتور حسين بن ضيف الله بن أحمد المالكي

هو حاصل على درجة البكالوريوس في تخصص الأحياء من جامعة الملك عبدالعزيز، ونال درجة الماجستير في تخصص الأحياء بتقدير ممتاز من جامعة الملك عبدالعزيز، ثم درجة الدكتوراه في الأحياء من جامعة ساوثهامبتون في بريطانيا. انضم إلى الكلية الجامعية بالقنفذة معيدا فيها، ثم أصبح أستاذا مساعدا، وتدرج في العديد من المناصب حتى أسندت إليه عمادة كلية هذا العام. شارك في عضوية عدد من اللجان بالجامعة منها عضو في مجلس جامعة أم القرى، وعضو في الهيئة الاستشارية الدائمة بجامعة أم القرى، وعضو مجلس الكلية الجامعية بالقنفذة، وعضو مجلس الكيمياء وشعبة الأحياء في الكلية الجامعية بالقنفذة. كما شارك في العديد من الدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية داخل وخارج المملكة. أنجز العديد من الأبحاث العلمية المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية.

الدكتورة حمدة بنت مقبول بن عبدالله الجويفي

ولدت بمحافظة دومة الجندل، وهي حاصلة على بكالوريوس في الدراسات الإسلامية من كلية التربية بتبوك، كما نالت درجة الماجستير في الحديث وعلومه من كلية التربية بالرياض، ثم درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه من كلية التربية والآداب بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بالرياض. انضمت إلى كلية التربية عام ١٤١٢ معيدة في قسم الدراسات الإسلامية، وتدرجت في العديد من المناصب، ثم أستاذ مساعد بالقسم، حصلت على العديد من الدورات ولها إسهامات علمية في عدد من المؤتمرات العلمية محلياً ودولياً.

معالي الدكتور خالد بن إبراهيم بن محمد الجندان

ولد عام ١٩٥٠ في الدمام، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية في بيروت عام (١٩٧١م)، كما نال درجة الماجستير في العلاقات الدولية من الجامعة الأمريكية في بيروت (١٩٧٣م)، ثم الدكتوراه في الفلسفة السياسية من جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٨٠م).

الخبرات العملية:

بدأ حياته الوظيفية في الإدارتين العربية والغربية في وزارة الخارجية (١٩٨٠م - ١٩٨٢م)، وتدرج في العديد من المناصب بالوزارة حتى أسندت إليه وكالة الوزارة للعلاقات الثنائية. أنجز العديد من البحوث والدراسات ذات الصلة بالتحليل السياسي والعلاقات الدولية في أكاديمية معهد الدراسات الدبلوماسية. إضافة إلى النشاط الأكاديمي، شارك في الوفود الرسمية التي يرأسها وزير الخارجية داخل وخارج المملكة، بما في ذلك وفد المملكة لدورات الجمعية العامة للأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية. وتمثيل المملكة في عدد من المنتديات الدولية والإقليمية.

وعمل عضواً في مجلس السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية (٢٠٠٨م وحتى تاريخه)، وعضوا في مجلس إدارة معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، وعضوا في مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية (٢٠٠٨م - ٢٠١٢م)، إضافة إلى المشاركة في العديد من اللجان ذات الصلة بالشؤون السياسية والعلاقات الثنائية وتولي رئاسة بعض منها.

الدكتور خالد بن عبدالله بن محمد الدغيثر

ولد عام ١٩٦٣، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الملك سعود ، كما نال درجة الماجستير في إدارة وهندسة التشييد من جامعة كيس وسترن بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم درجة الدكتوراه في مجال الهندسة والإدارة الهندسية بمساندة الحاسب من جامعة كارنيقي ميلون بالولايات المتحدة الأمريكية.

تدرج بالعمل في معهد الإدارة العامة إلى أن أصبح أستاذا مساعدا في المعهد، كما عمل مهندسا في الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ومديرا تنفيذيا وعضوا في مجلس الإدارة في شركة الرياض للتعمير.

أنجز عددا من الأبحاث العلمية وأوراق العمل، كما شارك في عدد من المؤتمرات المحلية والدولية.

حصل على العديد من الجوائز من بينها جائزة التخرج من أفضل عشر جامعات الهندسة في الولايات المتحدة الأمريكية وجائزة سفير خادم الحرمين الشريفين في واشنطن للتميز العلمي.

عمل عضواً في الاتحاد الأمريكي للمهندسين المدنيين وعضواً في اتحاد إدارة تمويل الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ خالد بن عبدالله بن عبداللطيف العبداللطيف

ولد عام ١٣٨٢ بالرياض، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٩٨٤م، ثم نال درجة الماجستير في الاقتصاد الكلي من جامعة ويسترون الينوي بالولايات المتحدة الأمريكية.

عمل في بداية حياته الوظيفية أخصائي ومحلل اقتصادي بوزارة المالية والاقتصاد الوطني (صندوق الاستثمارات العامة للمدة من ١٤٠٥ - ١٤١٤هـ)، ثم مدير أعمال اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الشورى (١٤١٤هـ - إلى ١٤١٩هـ)، ثم وكيل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد (نائب رئيس مجلس الأوقاف الأعلى). وهو عضو في عدد من مجالس إدارات الشركات، وحصل على العديد من الدورات التدريبية داخل المملكة وخارجها.

الأستاذة رائدة بنت عبدالله بن راشد أبونيان

حاصلة على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود بالرياض عام ١٩٨٩م، كما نالت درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الملك سعود بالرياض عام ١٩٩٧م.

عملت في بداية حياتها الأكاديمية معيدة في قسم المحاسبة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، ثم أصبحت محاضرة في القسم نفسه، كما عملت في عدد من اللجان داخل الجامعة، وشاركت في تنظيم عدد من الندوات بالجامعة.

عملت عضواً في جمعية المحاسبة السعودية، وجمعية المحاسبة الأمريكية.

الدكتور زكي بن عبدالرحيم بن حسين بن محمود

ولد في عام ١٣٨١ بالمدينة المنورة ، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الشريعة من الجامعة الإسلامية، كما نال درجة الماجستير في الفقه المقارن من قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، ثم الدكتوراه في الفقه المقارن من الجامعة الإسلامية.

انضم إلى كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية عام ١٤٠٤ معيدا، ثم محاضرا ثم عضو هيئة تدريس، ثم عين رئيس دائرتي الادعاء العام بمحافظة جدة ومنطقة المدينة المنورة، ثم رئيس مركز البحوث والدراسات بهيئة التحقيق والادعاء العام، ثم رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة المدينة المنورة. شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية محلياً ودولياً.

الدكتور سالم بن مرزوق بن نويشي الحربي

ولد عام ١٣٧٩ في جدة، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم بحار تخصص أحياء بحرية، كما نال درجة الدكتوراه من جامعة جلاسجو ببريطانيا.

انضم إلى كلية علوم البحار عام ١٤٠١ معيدا، وتدرج في المناصب بالكلية حتى أسندت إليه عمادة كلية الدراسات البحرية بالجامعة. التحق بعدد من الدورات المتخصصة محلياً ودولياً.

شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية والاجتماعات الدولية، وله إسهامات ونتاج علمي محلياً وإقليمياً ودولياً باللغتين العربية والانجليزية

الدكتورة سامية بنت عبدالله بن غائب نظر بخاري

هي حاصلة على شهادة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية من جامعة الملك عبدالعزيز، كما نالت درجة الماجستير في الفقه وأصوله من جامعة أم القرى، ثم الدكتوراه في الفقه وأصوله من جامعة أم القرى.

تقلدت عدداً من المناصب الإدارية منها مشرفة قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز، ووكيلة عمادة شؤون الطالبات للشؤون المالية والإدارية بجامعة الملك عبدالعزيز.

شاركت في دورات تدريبية متخصصة ومؤتمرات وندوات وورش عمل علمية بالمملكة. ولها إسهامات علمية منها كتاب الحقوق الزوجية.

الأستاذ سعد بن صالح السبتي

ولد عام ١٩٥٧، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود بالرياض، كما نال درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة ميشيغان الأمريكية، وزمالة المحاسبين الأمريكيين

الخبرات العملية:

عمل محاسباً قانونياً في القطاع الخاص في عدد من الشركات، والتحق بعدد من الدورات داخل المملكة وخارجها في مجال المراجعة والمحاسبة، والإدارة والقيادة والجودة.

الدكتور سعود بن ليلي بن رجاء الرويلي

حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة كاليفورنيا الأمريكية، كما نال درجة الماجستير في علم المراعي،من جامعة ولاية يوتا الأمريكية، ثم درجة الدكتوراه في علم المراعي من جامعة ولاية يوتا الأمريكية.

بدأ حياته الوظيفية مساعد باحث في جامعة ولاية يوتا الأمريكية عام ١٩٩٠، ثم مساعد نائب المدير العام لشركة المكيرش للتنمية الزراعية بالجوف، ثم باحث ورئيس شعبة إدارة المراعي بمركز أبحاث تنمية المرعي والثروة الحيوانية بالجوف. عمل أستاذا مشاركا في قسم الإنتاج النباتي في كلية علوم الأغذية والزراعة بجامعة الملك سعود، كما عمل عضواً في العديد من المجالس واللجان بالجامعة، وأشرف على العديد من الرسائل العلمية والأبحاث.

الدكتور سعيد بن قاسم بن يحيى المالكي

حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي من جامعة الملك خالد، كما نال درجة الماجستير في علوم الحاسب الآلي من جامعة إيستأنجليا البريطانية، ثم درجة الدكتوراه في نظم المعلومات من جامعة إيستأنجليا البريطانية. بدأ حياته الوظيفية مديرا لمركز البحوث بكلية اللغة العربية عام ١٤٢٩، ثم وكيل عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك خالد، ثم عين وكيل كلية علوم الحاسب الآلي ونظم المعلومات بجامعة جازان، ثم المشرف العام على إدارة النشر والمطابع بالجامعة، حتى أسندت إليه عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك خالد. شارك في عدد من اللجان وهو عضو في عدد من المجالس بالجامعة، له إسهامات علمية وأبحاث باللغتين العربية والانجليزية.

الدكتور سلطان بن سعد بن سلطان آل فارح القحطاني

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك خالد، كما نال درجة الماجستير في المحاسبة الدولية والإدارة المالية من جامعة جلاسكو البريطانية، ثم درجة الدكتوراه في المحاسبة المالية والدولية من جامعة ستيرلنق البريطانية.

انضم إلى جامعة الملك خالد عام ١٤٢١ معيدا، وتدرج في العديد من المناصب بالجامعة حتى أسندت إليه عمادة القبول والتسجيل في الجامعة. شارك في العديد من الدورات التدريبية وورش العمل و المؤتمرات العلمية والندوات محلياً ودولياً. وله إسهامات من خلال الأبحاث والرسائل العلمية باللغتين العربية والانجليزية.

الدكتورة سلطانة بنت عبدالمصلح بن جزاع البديوي

حاصلة على شهادة البكالوريوس في اللغة انجليزية من كلية التربية بالجوف، كما نالت درجة الماجستير في المناهج وطرق تدريس اللغة الانجليزية من جامعة الأميرة نورة، ثم درجة الدكتوراه في المناهج وطرق تدريس اللغة الانجليزية من جامعة الأميرة نورة. تقلدت العديد من المناصب الإدارية كان آخرها عميدة مجمع كليات البنات بسكاكا.

شاركت في العديد من اللجان داخل الجامعة وخارجها وكذلك في عدد من المؤتمرات واللقاءات وورش العمل العلمية محلياً، ولها إسهامات علمية وبحثية باللغتين العربية والانجليزية.

الدكتور سليمان بن علي بن محمد الفيفي

ولد عام ١٣٩٩هـ، وهو حاصل على البكالوريوس من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (قسم القضاء)، كما نال درجة الماجستير من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (تخصص الفقه)، ثم درجة الدكتوراه من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

عمل في التدريس في معهد الحرم المكي الشريف، وشارك في العديد من اللجان والدورات العلمية والمحاضرات، ومحاضراً بجامعة أم القرى، ثم أستاذاً للفقه وأصوله عام ١٤٣٦هـ.

كما عمل أميناً لمجلس المعهد العالي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأميناً لمجلس الحسبة ثم رئيساً للقسم. وله العديد من الأبحاث العلمية.

الدكتور صالح بن محمد الخثلان

ولد عام ١٣٨٢هـ، حصل على البكالوريوس في علوم السياسة من جامعة الملك سعود عام ١٩٨٥م، ودرجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة كانسس (لورنس) بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٣م.

يعمل أستاذاً في العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود.

كما عمل نائباً لرئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعضواً للهيئة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي (مرشحاً عن المملكة)، وعضواً في العديد من الجمعيات السعودية والدولية واللجان العلمية.

له العديد من الأبحاث والدراسات في السياسة وحقوق الإنسان.

معالي الأستاذ صالح بن منيع الخليوي

حاصل على الشهادة الجامعية من جامعة الملك سعود بالرياض، والعديد من الدورات الداخلية والخارجية في مجال الإدارة والمالية.

بدأ خدماته الوظيفية بوزارة المالية عام ١٩٨١م في إدارة التعاون الإنمائي الدولي كمختص في المساعدات الخارجية وتدرج في عدد من الوظائف بوزارة المالية.

عين عام ١٩٨٩م مديراً عاماً لإدارة التعاون الإنمائي الدولي، ثم مديراً عاماً للشؤون الإدارية والمالية بوزارة المالية عام ١٩٩٦م بالمرتبة الرابعة عشرة، ووكيلاً لوزارة المالية للخدمات المركزية عام ٢٠٠٤م بالمرتبة الخامسة عشرة.

صدر الأمر الملكي في ١٤٢٨/٣/٣هـ الموافق ٢٠٠٧/٣/٢٣م القاضي بتعيينه مديراً عاماً للجمارك بالمرتبة الممتازة.

مثل المملكة محلياً وخارجياً وشارك في عضوية مجالس عدد من المؤسسات الحكومية والشركات ورئيساً لعدد من مجالس الإدارات.

الدكتورة عالية محمد علي الدهلوي

حاصلة على درجة البكالوريوس في الأحياء الدقيقة من جامعة الملك عبدالعزيز، ودرجة الماجستير في الأحياء الدقيقة من جامعة الملك عبدالعزيز، كما نالت درجة الدكتوراه في الأحياء الدقيقة من الكلية الملكية بجامعة لندن.

تقلدت العديد من المناصب الإدارية منها مشرفة على شعبة الأحياء الدقيقة في قسم علوم الأحياء بكلية العلوم، ووكيلة عمادة شؤون الطلاب للخريجات، ووكيلة عمادة شؤون الطلاب للتطوير، ورئيسة ومؤسسة وحدة أبحاث المناعة في مركز الملك فهد للبحوث الطبية، ومنسقة الطوارئ والكوارث في شطر الطالبات، ومشرف عام على إدارة القياس والتقويم في وكالة الجامعة للتطوير، وعضواً في العديد من اللجان العلمية السعودية والدولية.

شاركت في العديد من الدورات التدريبية المتخصصة والمؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل داخل المملكة وخارجها.

الدكتور عبدالإله بن سيف الدين ساعاتي

حاصل على دبلوم عالي بعد الكتوراه في إدارة الصحة والمستشفيات من جامعة ولاية جورجيا الأمريكية ١٩٩١م، ودرجة الدكتوراه في الإدارة من جامعة (الاباما) الأمريكية عام ١٩٨٥م، ودرجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة كاليفورنيا الأمريكية عام ١٩٨٠م. عمل مديراً مساعداً لمستشفى الملك فهد في جدة، ثم تدرج في المناصب الإدارية حتى عين عميداً لكلية الأعمال بجامعة جدة له العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية وشارك في عدد من الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة داخل المملكة وخارجها.

كما عمل عضواً في العديد من اللجان والمجالس والجمعيات.

الدكتور عبدالرحمن بن حسن باجوده

حاصل على البكالوريوس في هندسة الطيران من جامعة الملك عبدالعزيز عام ١٩٩٢م، ودرجة الماجستير في هندسة الطيران والفضاء من معهد جورجيا للتقنية عام ١٩٩٧م، كما نال درجة الدكتوراه في هندسة الطيران والفضاء من معهد جورجيا للتقنية عام ٢٠٠٣م.

عين أستاذاً مساعداً في جامعة الملك عبدالعزيز وأستاذاً مشاركا، ثم بروفسوراً في جامعة الملك عبدالعزيز.

شارك في العديد من اللجان والمشاريع البحثية وعضواً في عدد من الجمعيات والمنظمات المهنية.

الأستاذ عبدالعزيز بن سعود بن عبدالعزيز أبو نقطة المتحمي

ولد عام ١٣٨٢هـ، حصل على البكالوريوس في الاقتصاد والإدارة من جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، ودرجة الماجستير في الإدارة الهندسية من جامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

عمل رئيساً لقسم الشؤون الإدارية في المستشفى العسكري بالرياض، ورئيساً لقسم الشؤون الإدارية بسفارة خادم الحرمين الشريفين في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتدرج في عدد من المناصب في صحيفة الوطن، وعمل مديراً تنفيذياً لمجلس الاستثمار بمنطقة عسير، كما عمل عضواً في عدد من الجمعيات والإدارات والمجالس داخل المملكة وخارجها.

معالي الشيخ عبدالعزيز بن محمد بن علي النصار

حاصل على ليسانس من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. عمل محققاً ثم مستشاراً بهيئة الرقابة والتحقيق، وشارك في العديد من اللجان القضائية والرقابية وحصل على عدد من الدورات التدريبية.

صدر الأمر الملكي بتعيينه قاضياً بدرجة وكيل محكمة (ب) بديوان المظالم في عام ١٤١٨هـ في الدمام، ورأس عدداً من الدوائر الإدارية والجزائية والتجارية في محاكم الديوان، ثم انتقل للعمل في المحكمة الإدارية بالرياض وعمل رئيساً للدائرة الإدارية السادسة.

تدرج في الدرجات القضائية حتى عين قاضي استئناف عام ١٤٢٩هـ، ورئيساً للمحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة، ثم عين على درجة رئيس محكمة استئناف عام ١٤٣١هـ ، حتى عين رئيساً لديوان المظالم بمرتبة وزير في عام ١٤٣٢هـ.

شارك في عدد من ورش العمل والملتقيات والدورات والندوات والمؤتمرات والوفود القضائية داخل المملكة وخارجها.

الأستاذ عبدالله بن راشد الخالدي

ولد عام ١٣٩٤هـ، حاصل على البكالوريوس في علم الاجتماع، والدبلوم في الإرشاد الأسري، كما نال درجة الماجستير في علم الاجتماع، والزمالة في إدارة المنظمات غير الربحية. عمل في جامعة الملك سعود وجامعة الإمام والعديد من الجمعيات الخيرية والإنسانية حتى تم تعيينه مديراً عاماً للجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بالمنطقة الشرقية (بناء).

شارك في عضوية عدد من المجالس واللجان إضافة إلى حصوله على عدد من الدورات التدريبية.

معالي الأستاذ عبدالله بن سعد بن محمد الغريري

حصل على البكالوريوس في العلوم العسكرية من كلية الملك عبدالعزيز العسكرية، وبكالوريوس في الإدارة في الاقتصاد والإدارة من جامعة الملك عبدالعزيز في جدة، كما نال درجة الماجستير في الإدارة من جامعة ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

عمل في عدد من الإدارات والأقسام العسكرية حتى عين بمرتبة وزير رئيساً للمراسم في ديوان سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود - رحمة الله -. شارك في عدد من الدورات التدريبية وحصل على مجموعة من الأنواط والأوسمة.

الدكتور عبدالله بن سليمان عايد البلوي

حصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة أركنسا، فايتفل، أركنساس بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٧م.

عين مدرساً للرياضيات في التعليم العام عام ١٤١٥هـ ثم تدرج في عدد من المناصب حتى عين أستاذاً مشاركاً في تعليم وتعلم الرياضيات بقسم المناهج وطرق التدريس في كلية التربية والآداب بجامعة تبوك عام ١٤٣٣هـ.

كلف في العديد من الإدارات واللجان في العلمية والإدارية والجمعيات العلمية داخل المملكة وخارجها.

شارك في العديد من الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات والندوات وحلقات النقاش داخل المملكة وخارجها، وله العديد من البحوث والرسائل العلمية.

الأستاذ عبدالله بن علي العجاجي

ولد عام ١٣٨١هـ، حصل على البكالوريوس من كلية العلوم الاجتماعية من جامعة الإمام عام ١٤٠٤هـ، ودرجة الماجستير في الدراسات القانونية من جامعة كيس وسترن رزيرف بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٠م.

كما حصل على عدد من الدبلومات والبرامج والدورات المتخصصة في المجال القانوني والتحكيم.

عمل في مجال البحوث والاستشارات القانونية بإدارة الشؤون القانونية بالمؤسسة العامة للتقاعد، ثم مديراً للإدارة، وفي عام ١٤٢٩هـ عين نائباً للمحافظ لشؤون التقاعد بالمؤسسة العامة للتقاعد.

كما عمل عضواً في العديد من اللجان ومجالس الإدارات الحكومية والأهلية.

اللواء عبدالله غازي ظافر العلياني

ولد عام ١٣٧٩هـ، حصل على البكالوريوس في العلوم الأمنية من كلية الملك فهد الأمنية، وتدرج في الرتب العسكرية حتى رتبة لواء، وفي عام ١٤٣٥هـ أحيل للتقاعد، وعين مستشاراً بالمديرية العامة للمباحث لمدة عام.

حصل على العديد من الدورات والدبلومات والأنواط العسكرية.

الدكتور عبدالله بن غدران مطر السهيمي

حصل على درجة الدكتوراه من جامعة ليستر في المملكة المتحدة عام ١٤٢١هـ في تخصص كيمياء عضوية فيزيائية، ودرجة الماجستير من جامعة ليستر بالمملكة المتحدة في تخصص كيمياء عضوية فيزيائية عام ١٤١٧هـ، كما نال درجة الماجستير من جامعة الملك عبدالعزيز عام ١٤١٣هـ في تخصص كيمياء فيزيائية، ودرجة البكالوريوس من جامعة الملك سعود عام ١٤٠٤هـ في تخصص كيمياء.

تدرج في المناصب الأكاديمية حتى عين أستاذاً بقسم الكيمياء بكلية العلوم في جامعة الملك خالد في أبها، كما تدرج في المناصب الإدارية حتى عين عميداً للبحث العلمي في جامعة الملك خالد.

عمل في العديد من اللجان والمجالس العلمية والجمعيات السعودية والأجنبية، وشارك في العديد من الدورات والندوات والمؤتمرات داخل المملكة وخارجها، وله العديد من المؤلفات والبحوث العلمية.

الدكتور عبدالله بن فخري أنصاري

ولد عام ١٣٨٧هـ، حاصل على الدكتوراه في القانون من كلية القانون بجامعة فرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية، كما نال الماجستير في القانون المقارن من كلية القانون بجامعة هارفارد في الولايات المتحدة، والماجستير في الفقه من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، وحصل على البكالوريوس من قسم الدراسات الإسلامية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز.

شغل العديد من المناصب منها المستشار القانوني الخاص لمعالي رئيس الاستخبارات العامة، ومدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي بوزارة الداخلية.

شارك في عضوية العديد من اللجان والمجالس والجامعات وحصل على عدد من الدورات العلمية، ورأس وفد المملكة في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والندوات داخل المملكة وخارجها.

الدكتور عبدالله بن محمد الفوزان

ولد عام ١٣٨٣هـ، حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة الميسيسبي بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٤١٢هـ، كما نال درجة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة غرب ولاية ميتشيجن بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٤٠٩هـ، والبكالوريوس في علم الاجتماع من قسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب في جامعة الملك سعود عام ١٤٠٥هـ.

عين معيداً بمعهد الإدارة العامة في الرياض عام ١٤٠٥هـ ثم تدرج في عدد من المناصب الأكاديمية حتى عين معيداً ومؤسساً لمعهد البحوث والخدمات الاستشارية بجامعة حائل. كما عين مستشاراً غير متفرغ لعدد من الوزارات الحكومية، وشارك في العديد من الدورات والمحاضرات والمؤتمرات واللجان داخل المملكة وخارجها، وله العديد من المؤلفات والبحوث والدراسات في مجال الأسرة والمجتمع.

الدكتور عبدالله بن رفود السفياني

ولد عام ١٣٩٥هـ، حاصل على درجة الدكتوراه في تخصص التربية الإسلامية والمقارنة عام ١٤٣٢هـ من الجامعة الإسلامية، كما نال درجة الماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة عام ١٤٢٦هـ من جامعة أم القرى، والبكالوريوس عام ١٤١٩ هـ في البلاغة والنقد من جامعة أم القرى.

شغل العديد من المناصب الإدارية منها وكيل عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة المجمعة، والمشرف العام على وكالة الجامعة للشؤون التعليمية بجامعة المجمعة، ورئيس وعضو للعديد من اللجان العلمية في الجامعة وبعض المؤسسات.

قام بتأليف العديد من الكتب والدواوين الشعرية، وكاتب مهتم بقضايا الفكر في الخطاب الإسلامي والشباب والإعلام الجديد، وقدم العديد من الدورات التدريبية في الإلقاء وتجديد الخطاب والقراءة.

شارك في العديد من المؤتمرات والملتقيات داخل المملكة وخارجها وعمل عضواً في عدد من الجمعيات العلمية في المملكة.

الدكتور عبدالمحسن بن عبدالله بن محمد آل الشيخ

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال، وبكالوريوس في القضاء، كما نال درجة الماجستير في الفقه والأصول عام ١٤٠٥هـ، ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي عام ١٤٠٩هـ.

قام بتدريس المواد الفقهية والاقتصادية والإدارية في جامعتي الملك عبدالعزيز وأم القرى، وأشرف وناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، وله العديد من الأبحاث العلمية.

شارك في العديد من المؤتمرات والندوات والزيارات الرسمية الدولية والداخلية، وتولى رئاسة وعضوية العديد من اللجان التنظيمية والعلمية والإدارية والمالية وغيرها. عضو في العديد من الجمعيات العلمية، وتولى العديد من المراكز الإدارية والقيادية في جامعة أم القرى.

اللواء عبدالهادي محمد العمري

ولد عام ١٣٨٤ هـ، حاصل على العديد من الدبلومات والدورات المتخصصة، وعمل في مجال الأمن والإدارة والتدريب وشغل العديد من المناصب منها مدير مدرسة اللغات الإنجليزية والفرنسية بمدارس الحرس الوطني بالرياض.

نال العديد من الأنواط وله مؤلفات في مجال التدريب.

الدكتور عبيد بن سعد العبدلي الشريف

حاصل على الدكتوراه في التسويق من كلية مانشستر للأعمال بجامعة مانشستر في بريطانيا، كما حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية كاردف للأعمال في بريطانيا.

عمل مستشاراً لنائب وزير التعليم للتعليم العالي، وأستاذاً للتسويق في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران.

كما عمل وكيلاً لعمادة شؤون الطلاب لشؤون الطلاب، وكذلك مشرفاً عام على العلاقات العامة والإعلام بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومستشاراً للعديد من الجهات الحكومية والخاصة. صدر له خمسة عشر كتاباً في التسويق، كما قدم العديد من البحوث العليمة المحكمة، وشارك في العديد من المؤتمرات المحلية والعالمية وعضواً في العديد من اللجان.

اللواء علي بن فهد السبهان

ولد عام ١٣٧٦ هـ، حاصل على درجة الماجستير في القيادة والإدارة الأمنية من المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب عام ١٤١٣هـ، والبكالوريوس في العدالة الجنائية من جامعة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨١م. شغل العديد من المناصب الإدارية منها مدير الإدارة القانونية بالمديرية العامة للجوازات ومدير جوازات منطقة القصيم.

حصل على العديد من الدورات العسكرية والأمنية المتخصصة شارك في عضوية مجموعة من اللجان والمجالس، كما شارك في عدد من المؤتمرات والندوات داخل المملكة وخارجها.

نال عدد من الأوسمة والأنواط العسكرية.

المهندس علي بن عبدالله النعيم

ولد عام ١٣٧٩هـ، حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية عام ١٤٠١هـ من جامعة الملك سعود.

تولى العديد من المناصب في وزارة النقل منها وكيلاً للتخطيط والمتابعة.

شارك في عضوية عدد من مجالس إدارات الشركات والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. رأس وشارك في العديد من اللجان وشارك الندوات والمؤتمرات داخل المملكة وخارجها.

الدكتور علي بن محمد بن سعيد الشهراني

ولد عام ١٣٨٤هـ، حاصل على درجة الدكتوراه في العقيدة والمذاهب المعاصرة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

شغل العديد من المناصب الإدارية منها عميد كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وعميد الدراسات العليا في الجامعة، وشارك في عضوية مجموعة من اللجان والمجالس والجمعيات العلمية.

أشرف على عدد من الدورات العلمية وأقام العديد من الدروس الأسبوعية والمحاضرات وتعاون مع العديد من الكليات وناقش كذلك عدداً من رسائل الدكتوراه.

حضر وشارك في عدد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

ألف العديد من الكتب ولديه العديد من الأبحاث، وحاصل على مجموعة من الشهادات والجوائز التقديرية.

اللواء طيار ركن علي بن محمد بن يحيى العسيري

ولد في مدينة الطائف عام ١٣٧٦هـ، تخرج من كلية الملك فيصل الجوية عام ١٣٩٦هـ.

عين بقاعدة الملك عبدالعزيز الجوية بالظهران ثم نقل إلى قاعدة الملك فهد الجوية بالطائف بعدها نقل إلى قاعدة الملك خالد الجوية.

ابتعث لدورة مدرب طيران في الولايات المتحدة الأمريكية نقل بعدها إلى الظهران كمدرب طيران ومديراً لقسم التقييم.

انتدب إلى اليمن عام ١٤٠٣هـ لمدة ستة أشهر.

حصل على العديد من الدورات التخصصية وشغل العديد من المناصب.

الدكتور علي بن يحيى العريشي

ولد في فرسان عام ١٣٧٥هـ، وحاصل على درجة الدكتوراه في اللغة الإنجليزية من جامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية.

شغل العديد من المناصب الإدارية وشارك في عضوية مجموعة من اللجان، وناقش عدداً من رسائل الدكتوراه والماجستير وحكم مجموعة من البحوث العلمية.

حضر وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات وتولى رئاسة عدد من المجالس

حصل على مجموعة من المنح.

الدكتورة فاطمة بنت فائز حسن الشهري

حاصلة على درجة أستاذ مشارك تخصص الحديث وعلومه بجامعة الملك عبدالعزيز، والدكتوراه تخصص الحديث وعلومه من جامعة أم القرى.

عملت معيدة بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بالنماص، ثم محاضرة بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بالنماص، وأستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب بالفيصلية فرع جامعة الملك عبدالعزيز، ثم أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب بالفيصلية فرع جامعة الملك عبدالعزيز.

عملت في عضوية العديد من اللجان وشغلت العديد من المناصب الإدارية، وشاركت بورقة عمل في عدد من الملتقيات منها ملتقى تدبر القرآن الكريم بجمعية القران الكريم بجدة، ومؤتمر الإسلام والسلام بجامعة الدمام.

حصلت على العديد من الدورات العلمية والتدريبية وشاركت في عدد من الحفلات والمحاضرات وورش عمل وندوات.

الدكتور فهد بن خلف البادي

حاصل على درجة الدكتوراه في علوم الاقتصاد من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة ماجستير الاقتصاد من جامعة كانساس بالولايات المتحدة الأمريكية.

شغل العديد من المناصب الإدارية والعملية من بينها مدرب في معهد الإدارة العامة، أمين عام منتدى الرياض الاقتصادي من ١٤٣٠ - ١٤٣٣هـ، عضو الفريق العلمي لندوة غسيل الأموال.

حصل على العديد من الخبرات الاستشارية والتدريبية والتدريسية، وقدم مجموعة من الأبحاث العلمية.

حصل كذلك على عدد من الدورات التدريبية وتتركز اهتماماته البحثية على السياسات الاقتصادية.

الدكتورة فوزية بنت محمد بن عبدالله أبا الخيل

حاصلة على درجة الدكتوراه الفلسفة في التربية من كلية التربية للبنات بالرياض، ودرجة الماجستير في التربية.

شغلت العديد من المناصب الإدارية منها وكيلة جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن المكلفة للدراسات العليا والبحث العلمي.

حصلت على العديد من الخبرات العملية ولديها العديد من الدورات التدريبية.

الدكتور فيصل بن حمود بن بجاد العماج

ولد في عام ١٣٨٠هـ، حاصل على درجة الدكتوراه في الإدارة العامة وتخصص فرعي في الاقتصاد من جامعة ميسيسبي الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في إدارة التنمية من جامعة ميتشغن الغربية بالولايات المتحدة الأمريكية.

لديه العديد من الخبرات العملية، وشغل العديد من المناصب الإدارية منها

عضو بهيئة التدريس والتدريب بمعهد الإدارة العامة، ومنسق لقطاع الإدارة العامة بمعهد الإدارة العامة.
حضر وشارك في العديد من اللجان المتعددة، وعمل مشرفاً عاماً على مكتب معالي وكيل وزارة الداخلية ومستشاراً.
له عدة أبحاث علمية في مجال الإدارة.

الدكتور فيصل بن منصور الفاضل

ولد في عام ١٣٨٤هـ، وحصل على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة لندن ببريطانيا، ودرجة الماجستير في القانون من جامعة لندن.
شغل العديد من المناصب الإدارية وعمل في القطاعين العام والخاص، وعمل في الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.
لديه العديد من المؤلفات باللغتين العربية والانجليزية.

الأستاذة كوثر بنت موسى بن عائش الأربش

ولدت عام ١٣٩٥هـ في الأحساء وهي حاصلة على شهادة بكالوريوس في إدارة أعمال من جامعة الملك فيصل وهي شاعرة وقاصة ولها ديوان باسم " دخلت بلادكم بأسمائكم " وشاركت في العديد من المعارض ولها مقال أسبوعي في جريدة الجزيرة وهي عضو في مجلس جمعية الثقافة والفنون.

الدكتورة : لطيفة بنت أحمد البوعينين

ولدت عام ١٣٨٤هـ في الجبيل حصلت على درجة الدكتوراه في تاريخ العصور الوسطى من كلية الآداب بجامعة الدمام ودرجة الماجستير في تاريخ العصور الوسطي من كلية الآداب بجامعة الدمام. بدأت مشوار عملها الأكاديمي معيدة في كلية الآداب بجامعة الدمام عام ١٤٠٨هـ، ثم عملت محاضرة عام ١٤١٣هـ، وفي عام ١٤٢٠هـ (أستاذ مساعد). تولت العديد من المناصب والأعمال الإدارية والمسؤوليات كان آخرها منصب وكيلة كلية التربية بالجبيل للشؤون الإدارية والمالية. شاركت في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية، والتحقت بدورات تدريبية داخل المملكة وخارجها.

الأستاذة : لينه بنت خالد بن عبدالرحيم آل معينا

هي حاصلة على شهادة ماجستير في علم النفس من الجامعة الأمريكية في لندن وشهادة البكالوريوس في مجال وسائل الاتصال من جامعة جورج مايسون بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي سيدة ورائدة أعمال وشاركت في العديد من المؤتمرات والأنشطة المختلفة وهي عضو في عدد من المجالس واللجان.

اللواء : محسن بن إبراهيم أحمد شيعاني

ولد عام ١٣٧٩هـ في جازان حصل على شهادة بكالوريوس علوم أمنية من كلية الملك فهد الأمنية.
عمل في المديرية العامة للمباحث وتدرج في الرتب والمهام حتى أسندت إليه الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، حصل على دورات متعددة في القانون الدولي والتطوير الإداري والعديد على الأوسمة والميداليات.

معالي الدكتور محمد بن حمزة بكر خشيم

ولد عام : ١٣٧٣هـ. حصل على شهادة البكالوريوس في الطب والجراحة من جامعة الملك سعود بالرياض عام ١٣٩٩هـ بتقدير جيد جداً مع مرتبة الشرف ثم زمالة كلية الجراحين الملكية الكندية في تخصص الجراحة العامة عام ١٤٠٦هـ.
تقلد العديد من المناصب بدءاً من عام ١٤٠٧هـ، فعمل أستاذاً مساعداً بقسم الجراحة بكلية الطب في جامعة الملك سعود، ثم أستاذاً مشاركاً بقسم الجراحة بكلية الطب في جامعة الملك سعود، ثم أستشاري الجراحة العامة، ثم المدير التنفيذي للخدمات الطبية للحرس الوطني بالقطاع الغربي، ثم وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير، ثم نائباً لوزير الصحة للتخطيط والتطوير. حصل على أوسمة وجوائز من بينها وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى وجائزة أحسن مدرس بكلية الطب جامعة الملك سعود.
ويضم الرصيد الطبي له أكثر من ٥٠٠٠ عملية جراحية وتتلمذ على يديه العديد من الجراحين السعوديين ونشر ١٦ بحثاً طبياً في مجلات طبية معتمدة عالمياً، ورأس العديد من اللجان الصحية والأكاديمية المحلية والعربية رفيعة المستوى.

الأستاذ محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله العجلان

ولد عام : ١٣٨٠هـ حصل على ليسانس شريعة من كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٣هـ ثم درجة الماجستير في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٨هـ، كما حصل على عدد من الدورات التدريبية في الأنظمة والإدارة.
عين في السلك القضائي بدرجة ملازم قضائي عام ١٤٠٣هـ ثم تدرج وظيفياً بعد أن طلب الإعفاء من العمل في السلك القضائي إلى أن كلف سكرتيراً للجنة كتابات وكتاب العدل ثم مساعداً لمدير عام شؤون الموظفين إلى أن صدر قرار معالي وزير العدل بتكليفه مديراً عاماً لشؤون الموظفين بوزارة العدل ثم نقلت خدماته إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
مع بداية تكوين مجلس الشورى الجديد تم نقل خدماته للمجلس ضمن الموظفين الذين ساهموا في تأسيس المجلس وتدرج في وظائف المجلس وبخاصة الوظائف الاستشارية التخصصية في إدارة للمستشارين إلى أن تمت ترقيته إلى وظيفة مدير عام الإدارة العامة للمستشارين ثم تمت ترقيته إلى مستشار معالي رئيس مجلس الشورى ومشرفاً على الإدارة العامة للمستشارين.
شارك في العديد من الدورات التدريبية والمؤتمرات واشترك في تنظيم مجموعة من الندوات واللقاءات.

الأستاذ : محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن العقلاء

من مواليد مكة المكرمة عام ١٣٧٦هـ. يحمل درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة نيوهيفن بالولايات المتحدة الأمريكية.
عمل وكيلاً مساعداً لشؤون الضمان الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية، كما عمل مديراً عاماً لشؤون المتدربين في معهد الإدارة العامة، بالإضافة إلى

رئيس لجنة المراقبة للأداء المالي والاستثماري بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وكان مستشارا غير متفرغ بالمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

شارك في العديد من اللجان وورش العمل محليا ودوليا ذات الصلة بالعمل الاجتماعي.

الدكتور : محمد بن عبدالله آل عباس

حصل على درجة البكالوريوس من فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها، ثم درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الملك سعود، ونال الدكتوراه من جامعة وينز ابريستويث بالمملكة المتحدة البريطانية. عمل عميدا لكلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة الملك خالد، كما عمل عميدا لكلية الأعمال بجامعة اليمامة، ومديرا تنفيذيا بالجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، والمدير التنفيذي بهيئة المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . شارك الدكتور آل عباس في عضوية عدد من المجالس واللجان، وله إسهامات وبحوث علمية باللغتين العربية والإنجليزية. شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة محلياً ودولياً.

الأستاذ : محمد بن راشد بن إبراهيم الحميضي

ولد في الرياض عام ١٩٦١م. حاصل على دبلوم دراسات الأنظمة (يعادل ماجستير وظيفياً). عمل مستشاراً قانونياً بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، كما عمل في الديوان الملكي مستشاراً غير متفرغ، وخبيراً نظامياً في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. شارك في العديد من الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات في تخصص القانون.

الدكتور : محمد بن محمود بن أحمد الوكيل

ولد في مدينة تبوك عام ١٣٩٠هـ. حصل على درجة البكالوريوس في هندسة الحاسب الآلي من جامعة الملك سعود، ثم درجة الماجستير في الهندسة الكهربائية من نفس الجامعة، ونال درجة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية من جامعة فلوريدا اتلانتك بالولايات المتحدة الأمريكية. تدرج بالعمل بجامعة تبوك إلى ان أصبح وكيلا لها للتطوير والجودة. شارك في رئاسة وعضوية عدد من اللجان بعدد من المؤسسات والهيئات الحكومية . للدكتور الوكيل إسهامات في أبحاث علمية منشورة باللغتين العربية والإنجليزية.

المهندس : محمد بن مدني حمزة العلي

حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ونال درجة الماجستير في الهندسة الإنشائية من الجامعة ذاتها عمل المهندس العلي معيداً في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ومحاضراً فيها.

كما عمل رئيساً لقسم الدراسات الفنية في الدار السعودية للخدمات الاستشارية، وانتقل للعمل بإمارة منطقة المدينة المنورة وتدرج بالوظيفة إلى أصبح أمين عام هيئة تطوير المدينة المنورة والمشرف على إعداد المخطط الشامل للمدينة المنورة، ومستشارا لسمو أمير منطقة المدينة المنورة لشؤون المشاريع.

شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية محلياً ودولياً، وكان عضواً في العديد من اللجان .للمهندس العلي إسهامات علمية باللغة العربية.

الدكتور : مساعد بن عبدالله بن صالح الفريان

من مواليد الرياض عام ١٩٦٤م. حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الملك سعود ، ودرجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة ولاية مين بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم نال درجة الدكتوراه في السياسة والإدارة العامة من جامعة فريجينيا كومنولث بالولايات المتحدة الأمريكية.

عمل نائبا لمدير عام معهد الإدارة العامة للبحوث والاستشارات، ومستشارا غير متفرغ في وزارة الداخلية، ومدير عام الدراسات والتطوير في ديوان سمو ولي العهد. للدكتور الفريان عدد من العضويات منها : عضو الجمعية السعودية للإدارة، عضو الجمعية الأمريكية للإدارة العامة، عضو الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير، عضو جمعية إدارة الموارد البشرية.

رأس العديد من المجالس واللجان، وله مؤلفات وأبحاث علمية تم نشرها باللغتين العربية والإنجليزية.

الدكتور : معدي بن محمد آل مذهب

حصل على درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية من جامعة الملك سعود، ودرجة الماجستير في الإدارة العامة من إحدى الجامعات الأمريكية.

ونال الدكتوراه من جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية. تدرج بالعمل بجامعة الملك سعود إلى أن أصبح عميدا لكلية إدارة الأعمال.

رأس عدداً من المجالس واللجان بالجامعة، وله عدد من الإسهامات والإنتاج العلمي باللغتين العربية والإنجليزية.

شارك في العديد من المؤتمرات والندوات محلياً ودولياً.

الدكتورة : موضي بنت عبدالله بن حمد الخلف

ولدت في شقراء عام ١٣٩٤هـ. حصلت على درجة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية، ودرجة الماجستير من نفس الجامعة.

كما نالت الدكتوراه في اللغويات.

عملت مساعد الملحق الثقافي للشؤون الثقافية والاجتماعية - الملحقية الثقافية لسفارة خادم الحرمين الشريفين بأمريكا.

شاركت في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية محلياً ودولياً.

للدكتورة الخلف عضوية في اللجان والمجالس منها : الجمعية السعودية للغات والترجمة، اللجنة الوطنية لتقنية التعليم وتقنية المعلومات وزارة التعليم، عضو في عدة لجان عليا بالملحقية الثقافية بأمريكا (التميز، التحقق، والتسويات، التخرج).

لها مؤلفات علمية باللغتين العربية والإنجليزية.

الدكتور : ناصح بن ناصح بن حدري المرزوقي البقمي

وُلد في الطائف عام ١٣٨١هـ. حصل على البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الملك سعود و درجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة نفسها، ونال الدكتوراه في مجال السياسة الشرعية من الجامعة ذاتها.

عمل بوزارة الخارجية في الشعبة السياسية، كما عمل لمدة تجاوزت ١٠ سنوات في عدة وظائف دبلوماسية (ملحق، سكرتير ثالث، سكرتير ثان). انتقل إلى العمل الأكاديمي في معهد الدراسات الدبلوماسية.

للدكتور البقمي مشاركات في العديد من العضويات، كما له إسهامات علمية وبحثية باللغتين العربية والانجليزية.

الأستاذ : ناصر بن عبداللطيف النعيم

حصل على البكالوريوس في الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

عمل في العديد من المصانع والشركات منها : مصنع الأنسجة المتطورة (ساف)، والشركة السعودية اليابانية لصناعة الأقمشة، وشركة الأحساء للتنمية وشركة الخزف السعودية.

معالي الدكتور : نايف بن هشّال الرومي

حصل على البكالوريوس بعلم الاجتماع ودرجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ونال الدكتوراه في السياسية التربوية بجامعة ولاية بنسلفانيا.

عمل في وزارة التعليم وتدرج بالعمل بها إلى أن أصبح محافظاً لهيئة تقويم التعليم العام.

شارك في العديد من اللجان والمجالس وورش العمل والمؤتمرات والندوات محلياً ودولياً.

للدكتور الرومي إسهامات علمية وبحثية باللغتين العربية والإنجليزية.

الدكتورة نورة بنت عبدالرحمن بن علي بن يوسف

من مواليد الدرعية عام ١٣٧٨ هـ . حاصلة على درجة الدكتوراه في الاقتصاد.

عملت في جامعة الملك سعود، ومستشار غير متفرغ في مجلس الشورى، ومستشار غير متفرغ لمجلس التعاون الخليجي.

كما عملت عضواً في عدد من اللجان المحلية والدولية، ولها إسهامات علمية وبحثية باللغتين العربية والانجليزية. شاركت في العديد من الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات المحلية والدولية.

الدكتورة نورة بنت فرج بن سعيد المساعد

تدرجت بالعمل في جامعة الملك عبدالعزيز إلى أن أصبحت وكيلة لعمادة خدمة المجتمع والتعلم المستمر بالجامعة.

للدكتورة المساعد مشاركات في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة بعلم الاجتماع محلياً، كما لها إسهامات علمية وبحوث باللغتين العربية والانجليزية.

الأستاذة نورة بنت فيصل بن أحمد الشعبان

حصلت على البكالوريوس في العلاقات العامة والإعلام من الجامعة الأهلية بالبحرين، ونالت على عدد من الشهادات في مجال التدريب محليا ودولياً.

التحقت بالعمل بإدارة المشروعات في شركة أرامكو، كما عملت رئيساً تنفيذياً لمؤسسة ملتقيات إبداع بالمملكة.

شاركت في عدد من اللجان والمؤتمرات المحلية والدولية.

لها إسهامات بمجال التدريب في الداخل والخارج.

الدكتورة : نورة بنت محمد بن ناصر المري

نالت الدكتوراه والماجستير في الأدب الحديث والنقد من جامعة أم القرى.

عملت محاضرة في كلية التربية بتبوك وتدرجت حتى أصبحت رئيسة لجنة تنفيذ رسالة قسم التربية في جامعة تبوك.

شاركت في عدد من اللجان والمؤتمرات والملتقيات الأدبية والفكرية وورش العمل.

الدكتور هادي بن علي بن محمد آل سالم اليامي

حاصل على درجة الدكتوراه في القانون . عمل عضواً في عدد من اللجان والمجالس وترأس بعضاً منها.

كما عمل مستشاراً لعدد من الهيئات والمؤسسات والشركات.

له إسهامات علمية باللغتين العربية والإنجليزية.

الدكتور واصل بن داود بن سلمان المذن

حصل على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة بالأحساء التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

و درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء بالرياض التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ونال درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء.

عمل قاضياً في محكمة العيون بالأحساء.

شارك في عدد من المؤتمرات والندوات المتخصصة محلياً وإقليمياً، كما شارك في عضوية عدد من اللجان.

له إسهامات بحثية في مجالي الدعوة والقضاء.

الدكتور وائل بن محمد بن عمر آل مدني الإدريسي

حصل على درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية من جامعة الملك سعود، ودرجة الماجستير في القانون من جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية.

ونال الدكتوراه في القانون الدولي العام من جامعة أدنبرة في المملكة المتحدة.

عمل مستشارا بمكتب وزير الثقافة والإعلام، و مكتب سمو وزير الدفاع.

شارك في عدد من الدورات والندوات والمؤتمرات وورش العمل المحلية والدولية.

له إسهامات بحثية في مجالي القانون الدولي وحقوق الإنسان.دد

مجلس الشورى .. مسيرة وتاريخ منذ إرساء الحكم في المملكة

على يد المؤسس الملك عبدالعزيز

دور أصيل لأكثر من ٩٠ عاماً في صناعة القرار الوطني

تقرير أعده - منصور العساف

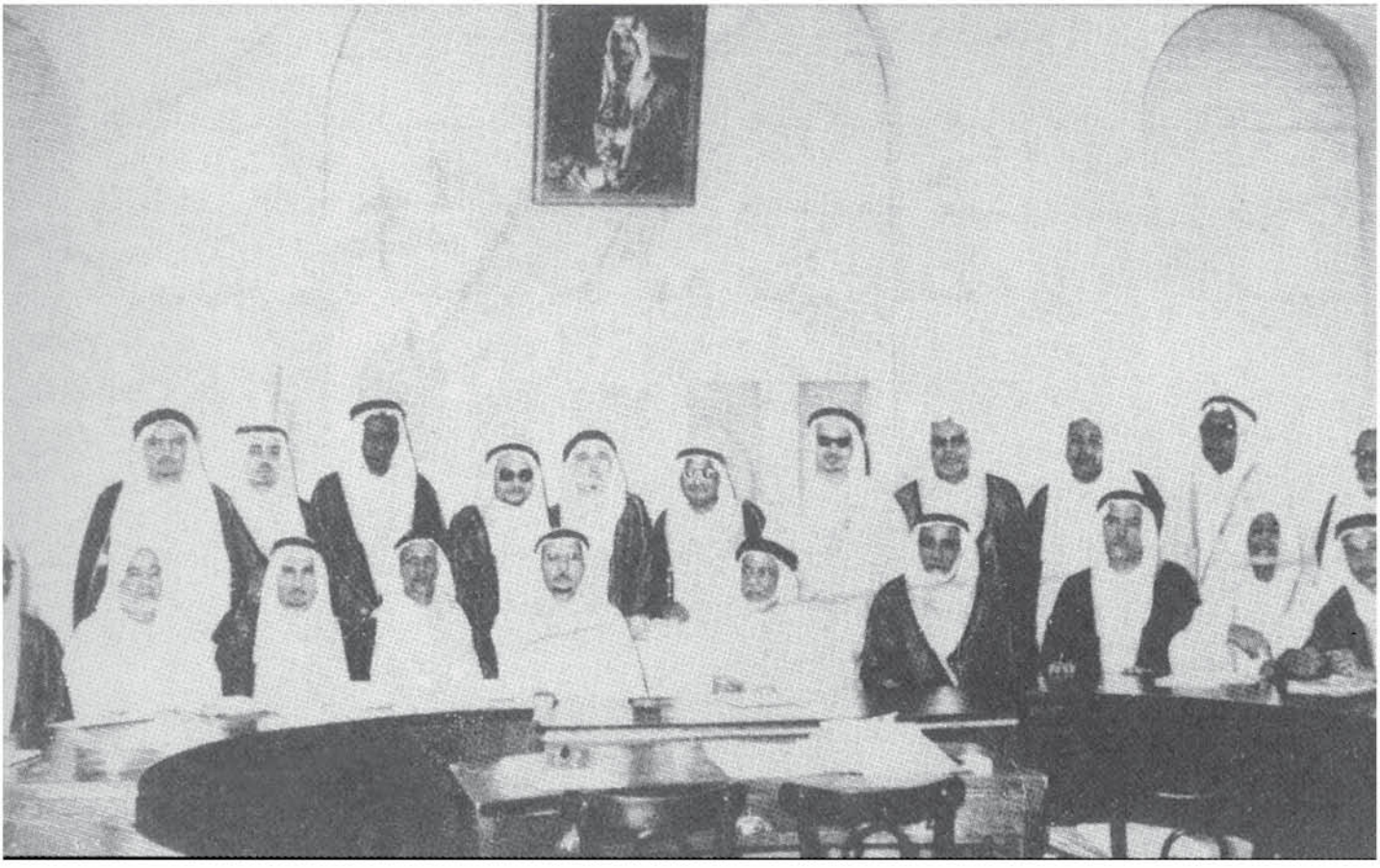

يسجل التاريخ الحديث بتقدير عال جهود الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود في تطبيق مبدأ الشورى كأساس من أسس حكمه لهذه البلاد منذ توحيدها، وهو ما سار عليه أبناؤه البررة من بعده.

فالمتتبع لتاريخ الحكم في المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها يجد أنه قام على منهج الشورى، الذي استمر من دون انقطاع منذ عهد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - حتى العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله -.

فقد آمن الملك عبدالعزيز وأبناؤه من بعده بأن للشورى أهمية كبرى في إدارة شؤون هذه الدولة، ولذلك فإن نطاق تطبيقهم لهذا المبدأ واسع وشامل، إذ إنهم دائمو المشورة لأصحاب الخبرة في شؤون الحكم والإدارة السياسية، والمالية، والعسكرية، فلم يكونوا يقبلوا أي أمر يخالف الكتاب والسنة.

وتجربة الشورى في المملكة ثرية عبر مراحل تطورها، وفي ممارستها، وما شهدته من نقلات تطويرية عبر تاريخها، لتتواكب مع مستجدات العصر والمتغيرات الداخلية والخارجية للبلاد، وما تتطلبه الدولة من مقومات تنموية وتنظيمات، إذ أسهم مجلس الشورى منذ تأسيسه قبل أكثر من ثمانية عقود في وضع اللبنات الأولى لتطور وتنمية المملكة العربية السعودية وشعبها الكريم.

فبعد دخول الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل

١١٧١٥ قراراً أصدرها المجلس عبر ٧٩٠٠ جلسة

سعود إلى مكة المكرمة في العام ١٣٤٣هـ إبان توحيد البلاد، أعلن من رحاب البيت العتيق تطبيق مبدأ الشورى كأساس من أسس حكمه لهذه البلاد، ليرسخ عهداً جديداً لمبدأ إسلامي متوارث في مبادئ الحكم للمملكة العربية السعودية التي جعلت من كتاب الله الكريم وسنة نبيه المطهرة دستوراً لها ومنهجاً تسير عليه.

وقد بلغ مجمل عد الجلسات التي عقدها مجلس الشورى منذ عهد الملك عبد العزيز مروراً بعهد الملك سعود والملك فيصل حتى نهاية عهد الملك خالد بن عبد العزيز - يرحمهم الله - (٦٢٢٢) جلسة، أصدر خلالها (٩٣٤٩) قراراً، وعدد دوراته بلغت (٥١) دورة. وفيما يأتي لمحة موجزة لمراحل تطور مجلس الشورى منذ عهد الملك عبدالعزيز:

المجلس الأهلي ١٣٤٣ هـ / ١٩٢٤ م

جاء تأسيس أول مجلس للشورى في ١٣٤٣/٥/٢٤هـ الموافق ١٩٢٤/١٢/٢٠م، أطلق عليه المجلس الأهلي الشوري برئاسة الشيخ / عبد القادر بن علي الشيبي، ويضم في عضويته (١٢) عضواً، ولما كان بناء الدولة لم يكتمل؛ فقد أنيط بهذا المجلس تنظيم مواد أساسية لإدارة البلاد، ولم يكن هناك نظام يحدد عمل المجلس، واستمر هذا المجلس حوالي ستة أشهر.

من الكلمات الخالدة للملك عبدالعزيز بعد دخوله الحجاز وتأكيده على منهج الشورى قوله -رحمه الله- : ...
"ولا شك أن بلداً كهذا البلد الكبير الواسع، يحتاج لكثير من الأمور والأموال، ولا يمكنني الوقوف عليها بنفسي منفرداً، ولا أريد أن أستأثر بالأمر في بلادكم دونكم وإنما أريد مشورتكم في جميع الأمور".
دعوة الملك عبدالعزيز -يرحمه الله- للشورى من كلمته التي ألقاها في مكة المكرمة (١٣٤٣/٥/٢٢هـ).

المجلس الأهلي الشوري ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م

رغبة في توسيع دائرة المشاركة، فقد تم حل المجلس السابق، وصدرت الإرادة السلطانية في ١٣٤٤/١/٨هـ، الموافق ١٩٢٥/٧/٢٨م، بتشكيل مجلس منتخب يمثل جميع حارات مكة المكرمة، وعددها (١٢) حارة، على أن يكون إثنان من العلماء، وواحد عن التجارة، إضافة إلى ثلاثة أعضاء يعينهم السلطان عبد العزيز من أعيان البلد. وهنا نلحظ الجمع بين الانتخاب والتعيين. حيث جاء المجلس برئاسة الشيخ / محمد بن عبد الرحمن المرزوقي، والشيخ / عبدالقادر بن علي الشيبي، نائباً للرئيس، و(١٥) عضواً، والشيخ / محمد سرور الصبان، أميناً للسر.

جاء هذا المجلس أكثر تنظيماً عن سابقه، وذلك بوجود نائب للرئيس، وأمين للسر، وافتتح المجلس في يوم الثلاثاء ١٣٤٤/١/١٣هـ، الموافق ١٩٢٥/٨/٢م. ثم جاءت تعليمات تشكيل هذا المجلس في ست مواد، حددت شروط العضوية، وآخر موعد للاقتراع، ومن لهم حق الاقتراع، وهي تعد النواة لنظام مجلس الشورى الذي تأسس فيما بعد، أما ما يتعلق باختصاصاته؛ فقد تمت صياغتها في سبع مواد، تشمل: تنظيم جميع الأمور وترتيبها في المحاكم، والأمور البلدية، والأوقاف، والتعليم، والأمن، والتجارة، إضافة إلى تشكيل لجان دائمة لحل المشكلات التي يُرجع فيها إلى العرف بما لا يخالف أصلاً من أصول الشريعة الإسلامية.

مجلس الشورى لعام ١٣٤٥هـ ١٩٢٦ م

ضمن المراحل التي مرت بها البلاد نحو توحيدها، وبناء دولة مؤسسات قادرة على النهوض بالدولة والمجتمع نحو التقدم؛ فقد صدرت موافقة الملك عبدالعزيز في ١٣٤٥/٢/٢١هـ، الموافق ١٩٢٦/٨/٢٩م على التعليمات الأساسية لنظام الحكم، ومن ضمن تلك التعليمات القسم الرابع الخاص بالمجالس، ومنها ما يتعلق بمجلس الشورى وهي المواد: (٢٨)، و(٢٩)، و(٣٠)، و(٣١)، و(٣٦)، و(٣٧). أشارت هذه المواد إلى مقر المجلس، وتسميته بمجلس الشورى بدلاً من الاسم السابق المجلس الأهلي، وتشكيلة أعضائه الذين بلغ عددهم (١٢) عضواً، وتحديد انعقاد جلساته، ومن لهم حق حضور الجلسات، ومدة العضوية بسنة واحدة. لم ترد هذه المواد في مجملها في تعليمات تشكيل المجلس السابق، وتم حل هذا المجلس في ١٣٤٦/١/٧هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/٦م.

مجلس الشورى لعام ١٣٤٦هـ / ١٩٢٧م

بعد يومين من حل المجلس السابق أي في ١٣٤٦/١/٩هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/٨م صدر أمر ملكي بتعديل القسم الرابع من التعليمات الأساسية، وهي الخاصة بمجلس الشورى، بحيث يعمل المجلس وفقاً للنظام الجديد المعدل، وقد تكون المجلس لهذا العام من ثمانية أعضاء لمدة سنتين، ووفقاً للنظام فإن تشكيل الأعضاء يتم بانتخاب الحكومة أربعة بعد استشارة أهل الفضل والخبرة، وأربعة تختارهم الحكومة بمعرفتها يكون إثنان منهم من أهل نجد. أما نظام المجلس، فقد صدر في خمس عشرة مادة، أظهرت في تنظيمها تجارب المجلس السابقة. وهو بذلك يعد أول نظام للمجلس، ويلزم بأعضاء مفرغين عددهم (٨) أعضاء، برئاسة النائب العام لجلالة الملك سمو الأمير / فيصل بن عبد العزيز، على أن ينعقد المجلس مرتين في الأسبوع، ويمكن أن يجتمع أكثر من ذلك بناء على دعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة. وبهذا يعد هذا العام تاريخ التأسيس الفعلي لمجلس الشورى في عهد الملك عبد العزيز، وافتتح الملك عبدالعزيز رحمه الله يوم (الخميس) ١٤-١-١٣٤٦هـ أول دورة للمجلس بمكة المكرمة، وترأس أولى الجلسات الأمير فيصل بن عبدالعزيز رئيس المجلس، ونظر في المعاملات ودرسها قبل عرضها على

المجلس، واستمر المجلس في أعماله بشكل فاعل، وفي عام ١٣٤٩هـ افتتح الملك عبدالعزيز الدورة الثالثة للمجلس بمدينة الطائف، وقال في كلمته الافتتاحية: « لقد أمرت ألا يسن نظام في البلاد ويجري العمل به قبل أن يعرض على مجلسكم».

مجلس الشورى لعام ١٣٤٧هـ / ١٩٢٨م

نظراً لكثرة الأعمال المنوطة بالمجلس، فقد اقتضت المصلحة إجراء بعض التعديلات في نظامه، حيث صدر في العام نفسه نظام آخر معدل في أربع عشرة مادة، وكانت التعديلات التي تم إدخالها في هذا النظام، هي: أطلق العدد الذي يؤلف منه أعضاء المجلس، وبلغ العدد ذلك العام (١٢) عضواً، بعد أن كان محدداً بثمانية أعضاء. كما أشارت المادة الثانية إلى تعيين نائب دائم للمجلس من قبل الملك، وأن ينتخب نائب ثان من قبل المجلس، وحددت المادة الثامنة انعقاد جلسات المجلس يومياً بعد أن كانت مرات انعقاده جلستين في الأسبوع كما صدر عن المجلس في العام نفسه ملحق للنظام في سبع مواد، تمت صياغته ليكون أكثر ملاءمة وتنظيماً لسير أعمال المجلس، وقد صدر لاحقاً بعد إدخال بعض التعديلات، تحت اسم؛ (النظام الداخلي لمجلس الشورى)، في أربع وعشرين مادة.

- مجلس الشورى ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م

استمر المجلس بنفس النظام وعدد أعضائه ١٢ عضوًا، وفيه خرج عضو المجلس الشيخ قاسم إسماعيل، وتعيين الشيخ عبدالله الشيبي، وقد عقد المجلس خلال دورته (٣٤٥) جلسة، تمّ خلالها استعراض كافة الأعمال المحالة إليه، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة والتي بلغت (٨٠١) قرارًا، حيث قام المجلس برفع تقريره لمقام جلالة الملك بمناسبة انتهاء دورته، التي كانت حافلة بالتعليمات والأنظمة.

- مجلس الشورى عام ١٣٤٩ هـ / ١٩٣٠م

صدرت الإدارة السنية الملوكية، بحل مجلس الشورى اعتبارًا من ٢٨/ ٢/ ١٣٤٩ه، على أن يستمر الأعضاء حتى يتم تشكيل مجلس جديد، حيث جاء تشكيله من (١٣) عضوًا، وقد افتتح جلالة الملك عبد العزيز الدورة الثالثة لمجلس الشورى يوم الأحد ٢/ ٣/ ١٣٤٩هـ في الطائف.

- مجلس الشورى عام ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م

استمر المجلس بنفس النظام السابق ونفس عدد الأعضاء، وقد عقد المجلس خلال دورته (٤٥٩) جلسة، تمّ خلالها استعراض كافة الأعمال المحالة إليه، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة والتي بلغت (٩٤٦) قرارًا، وكان من خلاصة أعمال هذا المجلس: نظام صيد الأسماك، ونظام السلاح الجديد، ونظام البريد بين مكة وجدة، ونظام هيئة الطيران العربية، ونظام التجارة البحرية، ونظام المأمورين العام، وغيره من الموضوعات والمشاريع الأخرى.

- مجلس الشورى عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م

استمر المجلس في سنته الأولى من دورته الرابعة بنفس نظامه الأساسي وأصبح عدد الأعضاء لهذه الدورة ١٠ أعضاء، وشكل لجانه المتخصصة وأعضائها، وقد عقد المجلس خلال هذه السنة (١٥١) جلسة، اتخذ فيها (٢٥٥) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م

واصل مجلس الشورى نهجه بنفس نظامه السابق وعدد أعضائه (١٠) أعضاء، وخرج من تشكيل هذا العام عضو المجلس رشيد الناصر، وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (١٥٠) جلسة، أصدر فيها (٢٤٣) قرارًا، وفي نهاية العام قام المجلس برفع تقريره السنوي عن هذه الدورة إلى المقام السامي متضمنًا أهم الأعمال المحالة إليه.

- مجلس الشورى عام ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤

استمر في سنته الأولى من الدورة الخامسة بنفس نظامه السابق وتشكيل أعضائه العشرة، وقد افتتح المجلس الجديد جلالة الملك عبد العزيز، وذلك في يوم السبت ٧/ ١/ ١٣٥٣هـ، وبدأ الحفل بتلاوة الخطاب الملكي ذي الرقم ١٤/ ٣/ ٢، وعقد المجلس خلال هذه الدورة (١٤٣) جلسة، واتخذ بشأنها القرارات اللازمة بلغت (٢١٠) قرارات.

وتولى صلاحية لجنة الترقية والتأديب العليا

- مجلس الشورى عام ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م

واصل المجلس مسيرته على ما كان عليه، غير أنه في هذا العام أضيفت إلى المجلس صلاحية لجنة الترقية والتأديب العليا، والتي كان يمثل المجلس فيها العضو عبد الله بن إبراهيم الجفالي (١٢٩٤- ١٣٥٤هـ)، وصدر الأمر السامي الكريم بتولي المجلس صلاحية لجنة الترقية والتأديب العليا، بموجب الأمر رقم ٢٧٩٣ في ٢٧/ ٢/ ١٣٥٤هـ، وقد عقد المجلس خلال دورته (١٧٨) جلسة، أصدر فيها قرارات لازمة بلغت (٢٦٤) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م

استمرّ مجلس الشورى في دورته الجديدة السادسة بنفس نظامه السابق، وتشكيل جديد يتكون من ١٢ عضوًا، ومدة هذه الدورة عام واحد فقط، وذلك بموجب المرسوم الملكي ذي الرقم ٢١/ ٥/ ٢ بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٣٥٤هـ، وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (١٦٨) جلسة، أصدر بشأنها قرارات لازمة بلغت (٢١٠) قرارات١، ومن خلاصة أعمال المجلس ما يأتي: نظام تفتيش المعارف، ونظام البريد، ونظام الطرود، المدارس الأهلية، نظام الإقامة، إلى جانب العديد من الموضوعات.

- مجلس الشورى عام ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م

استمر بنفس النظام السابق وعدد الأعضاء ١٥ عضوًا، وجاء التمديد للمجلس السابق بموجب خطاب رئاسة مجلس الوكلاء رقم (١٢٨٤٣) بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٣٥٥هـ، وعقد المجلس خلال دورته (١٥٣) جلسة، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (٢٥٣) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م

استمر المجلس في دورته الثامنة بنفس النظام وعدد الأعضاء، مدة هذه الدورة عام واحد فقط، وذلك بموجب إرادة صاحب الجلالة الصادر في كتاب الشعبة السياسية رقم ٣/٢/٦ في ١٣٥٧/٣/١٨، القاضي بتجديد دورة مجلس الشورى لسنة واحدة،

وقد افتتحت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة سعادة النائب الثاني للمجلس صالح بن بكر بن محمد شطا (١٣٠٢- ١٣٦٩هـ) ، وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ١٣٥٧/١/٧هـ، وقد عقد المجلس خلال دورته (١٣٥) جلسة، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (٣٢٦) قرارًا، وترأس جميع الجلسات لهذا العام صالح شطا.

- مجلس الشورى عام ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م

افتتح الملك عبدالعزيز أعمال المجلس لهذه الدورة التي حدت بسنة واحدة وذلك يوم الاثنين ٨ محرم ١٣٥٨هـ، حيث واصل المجلس أعماله بنفس نظامه السابق ونفس عدد الأعضاء، وعقد المجلس خلال دورته (١٣٨) جلسة، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (٢٤٢) قرارًا، أما خلاصة أعمال المجلس كان العديد من الأنظمة منها: نظام دائرة النفوس، ونظام الكفالات، ونظام السبحية، ونظام حرفة النجارين، ونظام الصوغ....

- مجلس الشورى عام ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م

كان هذا المجلس بنفس النظام السابق ونفس عدد الأعضاء، ومدته سنة واحد، قام بافتتاح هذه الدورة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز رئيس مجلس الشورى نيابة عن الملك المفدى، في يوم الاثنين ٤/ ١/ ١٣٥٩هـ، وقد عقد المجلس خلال دورته (١١٢) جلسة، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (٢٥٩) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٦٠هـ / ١٩٤١م

استمر المجلس في دورته الحادية عشرة بنفس النظام القديم وعدد أعضائه ١٣ عضوًا ومدة دورته سنة واحدة، افتتح هذه الدورة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد

العزيز رئيس المجلس، نيابة عن جلالة الملك في ١/ ١/ ١٣٦٠هـ، وقد عقد المجلس خلال دورته (١١٧) جلسة، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (١٨٣) قرارًا، وفي نهاية العام قام المجلس برفع تقريره السنوي إلى المقام السامي متضمنًا ملخصًا لأهم الأعمال المحالة إليه٢.

- مجلس الشورى عام ١٣٦١هـ / ١٩٤٢م

ظلّ المجلس في دورته الثانية عشرة بنفس النظام السابق وعدد أعضائه ١٤ عضوًا ومدة دورته سنة واحدة، افتتح هذه الدورة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز رئيس مجلس الشورى، نيابة عن جلالة الملك المفدى، وذلك في يوم الخميس ٥/ ١/ ١٣٦١هـ، عقد المجلس خلال دورته (١٠٣) جلسات، وأصدر بشأنها قرارات لازمة بلغت (١٣٨) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٦٢هـ / ١٩٤٣م

استمر المجلس في دورته الثالثة عشرة بنفس نظامه السابق وعدد أعضائه ١٤ عضوًا ومدة دورته سنة واحدة، افتتح هذه الدورة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز رئيس مجلس الشورى، نيابة عن جلالة الملك المفدى في يوم الاثنين الموافق ٢/ ٢/ ١٣٦٢هـ، وقد عقد المجلس خلال دورته (١١٥) جلسة، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (٢٢٨) قرارًا، كما نظر (٦٠٣) معاملات أخرى، واتخذ بشأنها التوصيات اللازمة.

- مجلس الشورى عام ١٣٦٣هـ / ١٩٤٤م

استمر مجلس الشورى في دورته الرابعة عشرة بنفس النظام القديم وعدد أعضائه ١٤ عضوًا ومدة دورته سنة واحدة، وقد افتتح الجلسة الأولى لهذه الدورة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز رئيس المجلس، نيابة عن جلالة الملك المفدى في يوم الاثنين ١٥/ ١/ ١٣٦٣هـ، وقد عقد المجلس خلال دورته (١٣٠) جلسة، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (٢٦١) قرارًا، كما نظر (٥٤٦) معاملة أخرى، واتخذ بشأنها التوصيات اللازمة.

- مجلس الشورى عام ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م

واصل المجلس أعماله في دورته الخامسة عشرة بنفس نظامه السابق وعدد أعضائه ١٤ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وقد افتتح الجلسة الأولى لهذه الدورة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز رئيس مجلس الشورى، نيابة عن جلالة الملك المفدى، وذلك في يوم الثلاثاء ٤ محرم ١٣٦٤هـ، وقد عقد المجلس خلال دورته (١٤٧) جلسة، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (٢٩٦) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م

استمر مجلس الشورى في دورته الجديدة السادسة عشرة بنفس نظامه القديم وعدد أعضائه ١٥ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وقد افتتح الجلسة الأولى لهذه الدورة صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبد العزيز ولي العهد نيابة عن جلالة الملك المفدى في يوم الاثنين ٦ محرم ١٣٦٥هـ، وقد عقد المجلس خلال دورته (١٣٢) جلسة.

وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (٤٠٤) قرارات٣. وكانت الخلاصة العديد من القرارات التي تعالج كثيرًا من الموضوعات المهمة، منها ما يتعلق بالحجاج وتأمين راحتهم، والموظفين ونظامهم، وشؤون البعثات العلمية، وتنظيم البلدة والبلديات، والعديد من المشاريع، استهدفت رفع البلاد علميًّا واقتصاديًا وعمرانيًّا٤.

- مجلس الشورى عام ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م

استمر المجلس في دورته السابعة عشرة بنفس النظام السابق، وعدد أعضائه ١٦ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، افتتح هذه الدورة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله الفيصل رئيس مجلس الشورى بالنيابة، في يوم السبت ٦ محرم ١٣٦٦هـ، وقد عقد المجلس خلال دورته (١٢٢) جلسة، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (٣١٧) قرارًا.

وكانت خلاصة أعمال المجلس العديد من الأنظمة والتعديلات، منها تعديل نظام العقوبات العسكرية، والنظام الداخلي للجيش، ونظام الدروس الخصوصية، ونظام الدراجات النارية والعادية، وغيرها العديد من التعليمات المهمة.

- مجلس الشورى عام ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م

استمر مجلس الشورى في دورته الثامنة عشرة بنفس النظام القديم وعدد أعضائه ١٣ عضوًا ومدة دورته سنة واحدة، وقد افتتح هذه الدورة صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبد العزيز ولي العهد، في يوم الاثنين ٤/ ١/ ١٣٦٧هـ، وقد عقد المجلس خلال دورته (١١٧) جلسة، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (٢٨٤) قرارًا.

وكانت خلاصة أعمال المجلس، فرض العديد من الأنظمة مثل نظام الرقابة ونظام نقابة السيارات، وتعديل بعض مواد عقود الأساتذة المصريين، ونظام المطوفين العام، والعديد من القوانين والتعليمات العامة لمعالجة كثير من المشاريع الحيوية.

- مجلس الشورى عام ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م

استمر مجلس الشورى في دورته الجديدة التاسعة عشرة بنفس نظامه السابق، وعدد أعضائه ١٣ عضوًا ومدة دورته سنة واحدة، وقد افتتح هذه الدورة صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن عبد العزيز وزيد الدفاع نيابة عن جلالة الملك المفدى، وذلك في يوم الثلاثاء ١٥/ ١/ ١٣٦٨هـ، وقد عقد المجلس خلال دورته (١١٨) جلسة، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (٢٦١) قرارًا، وكانت أهم أعمال المجلس العديد من الأنظمة والتعليمات منها: مشروع نظام الآثار، تنظيم المكتبات الحديثة، التعليمات بالكشف على السيارات، تنظيم شؤون بلدية المدينة المنورة، تعديل السن في حفائظ النفوس، وغير ذلك من الموضوعات التي تتعلق بشؤون الإدارات الرسمية والموظفين والتعليم.

- مجلس الشورى عام ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م

في دورته العشرين زاد عدد أعضائه إلى ١٥ عضوًا، وسار المجلس بنفس نظامه، وقد افتتح هذه الدورة التي حددت بسنة واحدة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز نائب جلالة الملك، وذلك في يوم الأربعاء الموافق ١٨/ ١/ ١٣٦٩هـ، وقد عقد المجلس خلال دورته (١٢٦) جلسة، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة بلغت (١٧٣) قرارًا.

وكان من أهم أعمال المجلس: تعديل نظام الاتجار بالسلاح، استثمار الملح في جيزان، الترتيب لموضوع سفر الحجاج إلى بلادهم، ملاحظات على تعليمات جوازات السفر السياسية، إلى جانب العديد من المعاملات المتعلقة ببعض الدوائر الرسمية.

- مجلس الشورى عام ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م

استمر مجلس الشورى في دورته الجديدة الحادية والعشرين بنفس النظام القديم، فيما خفض عدد أعضائه إلى ١٣ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وقد افتتح هذه الدورة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز نائب جلالة الملك، وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ٤/ ١/ ١٣٧٠هـ، وقد عقد المجلس خلال دورته (١٣٦) جلسة، وأصدر بشأنها (٢٤٤) قرارًا. ومن أهم أعمال هذا المجلس تعديلات في العديد من المواد، ومشروع نظام الجمارك، وتعليمات مساكن الحجاج، ومشروع نظام الإقامة الحديثة، وتعليمات الدراسة الإلزامية للمدارس العسكرية، إلى جانب العديد من القرارات العامة، والتي بلغت (٩٧) قرارًا لمختلف الموضوعات التي تتعلق بشؤون الإدارات الرسمية.

- مجلس الشورى عام ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م

وواصل المجلس مسيرته في دورته الجديدة الثانية والعشرين بنفس نظامه، وعدد أعضائه ١٣ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وقد افتتح هذه الدورة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز نائب جلالة الملك، وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ٥/ ٣/ ١٣٧١هـ. وقد عقد المجلس خلال دورته (٩٨) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال المحالة إليه، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (١٠١) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م

في دورته الجديدة الثالثة والعشرين التي حددت بسنة واحدة زاد عدد أعضاء المجلس إلى ٢٠عضوًا، وقد افتتح هذه الدورة صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبد العزيز ولي العهد، نيابة عن جلالة الملك المفدى، وذلك في يوم الخميس الموافق ٢/ ٣/ ١٣٧٢هـ.

وقد عقد المجلس خلال دورته (١٣١) جلسة، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (١٤٨) قرارًا. وأهم أعمال المجلس: مشروع نظام الجوازات، ومشروع نظام الآثار، ومشروع نظام المجلس الأساسي، ونظام الأوسمة، إلى جانب العديد من القرارات المتعلقة بالمقاولات.

- مجلس الشورى عام ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م

استمر مجلس الشورى في دورته الرابعة والعشرين بنفس نظامه، فيما انخفض عدد أعضائه إلى ١٩ عضوًا، حيث خرج من تشكيل هذا العام الشيخ محمد المغيري آل فتيح والشيخ بكر شرف، وقد عقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة النائب الثاني للمجلس الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي،

وذلك في يوم السبت الموافق ٣٠/ ٢/ ١٣٧٣هـ. ومن أهم أعمال هذا المجلس: مشروع نظام السجون، ومشروع نظام الجنسية السعودية، ومشروع نظام الطوابع، ومشروع نظام العمل والعمال، إلى جانب العديد من الموضوعات المتعلقة ببعض الدوائر الرسمية.

وقد ظل مجلس الشورى في عهد الملك عبدالعزيز يمارس قدراً واسعاً من الصلاحيات إلى أن تأسس مجلس الوزراء عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م، حيث جرى توزيع الكثير من صلاحيات مجلس الشورى بين مجلس الوزراء، والأجهزة الحكومية الجديدة، والمطورة وفق أنظمتها، لكن مجلس الشورى واصل جلساته ومارس صلاحياته في دراسة ما يحال إليه وفق نظامه.

وواصل أبناء الملك المؤسس عبد العزيز - طيّب الله ثراه- العمل على نهج والدهم في الشورى، وكان ذلك جليًّا وواضحًا من خلال استمرار مجلس الشورى في ممارسة مهامه وصلاحياته وفق ما نص عليه نظامه آنذاك، وإن تقلصت صلاحياته، وتراجع عدد أعضائه، إلا أنه ظل مجلساً قائماً يمارس مهامه وفق ما أنيط له من صلاحيات واختصاصات.

أولاً: الشورى في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز (١٣٧٣هـ- ١٣٨٤هـ).

- مجلس الشورى عام ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م:

استمر مجلس الشورى في دورته الجديدة الخامسة والعشرين بنفس النظام القديم، وعدد أعضائه ١٨ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وقد عقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ١٤/ ٢/ ١٣٧٤هـ.

خلاصة أعمال المجلس: مشروع بيع الأراضي الحكومية، ومشروع نظام المخدرات، ومشروع نظام التقاعد العسكري، وغير ذلك من الموضوعات العامة والمشروعات المتنوعة، وتعديل بعض مواد الأنظمة والتعليمات.

- مجلس الشورى عام ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م

في دورته الجديدة السادسة والعشرين التي استمرت سنة واحدة ارتفع عدد أعضاء المجلس إلى ٢٥ عضوًا، ، وقد عقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم السبت الموافق ٢٧/ ٢/ ١٣٧٥هـ. عقد المجلس خلال دورته هذه (٧٢) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال المحالة إليه، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (١٢٦) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م

بلغ عدد أعضاء مجلس الشورى في دورته الجديدة السابعة والعشرين ٢٢ عضوًا، بانخفاض ثلاثة أعضاء عن دورته السابقة، وقد عقدت أولى جلسات هذه الدورة التي حددت بسنة واحدة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم الاثنين الموافق ١٢/ ٢/ ١٣٧٦هـ. ومن أهم أعمال منجزات المجلس خلال الدورة: مشروع نظام الأوسمة، ومشروع نظام الحجر الصحي، ومشروع منح الجواز الخاص، وتعديل المادة (٢٧) من نظام دائرة النفوس، وغيرها العديد من مشروعات النظم والتعليمات.

- مجلس الشورى عام ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م

استمر مجلس الشورى في دورته الجديدة الثامنة والعشرين بنفس نظامه، فيما بلغ عدد أعضائه ٢٠ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وقد عقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم الاثنين الموافق ١١/ ١/ ١٣٧٧هـ. وعقد المجلس خلال دورته (٨٨) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة والتي بلغت (١٣٣) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م

في هذه الدورة التاسعة والعشرين تراجع عدد أعضاء المجلس إلى ١٩ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وقد قام المجلس برفع برقية إلى رئيس مجلس الوزراء، حول طلب التوجيه باستمرار عقد جلسات المجلس لهذه الدورة الجديدة، ذات الرقم ٤٥ وتاريخ ١٤/ ١/ ١٣٧٨هـ.

ومن أهم أعمال المجلس في هذه الدورة: مشروع نظام المدارس الحكومية والأهلية، وتعليمات ترحيل الحجاج بعد الحج، وتملك الأجانب للعقار في المملكة، إلى جانب مشاريع الأنظمة والتعليمات، والمقررات العامة.

- مجلس الشورى عام ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م

استمر مجلس الشورى في دورته الجديدة الثلاثين بنفس نظامه، وعدد أعضائه ١٨ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وقد صدر الأمر السامي الكريم برقم (١٨٣٥٦) في ٢٥/ ١٠/ ١٣٧٨هـ، باستمرار مجلس الشورى في أعماله حتى صدور الأمر بتشكيل الدورة التالية، وبناءً عليه فقد عقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم الأربعاء الموافق ٢/ ١/ ١٣٧٥هـ.

ومن أهم أعمال المجلس: مشروع نظام الشركات، وتفسير المادة السادسة من نظام الجنسية، وتعديل المادة ٥٣ من نظام الإقامة، وغير ذلك من الأنظمة والتعليمات والقضايا المهمة.

- مجلس الشورى عام ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م

استمر مجلس الشورى في دورته الحادية والثلاثين بنفس نظامه، وعدد أعضائه ١٧ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وبناءً على أمر مقام رئاسة مجلس الوزراء رقم (١٨٣٥٦) في ٢٥/ ١٠/ ١٣٧٨هـ، عقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم السبت الموافق ١/ ١/ ١٣٨٠هـ. حيث عقد المجلس خلال هذه الدورة (١٠٤) جلسات، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها (٩٦) قرارًا لازمة.

- مجلس الشورى عام ١٣٨١هـ / ١٩٦٢

استمر مجلس الشورى في دورته الثانية والثلاثين بنفس نظامه، وعدد أعضائه ١٩ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وقد عقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم السبت الموافق ٤/ ١/ ١٣٨١هـ. عقد المجلس خلال

هذه الدورة (١٠٢) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة وبلغت (٦٥) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣

استمر مجلس الشورى في دورته الثالثة والثلاثين بنفس نظامه، وعدد أعضائه ٢٠ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، عقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم الاثنين الموافق ٢/ ١/ ١٣٨٢هـ. وقد عقد المجلس خلال دورته (٩٧) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة وبلغت (٣٤) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م:

استمر مجلس الشورى في دورته الرابعة والثلاثين بنفس نظامه، وعدد أعضائه ٢٠ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، عقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم الأربعاء الموافق ٦/ ١/ ١٣٨٣هـ، حيث عقد المجلس خلال دورته (١٠١) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها قرارات لازمة بلغت (٥٥) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م

وواصل مجلس الشورى أعماله في دورته الخامسة والثلاثين بنفس نظامه، وعدد أعضائه ١٩ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، عقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم الأربعاء الموافق ٢/ ١/ ١٣٨٤هـ. عقد المجلس خلال هذه الدورة (٩٥) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، وبلغت (٢٤) قرارًا، منها (٣٨) جلسة، و(١٢) قرارًا في عهد الملك فيصل.

الشورى في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز (١٣٨٤ - ١٣٩٥هـ).

استمرت الشورى في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز، وفق النهج الذي رسمه الملك عبد العزيز -رحمه الله-، فالشورى متأصلة وراسخة الجذور في حياة الملك فيصل، ومارسها في حياته العامة والخاصة، حيث كان رئيسًا لمجلس الشورى لفترات طويلة، حتى أصبحت الشورى جزءًا لا يتجزأ من حياته اليومية، ورغم توزيع الكثير من صلاحيات المجلس إلا أن المجلس ظلّ مواصلاً لجلساته يستعرض كل ما يحال إليه من رئاسة مجلس الوزراء.

- مجلس الشورى عام ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م

استمر مجلس الشورى في دورته السادسة والثلاثين بنفس نظامه، وعدد أعضائه ١٧ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وعقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد الغزاوي، في يوم الاثنين الموافق ١٣٨٥/١/٣هـ. وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (٩٠) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال المحالة إليه، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة والتي بلغت (٢٥) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م

وواصل مجلس الشورى في دورته السابعة والثلاثين أعماله، بـ ١٩ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وعقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد الغزاوي، في يوم السبت الموافق ٣/ ١/ ١٣٨٦هـ. وقد أحيل فيه إلى التقاعد عضو المجلس محسن الحارثي بناءً على طلبه، وعقد المجلس خلال هذه الدورة (٩٦) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال المحالة إليه، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة.

- مجلس الشورى عام ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م

استمر مجلس الشورى في دورته الثامنة والثلاثين بنفس نظامه، وعدد أعضائه ١٨ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وعقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، في يوم الأربعاء الموافق ٢/ ١/ ١٣٨٧هـ. وفي هذا العام تمّ تمديد خدمات بعض أعضاء المجلس، وهم الشيخ أمين الشيبي، والأستاذ محمود عارف، والشيخ عادل كردي لمدة سنتين، وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (٩٤) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها قرارات وتوصيات بلغت (٣) قرارات.

- مجلس الشورى عام ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م

استمر مجلس الشورى في دورته التاسعة والثلاثين بذات العدد للأعضاء كما هم في الدورة السابقة، وعقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، في يوم السبت الموافق ١/ ١/ ١٣٨٨هـ. وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (٧٦) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة.

- مجلس الشورى عام ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م

وفي دورته الأربعين واصل المجلس أعمال لمدة سنة واحدة وبأعضائه الـ ١٢ عضوًا، وعقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم الأربعاء الموافق ١/ ١/ ١٣٨٩هـ. وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (٧٠) جلسة، استعرض خلالها كافة الموضوعات التي أحيلت له، وأصدر بشأنها القرارات المناسبة.

- مجلس الشورى عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م

استمر مجلس الشورى في دورته الحادية والأربعين في أداء أعماله ولمدة سنة واحدة هي مدة الدورة، وبلغ عدد أعضائه ١٢ عضوًا، وعقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم الأربعاء الموافق ٣/ ١/ ١٣٩٠هـ، صدرت فيه الموافقة على تمديد خدمات عضو المجلس السيد حسن حسنين والشيخ عبد السلام عمر، وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (٧٥) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (٦) قرارات.

- مجلس الشورى عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م

واصل مجلس الشورى في دورته الجديدة الثانية والأربعين أعماله حيث عقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم الأربعاء الموافق ٦/ ١/ ١٣٩١هـ. وفي هذه الدورة تمّ تشكيل لجنة دائمة، وهي لجنة الترقية لموظفي المجلس، وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (٥٩) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (٦) قرارات.

- مجلس الشورى عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م

وفي دورته الثالثة والأربعين تراجع عدد أعضاء المجلس إلى ١١ عضوًا، وعقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم الأربعاء الموافق ٨/ ١/ ١٣٩٢هـ. وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (٤٧) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (١٠) قرارات.

- مجلس الشورى عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م

استمر مجلس الشورى في دورته الرابعة والأربعين بنفس نظامه، وعدد أعضائه ١١ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وعقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم السبت الموافق ٧/ ١/ ١٣٩٣هـ. وفيه صدر قرار تمديد العضوية للأستاذ فؤاد رضا وكذلك للسيد علوي العيدروس لمدة سنتين، وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (٤٢) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال المحالة إليه، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (١٥) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م

استمر مجلس الشورى في دورته الخامسة والأربعين بنفس نظامه، وعدد أعضائه ١١ عضوًا، ومدة دورته سنة واحدة، وقد عقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم السبت الموافق ٣/ ١/ ١٣٩٤هـ. حيث صدر قرار بتمديد عضوية الشيخ عبد السلام عمر لمدة سنة واحدة، وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (٤٠) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (١٥) قرارًا.

- مجلس الشورى عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م

وواصل المجلس في دورته السادسة والأربعين أعماله، حيث عقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم السبت الموافق ٦/ ١/ ١٣٩٥هـ. وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (٣١) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (٣٦) قرارًا.

- الشورى في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز (١٣٩٥ - ١٤٠٢هـ).

لقد ازداد منهج الشورى تأصلًا مع مرور الأيام، وأصبح أكثر إلحاحًا لتطبيقه في مختلف شؤون البلاد، حيث كانت ممارسة الملك خالد للشورى من خلال مستشاريه الخاصين، ولكن ذلك لم يبعده عن الاهتمام بمجلس الشورى ورعاية شؤونه وتطويره، حيث استمر مجلس الشورى في جلساته وفق نظامه السابق وعدد أعضائه.

- مجلس الشورى عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م

استمر مجلس الشورى في دورته السابعة والأربعين بنفس نظامه، وعدد أعضائه ١٠ أعضاء، ومدة دورته سنة واحدة، وعقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم

الغزاوي، وذلك في يوم السبت الموافق ٢/ ١/ ١٣٩٦هـ، صدر فيه قرار الموافقة على تمديد عضوية الشريف علي أبو نمي. وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (٣٣) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، والتي بلغت (١٠) قرارات.

- مجلس الشورى عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م

وتراجع عدد أعضاء المجلس في دورته الثامنة والأربعين إلى ٩ أعضاء، وعقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم السبت الموافق ٤/ ١/ ١٣٩٧هـ. وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (٢٧) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة.

- مجلس الشورى عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م

استمر مجلس الشورى في دورته التاسعة والأربعين بعدد أعضائه ١٠ أعضاء، ومدة دورته سنة واحدة، وعقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم السبت الموافق ١٤/ ١/ ١٣٩٨هـ. وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (١٢) جلسة، استعرض خلالها كافة الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة.

- مجلس الشورى عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م

وعقد المجلس في دورته الخمسين ٥٠ جلسة، حيث عقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم السبت الموافق ٢/ ١/ ١٣٩٥هـ. ودرس المجلس خلال هذه الدورة كافة الموضوعات المدرجة على جدول أعماله وأصدر بشأنها القرارات اللازمة.

- مجلس الشورى عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

استمر مجلس الشورى في دورته الحادية والخمسين بنفس نظامه، وعدد أعضائه ٦ أعضاء، ومدة دورته سنة واحدة، وعقدت أولى جلسات هذه الدورة برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم الغزاوي، وذلك في يوم السبت الموافق ١٩/ ١/ ١٤٠٠هـ، ويلاحظ خروج عضو المجلس الشيخ عادل كردي، وصدور قرار إحالة عضوي المجلس علي أبو نمي وهاشم زواوي على التقاعد. وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة (٩) جلسات كان آخرها في ١٨/ ١١/ ١٤٠٠هـ، وهي الجلسة الأخيرة وفق نظام مجلس الشورى القديم، ونظرًا لوفاة نائب رئيس مجلس الشورى الشيخ أحمد بن إبراهيم غزاوي، فقد صدر قرار بتكليف الأستاذ صادق عبد الله دحلان بإدارة شؤون مجلس الشورى، إلى حين صدور نظامه الجديد.

الشورى في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله -

التطورات المتسارعة التي شهدتها المملكة في شتى مناحي الحياة؛ والمستجدات السياسية على الساحة المحلية والدولية، وتطوراتها، جعلت من الأهمية تطوير أنظمة الحكم في البلاد ومنها نظام مجلس الشورى ليواكب تلك المستجدات والمتغيرات، وتوسيع قاعدة الشورى لتشمل كافة أطياف المجتمع، وتعزيز صلاحيات المجلس واختصاصاته، ليكون بذلك شريكًا رئيسًا في صناعة القرار الوطني، وجهازًا رقابيًا على أعمال الأجهزة التنفيذية. ومن هنا جاء تشكيل اللجنة العليا في عام ١٤٠٠ هـ، لوضع كل من النظام الأساسي للحكم ، ونظام مجلس الشورى ، ونظام المقاطعات في صيغتها النهائية تمهيداً لإقرارها، ووضعها موضع التنفيذ . وتكونت اللجنة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز - رحمه الله - وزير الداخلية - آنذاك- ، وعضوية كل من :

١- معالي الشيخ/ إبراهيم بن محمد آل الشيخ، وزير العدل .

٢- معالي الشيخ/ إبراهيم العنقري ، وزير العمل والشؤون الإجتماعية .

٣- معالي الشيخ/ عبدالوهاب عبدالواسع ، وزير الحج والأوقاف .

٤- معالي الشيخ/ محمد إبراهيم مسعود ، وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء.

٥- معالي الدكتور/ محمد الملحم ، وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء .

٦- معالي الشيخ/ محمد بن جبير ، رئيس ديوان المظالم .

٧- فضيلة الشيخ/ صالح اللحيدان، عضو هيئة كبار العلماء وعضو المجلس الأعلى للقضاء.

٨- معالي الشيخ/ صالح الحصين ، وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء سابقاً.

وفي يوم ١٤١٢/٨/٢٧هـ أعلن الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله- صدور الأنظمة الثلاثة النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق.

والنظام الجديد لمجلس الشورى إنما هو تحديث وتطوير لما هو قائم عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه من الكفاية والتنظيم والحيوية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه.

وقد كانت إعادة تحديث نظام مجلس الشورى بمثابة تحديث وتطوير لما هو قائم، عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه من الكفاية والتنظيم والحيوية، بما يتناسب مع التطورات المتلاحقة التي شهدتها البلاد خلال الحقبة الأخيرة في مختلف المجالات، وبما يواكب واقع العصر الذي تعيشه، ويتلاءم مع أوضاعه ومعطياته، إيذاناً ببداية مرحلة جديدة من تاريخ الشورى العريق في المملكة العربية السعودية.

لقد رسخ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - يرحمه الله - دعائم الشورى في المملكة بإصداره نظاماً جديداً لمجلس الشورى بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ يحل محل نظام المجلس القديم الصادر في عام ١٣٤٧هـ، واعتماده للائحة الداخلية للمجلس والقواعد الملحقة بها في تاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ، ومن ثم تكوينه للمجلس في دورته الأولى من رئيس وستين عضواً، وفي دورته الثانية ارتفع عدد أعضاء المجلس إلى تسعين عضواً، وفي دورته الثالثة إلى مائة وعشرين عضواً. وفي دورته الرابعة صار المجلس مكوناً من رئيس ومائة وخمسين عضواً، من أهل العلم والخبرة والاختصاص، واستمر هذا العدد لأعضاء المجلس خلال الدورات الثلاث التالية.

في ١٤٢٦/٦/٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٨/١م تولى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز - رحمه الله - الحكم في البلاد؛ وأولى عنايته القصوى بهذا المجلس التي تمثلت في دعمه لمسيرته وتعزيزه لأهدافه منذ كان ولياً للعهد، حيث قام - رحمه الله - بإلقاء عدد من الخطابات الملكية نيابة عن الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله - في بداية أعمال بعض سنوات دورتي المجلس الثالثة، والرابعة، إلى جانب ما أولاه - تغمده الله

> إن الكفاءات التي سيضمها هذا المجلس ستختار بعناية بحيث تكون قادرة على الإسهام في تطور المملكة العربية السعودية ونهضتها واضعة في اعتبارها المصلحة العامة للوطن والمواطنين. ولئن كان مجلس الشورى سينهض - بعون الله- بالشورى العامة على مستوى الدولة فإنه لا ينبغي أن نغفل عن الشورى السائدة الآن في أجهزة الدولة من خلال المجالس واللجان المتخصصة بل ينبغي على هذه الأطر أن تنشط حتى يتكامل عملها مع مجلس الشورى العام.
>
> **من الخطاب التاريخي للملك فهد بن عبدالعزيز الذي أعلن فيه صدور الأنظمة الثلاثة: النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق. ١٤٢/٨/٢٧هـ**

المجلس القديم أقر أنظمة الموظفين وشؤون البعثات العلمية والبلديات، و التقاعد العسكري وتملك الأجانب للعقار في المملكة، والرقابة ونظام نقابة السيارات.

بواسع رحمته - من دعم للمجلس من خلال وتعديل بعض مواد نظام المجلس كي تتفق والمتغيرات الايجابية المتنامية التي تعيشها المملكة بما يحقق الرفاه للوطن والمواطن.

وشهدت الدورة السادسة لمجلس الشورى نقلة نوعية بدخول المرأة عضواً في المجلس حينما قرر الملك عبدالله بن عبدالعزيز في خطابه التاريخي تحت قبة المجلس في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة، بتعيين المرأة عضواً في مجلس الشورى، ليمنح - رحمه الله - المرأة السعودية حق المشاركة في صناعة القرار الوطني.

وفي ١٤٣٦/٠٤/٠٣ هـ تولى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - الحكم في البلاد، وقد أولى - رعاه الله - مجلس الشورى اهتمامه وعنايته، منذ أن كان أميراً لمنطقة الرياض، حيث حضر إحدى جلسات المجلس، لإطلاع أعضائه على جهود دارة الملك عبدالعزيز لحفظ وتوثيق تاريخ المملكة، والعناية بالمخطوطات، والوثائق التاريخية ذات الصلة بتاريخ المملكة - بوصفه رئيساً لمجلس الدارة- . كما ألقى - أيده الله - الخطاب الملكي في افتتاح أعمال السنة الثالثة لمجلس الشورى في دورته السادسة نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - رحمه الله -

وقد عقد المجلس منذ دورته الأولى في عهده الحديث وحتى نهاية السنة الرابعة من دورته السادسة (١٦٨٣) جلسة، وأصدر خلالها أكثر من (٢٣٦٦) قراراً.

الخطاب الملكي للشورى

أ.د جبريل بن حسن العريشي
عضو مجلس الشورى السابق

تتطلع الدولة للخطاب الملكي في مجلس الشورى والذي يمثل الإطلالة الملكية السنوية من المجلس على مواطني المملكة، والتي يتم فيها تسليط الضوء على سياسة الدولة الداخلية والخارجية وتحديد إطار منهاج العمل الذي تسير عليه بكل أجهزتها ومؤسساتها. وهو تقليد سنوي استمر على مدى ٩٠ عامًا منذ أن ألقى الملك عبد العزيز - مؤسس الدولة السعودية الحديثة- أول خطاب ملكي بالمجلس في عام ١٩٢٧، وسار على نهجه في ذلك أبناؤه من قادة هذه البلاد.

ونحسب أن الحرص على إلقاء الخطاب الملكي السنوي في مجلس الشورى هو نابع من تقدير خادم الحرمين الشريفين لأهمية الدور الذي يقوم به المجلس، والذي وُجد ليكون عوناً لولاة الأمر، وعنصراً فاعلاً للدفع بمزيد من العمل والحيوية في مسيرة التنمية بكل محاورها. فهو بذلك يعكس طبيعة نظام الحكم في المملكة العربية السعودية والذي يقوم على أساس العدل والشورى والموالاة وفق الشريعة الإسلامية؛ وذلك حسب ما جاء في المادة (الثامنة) من النظام الأساسي للحكم، والذي يعلو على ما عداه من الأنظمة.

وفي نفس الوقت فإن التواصل السنوي مع مواطني المملكة من خلال مجلس الشورى يقدم نموذجًا ينبغي أن يحتذى بواسطة المسؤولين في كل المستويات من أجل تكريس أواصر الثقة واللحمة الوطنية بين الحكام والمحكومين.

ويمثل الخطاب الملكي -في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بالمنطقة من حولنا- العنصر الأكثر جذبًا للأضواء بالنسبة للمراقبين والمتابعين للشأن العربي، وذلك انطلاقًا من الدور المحوري الذي تقوم به المملكة في هذه المنطقة من العالم والذي يعكس عظمة شعبنا وكبرياءه، ويؤكد دوره في صنع الحضارة والتاريخ.

كما يمثل فرصة للمواطن السعودي لكي يستمع إلى الرؤية الملكية التي ترسم خارطة طريق الوطن بشأن تحديات الداخل والخارج، والتي تؤكد مسار الدولة في استثمار مكانتها الإقليمية والدولية من أجل خدمة قضايا السلام والأمن، والتي تستلهم متطلبات المواطنين وطموحاتهم في مسيرة الوطن المباركة التي لا تعرف الحدود ولا الصعاب، وذلك في إطار يحكمه القانون والعدالة والثواب والعقاب.

وتشكل الرؤية الملكية التي يتم طرحها في هذا الخطاب السنوي أهم معطيات العمل المؤسسي لكل العاملين على أرض الوطن، وذلك في سعيهم لبناء النموذج الوطني - العادل والدائم - الذي يتضمن بناء مجتمع حيوي يستهدف تحقيق جودة الحياة لأبنائه، بما يتطلبه ذلك من الاهتمام بكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والبيئية.

كما تعبر تلك الرؤية عن نهج الدولة الذي يقوم على الوسطية والاعتدال والذي يعلي من قيم التسامح وقبول الآخر، وهو ما يسهم في تعزيز ما تنعم به البلاد من رخاء واستقرار، وفي الحفاظ على مكانة المملكة وعلى مسيرة نهضتها، في ظل حكم راشد لا يشغله إلا رفعة الوطن وتحقيق تطلعات مواطنيه نحو حياة كريمة في بلد يتمتع بالأمن والاستقرار.

إن ما يمثله هذا الخطاب الكثير فهو أجندة عمل ليس لأعضاء مجلس الشورى فحسب، بل لأجهزة الدولة كافة، حيث أعتبره خطاب مصارحة وخطاب وضع النقاط على الحروف، وذلك بفضل حكمة مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله- وحنكته السياسية، وإصراره - رعاه الله -على مواصلة مسيرة الإصلاح والتطوير والتنمية التي بدأها منذ توليه مقاليد الحكم، وذلك بهدف واضح وصريح وهو تحقيق رفاهية المواطن وازدهار الوطن في المجالات كافة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها. وهذا يعود إلى مستوى المملكة العربية السعودية العالي، ومواقفها من القضايا الدولية، ومتانة اقتصادها، وسمعتها العالمية والنظم والمعايير التي قامت وتقوم عليها أنظمتها المستقاة من الكتاب والسنة المطهرة.

إن دولتنا أعطتنا الكثير فلا بد أن نقدم الكثير وخاصة أعضاء مجلس الشورى من خلال إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إلى المجلس من الملك، ومناقشة الخطط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها، وكذلك دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما نراه مناسبًا للصالح العام، فالأمانة التي نقوم بها عظيمة، وحتى المواطن العادي يجب أن يكون له رأي ودور في هذه الأمانة بأن يحافظ على المكتسبات ويقدم ما يستطيع تقديمه لكي نبني مملكتنا على أسس صحيحة ومتينة بعون الله. كما أن هذا الخطاب يرسخ دعائم الشورى بأسلوبه وقوته ويضعنا على الطريق الصحيح من خلال أسس واضحه واختصاصات بينة لأنه ينطلق من النهج الإسلامي الثابت الذي جاءت به شريعتنا السمحة، والتي يوجهنا بها - يحفظه الله - نحو مستقبل أفضل بإذن الله، وهذا الخطاب يحمل لنا التفاؤل بغد حافل يبهج ويسر وذلك من خلال إقرار كل ما هو يفيد في تطوير وتحديث الأنظمة والتشريعات، وأيضاً بتفعيل دور مجلس الشورى ليقوم بأداء أعماله بشكل أفضل في إرساء قواعد التنمية التي يصبو إليها - يحفظه الله -.

حصاد الشورى في الدورة السادسة

أكثر من ٥٩٠ قرارًا لدعم الأجهزة التنفيذية وتطوير آدائها وسن الأنظمة وتعديلها

هموم المواطن وقضايا الوطن في أولويات أعضاء المجلس

تقرير أعده - فيصل الشدي

مضت الدورة السادسة لمجلس الشورى، حافلة بالإنجازات والقرارات التي أصدرها المجلس، قرارات جسدت الدور التنظيمي والرقابي الذي يمارسه مجلس الشورى في نطاق اختصاصاته وصلاحياته التي حددها نظامه، وبوصفه شريك مهم في صناعة القرار الوطني قرارات تتسامى مع النقلة النوعية التي شهدها أداء المجلس وصلاحياته من جهة، والثقة التي يحظى بها من القيادة الرشيدة والمواطن من جهة أخرى.

وقدم مجلس الشورى رؤيته في آداء الأجهزة الحكومية، وأصدر القرارات بشأنها ورفعها إلى مقام خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - بوصفه المرجع الأعلى للسلطات في الدولة، بعد مناقشات عميقة لتقارير أداء الوزارات والأجهزة الحكومية بهدف الارتقاء بخدماتها المقدمة للمواطن.

فما يقدمه المجلس هو بمثابة قرار له قوته وإجراءاته الدقيقة والمحكمة يصدر بعد دراسات ومناقشات معمقة سواء في اللجان المتخصصة أو تحت القبة، وذلك إثر دورة عمل نظامية دقيقة ومناقشات عميقة للموضوعات، واضعاً مصلحة الوطن والمواطن في مقدمة أولوياته، الأمر الذي أهل المجلس ليكون سنداً قوياً للدولة، ودعامة من دعائم التحديث والتطوير لأجهزتها ومؤسساتها.

إن الشأن العام وهموم المواطن والقضايا الوطنية الملحة كانت دوماً على رأس أولويات أعضاء مجلس الشورى، الذي سعوا ويسعون جادين لتلمس حاجات المواطنين الآنية والمستقبلية، وكذلك استثمار التحديات التي تواجه مقدرات الوطن وانجازاته، وطرحها تحت القبة الشورية مدعومة بمقترحات

لمعالجتها، وهي مبادرات من أعضاء المجلس خارج البنود الرئيسة لجدول أعمال الجلسات، مما يعكس مدى اهتمام عضو المجلس بهموم المواطن وحاجاته.

وسعى المجلس من خلال مناقشته أكثر من ٥٩٠ موضوعاً على مدى أربع سنوات لتعزيز مفهوم الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية كأحد أهم اختصاصات المجلس حيث لفتت قراراته التي تخص تلك الأجهزة النظر إلى العديد من المتطلبات التي قد تنقص تلك الجهات وتقلل من فاعليتها في تقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين.

كما سعى المجلس إلى ترسيخ علاقاته بأجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الأهلي، وإقامة جسور من الثقة المتبادلة عبر الزيارات واللقاءات لتلك الجهات، للاطلاع عن قرب على خططها ومشروعاتها، وما تقدمه من خدمات للمواطنين، والتعرف على احتياجاتها والعقبات التي تواجهها.

ويرصد هذا التقرير الذي أعدته الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى أهم منجزات المجلس خلال الدورة السادسة التي انتهت في الثاني من شهر ربيع الأول لهذا العام ١٤٣٨هـ، تمثلت في حجم القرارات التي أصدرها في جلساته التي عقدها خلال السنوات الأربع الماضية، إنجازات كانت بحجم العمل الذي بذله المجلس ولجانه المتخصصة في دراسة جميع الموضوعات التي أحيلت إليه، أو التي تم اقتراحها من أعضاء المجلس بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

وخلال دورته السادسة أصدر مجلس الشورى أكثر من ٥٩٠ قرارًا خلال ٢٨٦ جلسة عامة، منها ١٠٩ قرارات تختص بالأنظمة، و٢٥١ قرارًا خاصة بتقارير الأجهزة الحكومية، وإقرار ١٧٣ اتفاقية ومذكرة التفاهم التي وقعتها المملكة مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، و١٦ قرارات بشأن المقترحات التي قدمها عدد من أعضاء المجلس لسن انظمة جديدة أو تعديل انظمة نافذة.

المجلس وضع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠ مرجعاً لقراراته

ووضع المجلس رؤية المملكة ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠ مرجعاً لقراراته لتتلاءم تلك القرارات مع التطلعات لمستقبل المملكة العربية السعودية، ولتكون خطى التطور متزنة وراسخة، وما يستلزمه ذلك من دراسات مستفيضة للأنظمة واللوائح التي غطت الكثير من المجالات التشريعية، وغير ذلك من الموضوعات التي تساير المتغيرات التي تشهدها المملكة على المستويين المحلي والعالمي، وجاءت قرارات المجلس خلال الدورة السادسة وفق المجالات والقطاعات الآتية:

الأنظمة واللوائح

في مجال الأنظمة واللوائح ناقش المجلس العديد من الأنظمة واللوائح والتنظيمات وما في حكمها من تعديلات، وتنظيمات، وضوابط أو قواعد بالإضافة إلى تفسير أنظمة أو مواد في نظام معين، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، منها أنظمة وردت إلى مجلس الشورى استنادًا إلى المادة الخامسة عشرة من نظام المجلس، وأخرى بموجب المادة السابعة عشرة، ومقترحات لمشاريع أنظمة جديدة أو تعديل أنظمة نافذة قدمها عدد من أعضاء المجلس استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس.

ومن أهم الأنظمة التي قرر المجلس الموافقة عليها مشروع نظام حماية المال العام، مشروع نظام البيع بالتقسيط؛ ومشروع نظام رعاية الأحداث؛ ومقترح مشروع نظام (تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة)، ومشروع نظام التأمين ضد التعطل عن العمل، ومشروع نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية، ومشروع ضوابط البت في قضايا غياب بعض المستأجرين، أو هروبهم وفي ذممهم إيجارات متبقية مع ترك العين مقفلة، ومشروع نظام تأمين المصادر الاحتياطية للطاقة الكهربائية، ومشروع ضوابط ممارسة نشاط التزيين النسائي، ومشروع نظام الزراعة العضوية ومشروع تنظيم الهيئة العامة للأوقاف، ومشروع نظام وظائف مباشرة الأموال العامة.

كما وافق المجلس على مشروع نظام السجن والتوقيف، ومشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع، ومشروع نظام مراكز الأحياء، ومشروع لائحة جمع التبرعات وصرفها في الوجوه الخيرية داخل المملكة، ومشروع نظام التجارة بالمنتجات البترولية، ومشروع لائحة الغرامات والجزاءات البلدية عن مخالفات الصحة العامة، ومشروع لائحة الجزاءات عن مخالفات مصانع ومحلات المياه، ومشروع (لائحة تنظيم المدارس الأهلية).

الشؤون الإسلامية والقضائية

في الشأن الإسلامي والقضائي أصدر المجلس عدداً من القرارات التي تستهدف تطوير العمل في القضاء والتحقيق والادعاء العام والشؤون الإسلامية، حيث طالب باعتماد المبالغ المطلوبة لبناء المساجد وترميمها وصيانتها ونظافتها في ميزانية وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وفق ما ورد في خطة التنمية التاسعة.

وللوصول إلى عدد أكبر من الراغبين بالاستفادة من علماء المملكة طالب مجلس الشورى في قرار له الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء على تطوير موقعها (الإلكتروني)، ودعمه علمياً وتقنياً.

ودعا هيئة التحقيق والادعاء العام إلى تضمين تقاريرها القادمة معلومات عن نتائج جولاتها على السجون ودور التوقيف، ومدى تمتع نزلائها بالحقوق التي كفلتها الشريعة والأنظمة، وما يتم رصده من سلبيات في هذا الشأن إن وجدت، وإلى إنشاء معهد عال للتحقيق والادعاء العام.

كما طالب المجلس في الشأن القضائي وزارة العدل باعتماد خطة شاملة لسد الاحتياج من القضاة، وبإجراء دراسة تقويمية شاملة لمسيرة مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، والوقوف على المعوقات التي تواجهه، ووضع الحلول المناسبة لها، وبالاستعانة بالقطاع الخاص؛ للقيام بأعمال التنفيذ تحت إشراف قضاء التنفيذ.

دراسة تقويمية لمسيرة مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء

وفيما يخص الرئاسة العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي دعا المجلس إلى إحداث إدارة للحشود؛ تُعنى بالحشود في المسجد الحرام، والمسجد النبوي. كما دعا إلى وضع خطة شاملة لمواجهة النمو المتزايد في أعداد الزوار والمعتمرين بعد انتهاء التوسعات المتوقعة.

الصحة

وفي قطاع الصحة طالب المجلس وزارة الصحة بدراسة إمكانية صرف الأدوية للمواطنين من الصيدليات الخاصة، ودعا الوزارة إلى وضع خطط تشغيلية محددة يمكن - من خلالها - قياس مستوى الصحة العامة، وصحة البيئة، والصحة المهنية. ويتم تنسيقها مع الجهات ذات العلاقة.

واهتم المجلس بموضوع مكافحة العدوى في القطاعات الصحية حيث طالب بالتوسع في برامج الجودة، وسلامة المريض، ومكافحة العدوى في المستشفيات؛ بما فيها معايير الأمن والسلامة وإجراءاتها، واستكمال متطلبات اعتماد المنشآت الصحية حسب المعايير المتعارف عليها عالميًا في المجال الصحي، والاستعانة بجهة مختصة محايدة في ذلك.

وشدد على زيادة الاعتمادات المالية لميزانية وزارة الصحة؛ لمواجهة ارتفاع فاتورة العمل الصحي ومستلزماته ودعم بنود برامج التشغيل الذاتي وشراء الخدمة؛ لتلبية احتياجات المواطنين.

كما طالب المجلس وزارة الصحة بذل مزيد من الجهد في العناية بالمرضى، وترتيب علاجهم في الخارج، وسفرهم على الدرجة المناسبة لحالاتهم (بحيث لا تقل عن درجة رجال الأعمال)، والإعداد المسبق لاستقبالهم، وإدخالهم إلى المنشآت الصحية المناسبة، سواءً أكانوا على حساب الدولة أم على حسابهم الخاص.

زيادة الاعتمادات المالية لميزانية وزارة الصحة؛ لمواجهة ارتفاع فاتورة العمل الصحي

وشدد المجلس على ضرورة تمكين المجلس الصحي السعودي من القيام بدوره في متابعة تنفيذ استراتيجية الرعاية الصحية بالمملكة، الصادرة بقرار مجلس الوزراء ذي الرقم (٣٢٠) والتاريخ ١٤٣٠/٩/١٧هـ، وتضمين خطوات الإنجاز في التقرير السنوي للوزارة.

وطالب الوزارة بتمكين مديريات الشؤون الصحية في المناطق من الاستقلال الإداري، والمالي، وتطوير مستشفيات ومراكز العيون القائمة حاليًا في منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية؛ للرقي بخدماتها الصحية المقدمة للمرضى.

واهتم المجلس بالعاملين في مجال الإسعاف في هيئة الهلال الأحمر السعودي، حيث طالب الهيئة بصرف بدل خطر وعدوى للمسعفين، والعاملين الميدانيين في الخدمات الإسعافية ودراسة إسناد حالات الإخلاء الطبي للمرضى الذين تستدعي حالتهم المرضية نقلهم من أي مدينة في المملكة لأي من المستشفيات المرجعية؛ إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي، ودعمها بالإمكانات اللازمة. كما وافق على مقترح مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمُسعفين المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي.

ولضمان صحة الإنسان فيما يتناوله من محاصيل الزراعة طالب المجلس الهيئة العامة للغذاء والدواء بتضمين تقاريرها ما يؤكد قيامها بالتحاليل اللازمة لضمان سلامة المحاصيل الزراعية والأعلاف المنتجة محلياً والمستوردة من الملوثات الكيميائية، والبكتروبولجية، والإشعاعية. وبالتعريف باشتراطاتها للأجهزة والمنتجات الطبية بالداخل والخارج؛ للحد من عرض ما يخالف ذلك في الأسواق.

وشدد المجلس على بذل المزيد من الجهد لاستكمال جهاز هيئة الغذاء والدواء الإداري والفني، واستقطاب المؤهلين لذلك، والتنسيق مع الجامعات ووزارة التعليم لإيجاد الكفايات التي تحتاجها الهيئة.

وحرصاً من المجلس على تمكن مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون من تقديم خدمات متميزة، طالب مجلس الشورى المستشفى بزيادة عدد العيادات الخارجية لتقليل قوائم الانتظار، ودعم متطلبات الرعاية الصحية، والمتابعة المتكررة اللازمة للمرضى. كما طالب بمعلومات تضمن في تقارير المستشفى عن مدى التطور في تحسين خدمات المواعيد، وتقليل قوائم الانتظار، وخطة منع تضخمها - بالتفصيل - في التقرير السنوي القادم.

وطالب مجلس الشورى المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية والتشغيلية؛ لاستيعاب حالات الاصابة بالسرطان المحولة إليها، كما طالب بزيادة الطاقة الاستيعابية في المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث من خلال إيجاد فروع تقدم الرعاية الطبية التخصصية بمناطق المملكة حسب الحاجة؛ تماشياً مع التنظيم الأساسي للمؤسسة؛ لمراعاة ظروف المرضى، ولتقديم الرعاية الطبية التخصصية قريباً من مقر إقامتهم.

التعليم

وفي الجانب التعليمي طالب المجلس وزارة التعليم بإعادة العمل بضوابط الإقامة عند تعيين المعلمات؛ للحد من التنقل اليومي لمقر العمل، وما يترتب عليه من مخاطر، وبتقديم تقرير مفصل عن الأداء التعليمي، والممارسات السلوكية للطلاب والطالبات داخل المدرسة؛ وفقاً للمعايير المعتمدة.

كما طالب وزارة التعليم بمراجعة خطط الوزارة الخاصة بالمباني المدرسية؛ لتحقيق جودة عالية في الجانبين الكمي والنوعي، والعمل على معالجة تعثر المشروعات، بإيجاد فرص وظيفية لخريجي وخريجات كليات المجتمع، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وبتفعيل مكاتب الخريجين في الجامعات، إضافة إلى تضمين تقارير الوزارة القادمة معلومات مفصلة عن مخرجات الجامعات، ونسب توظيف الخريجين في كل تخصص.

إيجاد فرص وظيفية لخريجي وخريجات كليات المجتمع

وفي جانب التدريب التقني والمهني طالب المجلس بإنشاء هيئة سعودية للتخصصات الفنية والتقنية المساعدة.

فيما دعا إلى فصل براءات الاختراع في جهاز مستقل عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية تحت مسمى (الهيئة الوطنية للملكية الفكرية)، وإلى تكليف جهة محايدة من داخل المملكة؛ لإجراء دراسة تقويمية عن مدى فاعلية البحوث والدراسات العلمية التي مولت، أو التي صدرت من المدينة خلال السنوات الخمس الماضية.

وطالب مؤسسة التدريب التقني والمهني - بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة - تقديم برامج ودورات تدريبية مناسبة؛ لتأهيل المتعافين من إدمان المخدرات والمؤثرات العقلية. كما طالبها بفتح الورش المهنية التابعة للمؤسسة؛ لتخدم المجتمع، وتكون مجالاً للتدريب التطبيقي المباشر لطلاب الثانويات الصناعية، والكليات التقنية.

نظام فرض الرسوم على الأراضي البيضاء لحل أزمة الإسكان

الإسكان والشؤون البلدية

ويأتي في مقدمة الموضوعات من حيث الأهمية التي تلامس هموم المواطنين، مشروع نظام فرض الرسوم على الأراضي البيضاء، الذي بذل فيه المجلس جهداً واضحاً، وأنجزه خلال مدة قصيرة وفقاً للتوجيه الكريم الذي قضى بإنجازه خلال ثلاثين يوماً من وروده إلى المجلس.

وفي هذا السياق أكد المجلس في قرار آخر على أن تقدم وزارة الإسكان خططها الزمنية، والمكانية، والعمرانية؛ لتوفير المنتجات السكنية للمواطنين وشدد على ضرورة الإسراع في تجهيز ما لديها من أراضٍ، ووضع برنامج زمني لتوزيعها على المواطنين.

تعزيز دور القطاع الخاص في افسهام بتوفير الوحدات السكنية بأسعار مناسبة

كما طالب بتعزيز دور القطاع الخاص في المساهمة بتوفير الوحدات السكنية بأسعار مناسبة، وتقديم حزمة من الحوافز والتسهيلات اللازمة لذلك. ودعا الوزارة إلى فصل قوائم الانتظار على بوابتها الالكترونية؛ بحيث

يعجل الإقراض للراغبين في شراء وحدات سكنية من القطاع الخاص، ودعم البند المخصص لذلك من المبالغ المعتمدة.

وطالب المجلس وزرة الإسكان بتوضيح الالتزامات المالية التي ستترتب على مستحقي السكن، لأي من منتجاتها، وبإسناد تطوير الأراضي للمطورين العقاريين بالإضافة للتخطيط والبناء ضمن مشروع الشراكة مع القطاع الخاص، في إطار مفهوم التطوير الشامل.

كما طالب المجلس بتحديث شروط القرض من صندوق التنمية العقارية بناءً على الظروف الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية المستجدة للمجتمع السعودي، ومساواة المواطنة بالمواطن في جميع شروط الحصول على القرض، كالسن، والحالة الزواجية، وغير ذلك كما طالب الصندوق بالتنسيق مع وزارة الإسكان لإيجاد حلول سريعة للمواطنين الذين تمت الموافقة على حصولهم على قروض من الصندوق وليس لديهم أراض، ودعا الصندوق إلى التأكيد على البنوك التجارية المتعاونة معه بالالتزام بشفافية شروط الإقراض العقاري للمواطنين كما دعا المجلس إلى التنسيق مع وزارة الإسكان في معالجة ما يواجه الجهتين من تداخل في الاختصاصات والمهام بعد صدور تنظيم الدعم السكني.

وقرر المجلس الموافقة على مشروع الاستراتيجية الوطنية للإسكان مشترطاً أن تستوفى عدة ملحوظات منها : ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية؛ وفي مقدمتها وزارة الشؤون البلدية والقروية والقطاع الخاص، وإعادة تقويم التحليلات المالية الواردة في الاستراتيجية؛ بما في ذلك ما يتعلق بالأعباء المالية على المواطنين، ودور الأسواق الثانوية في توفير السيولة، ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير المساكن، وإدارة المخاطر.كما اشترط إيضاح آليات توفير المساكن لذوي الاحتياجات الخاصة، والأرامل، والأيتام، والمطلقات بدون عائل؛ ضمن متن الاستراتيجية.

وفيما يخص قطاع الشؤون البلدية والقروية فقد طالب مجلس الشورى وزارة الشؤون البلدية والقروية بوضع برنامج زمني؛ لإعادة تأهيل الأحياء العشوائية بالتعاون مع القطاع الخاص وبالتنسيق مع الجهات المعنية؛ لوضع آلية لتكامل المرافق والخدمات داخل المدن، ووضع مؤشرات لقياس جودة الخدمات المقدمة، وتضمين النتائج في التقارير السنوية القادمة كما طالب بالإسراع في تحويل جميع الخدمات البلدية التقليدية إلى تطبيقات وخدمات إلكترونية، وفق برنامج زمني محدد، وتوفير الدعم الفني والمالي لذلك.

حقوق الإنسان ومكافحة الفساد

وأولى المجلس اهتمامه بحقوق الإنسان وأعمال هيئة حقوق الإنسان، حيث قرر المجلس المطالبة بوضع آليات وفق معايير ومؤشرات محددة؛ لرصد حالة حقوق الإنسان بالمملكة، وتوثيقها، ومتابعتها.

كما شدد على أهمية العمل على مراجعة برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة، وتحديثه، ووضع خطة تنفيذية له، وطالب بالتأكد من تنفيذ الجهات الحكومية للأنظمة واللوائح التي تضمن التزامها بحقوق الإنسان، ووضع خطة عمل سنوية لمراجعة تلك الأنظمة واللوائح؛ عملاً بالمادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة.

الموافقة على نظام حماية المال العام ونظام البيع بالتقسيط

وبشأن مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة طالب المجلس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بمراجعة أساليب العمل والإجراءات المتعلقة بالصرف المالي، والمنافسات والمشتريات الحكومية، والرفع بالمقترحات التي تعزز النزاهة والمنافسة والكفاءة في الحصول على المشتريات الحكومية، وتنفيذ المشروعات، وحماية المال العام.

كما طالب الهيئة بالإسراع في استكمال الإجراءات النظامية المتعلقة بإصدار نظام حماية المال العام، وقواعد حماية النزاهة، ومنح المكافآت للمبلغين عن حالات الفساد، وآلية صرف المكافآت للمبلغين عن حالات الفساد وقواعد إقرار الذمة المالية لبعض فئات العاملين في الدولة، واللائحة التنفيذية للإبلاغ عن حالات الفساد.

وضع الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان تنفيذ استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد

كما شدد مجلس الشورى على وضع الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان تنفيذ استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد، ومتابعة ذلك.

وفي الشأن الرقابي الذي يقوم به ديوان المراقبة العامة طالب مجلس الشورى ديوان المراقبة العامة بإجراء دراسة تحليلية متعمقة عن أسباب تكرار المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابته، والحلول المقترحة. كما طالب ديوان المراقبة بتضمين تقاريره السنوية القادمة معلومات تفصيلية عن الجهات التي لا تتعاون معه، ولا تلتزم بالرد على ملحوظاته؛ مع تحديد حجم المخالفة ونوعيتها.

أما ما تختص به هيئة الرقابة والتحقيق فقد قرر المجلس الموافقة على إعادة النظر في المنهجية التي تتبعها لرصد المخالفات التي تقع في الأجهزة الحكومية، وكيفية معالجتها؛ على نحو يضمن سرعة تصحيح الوضع، ويختصر الوقت والإجراءات لدى الهيئة، والجهة محل الملاحظة.

الثقافة والإعلام

وفي الشأن الثقافي والإعلامي طالب مجلس الشورى وزارة الثقافة والإعلام بالعمل مع الجهات المسؤولة ذات العلاقة لمعالجة المعوقات التي أدت إلى قصور أداء الإعلام الخارجي، وتسهيل أداء الوزارة لقيامها بهذا الدور،

وبأن تضمن تقاريرها السنوية القادمة؛ الأهداف التشغيلية والمشروعات السنوية في نواحي الإعلام والثقافة، المطلوب إنجازها في كل عام، مع توضيح نسبة ما أنجز منها سنوياً في نفس التقرير.

وأكد المجلس على إلزام جميع المؤلفين عند طلب الحصول على رقم إيداع من مكتبة الملك فهد الوطنية؛ بتزويدها بنسخة ورقية وأخرى إلكترونية من المؤلَّف.

وأكد في قرار آخر على أن تقوم وكالة الأنباء السعودية بوضع خطة إستراتيجية واضحة تحدد رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها؛ بما يبرز مكانة المملكة وهويتها، ودور الوكالة هذا المجال.

وطالبها بتطوير مؤشرات أدائها؛ لقياس مدى مواكبتها للأحداث المحلية والإقليمية والعالمية، وتطبيق التقنيات الحديثة في ذلك كما طالبها بأن تشغل وظائفها الشاغرة، وأن تلتزم في مشروعاتها بوضع خطة تفصيلية لاحتياجاتها المالية والإدارية؛ وفق دراسة علمية.

المال والاقتصاد والطاقة

وفي الشأن الاقتصادي دعا المجلس وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى الإسراع في إقرار وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتحول نحو مجتمع المعرفة، على ضوء أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ كما طالبها بتضمين تقاريرها السنوية معلومات عن أهم المنجزات التي قامت بها في الجانب الاقتصادي، وما تواجهه من معوقات، وطالب بالإسراع في إقرار وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتحول نحو مجتمع المعرفة، على ضوء أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

وأكد مجلس الشورى في أحد قراراته على أن تعمل وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية تكثيف عمليات الاستكشاف والتنقيب عن الغاز في جميع مناطق المملكة؛ من قبل شركة أرامكو السعودية، والشركات العالمية المؤهلة، وطالب بدراسة آثار تزايد إمدادات النفط الصخري محلياً وخارجياً، ومدى تأثير ذلك على المستقبل البترولي للمملكة.

كما أكد على الإسراع في اتخاذ الوزارة الإجراءات اللازمة في حق حالات التعديات على مواقع الأراضي المعتمدة من الجهات الحكومية، التي تم تخصيصها للاستثمار التعديني.

دعم جمعية حماية المستهلك مالياً مع تطوير حوكمتها المالية والإدارية

وفي قرار آخر طالب المجلس الوزارة بوضع الحوافز، وتطوير وسائل الدعم للصناعات الثانوية المستخدمة لمخرجات الصناعات الأساسية للبتروكيماويات؛ بهدف تنويع الإنتاج في القطاع الصناعي.

وتحسباً من المجلس لأي أضرار قد تقع على المستهلك سواءً من ناحية أسعار السلع أو جودة المنتجات والخدمات التي يقدمها القطاع الخاص شدد المجلس في قرار له على دعم المستهلك مالياً مع تطوير حوكمتها المالية والإدارية، والتوسع في إنشاء فروع لها في المناطق، وعلى أساس القطاعات.

ولدرء تعثر صندوق التنمية الزراعية عن إقراض مزارعين جدد شدد مجلس الشورى على وضع آلية تلزم المقترضين المماطلين بسداد ما عليهم، وبحث الوسائل المحققة مع الجهات القضائية والتنفيذية.

فيما طالب بوضع خطة لتشجيع النساء على الاستثمار في المدن الصناعية ومناطق التقنية، وإعداد برنامج تنفيذي لتسهيل إجراءات الاستثمار، وتشجيع توظيف السعوديات.

أما ما يخص قطاع الكهرباء فقد أكد المجلس في قرار له على إلزام الشركة السعودية للكهرباء باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على استمرارية التيار للمشتركين في أوقات الذروة، وضمان سرعة إعادة الشبكة لوضعها الطبيعي عند حدوث الأعطال.

وشدد على تأجيل إصدار فواتير المياه بالتعرفة الجديدة حتى يتم معالجة الآثار السلبية التي صاحبت تطبيقها.

ودعا الهيئة العامة للاستثمار إلى إنشاء مركز للمعلومات الاستثمارية؛ ليكون مرجعاً للحصول على المعلومات المتكاملة والحديثة عن فرص الاستثمار، وخصائص قطاعي الأعمال التجارية والصناعية وبياناتها في المملكة. وإلى تقييم مدى إسهام الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الوطني،

وخاصة في مجال نقل التقنية وتوطينها.

وحرصاً من مجلس الشورى على أموال المواطنين المستثمرين في سوق المال دعا المجلس هيئة السوق المالية إلى اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالتحكم في المخاطر التي قد تؤثر على استقرار السوق المالية، وضمان عدم تكرار ما حدث عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م)، كما دعا إلى وضع الآليات المناسبة لمعالجة أوضاع الشركات المعلقة عن التداول؛ لتحرير أموال المساهمين، وطالب في قرار آخر بالعمل على ترسيخ ثقافة الحوكمة وأهمية الالتزام بمبادئها، وقواعدها لدى كبار التنفيذين، وأعضاء مجالس إدارات الشركات.

فيما طالب المجلس صندوق التنمية الصناعية السعودي وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بإعداد تقرير تفصيلي يوضح جميع العوائق التي تحد من قيام مشروعات صناعية في جميع مناطق المملكة، ودور كل جهة في معالجة تلك العوائق

وفي القطاع المالي دعا المجلس مصلحة الجمارك العامة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة للإسراع في تذليل المعوقات التي تواجه صادرات بعض المنتجات السعودية إلى بعض الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ لضمان حصول المنتجات الوطنية على الإعفاءات، والتسهيلات الجمركية المقررة.

كما دعاها إلى التنسيق مع وزارة التجارة والاستثمار للتوسع في اتفاقيات مكافحة تصدير المنتجات المقلدة والمغشوشة في البلدان المصدرة للمملكة.

وفي موضوع آخر يخص البنك السعودي للتسليف والادخار أكد المجلس في قراره على وضع برنامج توعية للأفراد والأسر؛ من خلال وسائط مختلفة لتعزيز ثقافة الادخار، كما أكد على دعم برامج الأسر المنتجة، والتوسع فيها وتطويرها.

وطالب بتوسع البنك في العمل مع الصناديق والبرامج الخاصة المقرضة للشباب؛ لتطوير قدراتهم الإدارية والمالية، وتمكينهم من زيادة قاعدة المستفيدين وتوسيعها.

التنمية البشرية والاجتماعية

وفي مجال التنمية البشرية والاجتماعية فقد تفاعل المجلس مع العديد من الموظفين الذي تأخرت ترقياتهم وطالب وزارة الخدمة المدنية بضرورة معالجة أوضاع الموظفين المتأخرة ترقياتهم ماليًا ووظيفيًا.

كما طالب وزارة الخدمة المدنية بالقيام بدراسات دورية لقياس أداء الموظف العام وإنتاجيته، ومقارنتها بمثيلاتها في دول مختارة، والاستفادة من النتائج لتطوير مستوى الأداء والإنتاجية في القطاع الحكومي.

احتساب خدمة من عمل على البند (١٠٥) وثُبت على وظائف رسمية لأغراض التقاعد

ومن أبرز قرارات مجلس الشورى خلال دورته السادسة التي تخص وزارة الخدمة المدنية المطالبة باحتساب خدمة الذين عملوا على البند (١٠٥) ممن ثبتوا على وظائف رسمية لأغراض التقاعد بعد حسم مستحقات التقاعد المترتبة عن تلك الفترة كما طالب بتصحيح أوضاع الذين عُينوا على مراتب أقل من مؤهلاتهم العلمية أو ثبتوا عليها بعد تعيينهم على بند الساعات.

وطالب المجلس مؤسسة التأمينات الاجتماعية - بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة - لاتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على حالات التوظيف الوهمي.

ولاحظ مجلس الشورى توسعاً كبيراً في نفقات صندوق الموارد البشرية على برامجه التدريبية فأصدر المجلس قراره الذي دعا فيه الصندوق إلى ترشيد نفقات برامجه التدريبية، وتكاليف البحوث والدراسات، وأن يضمن في تقاريره القادمة بيانات تفصيلية عن تكاليف البرامج، والجهات المنفذة لها.

وفي قرار آخر دعا الشورى الصندوق إلى زيادة الاهتمام بالمنشآت الصغيرة ودعمها؛ لتوفير بيئة عمل مناسبة وجاذبة للكفايات الوطنية، وتعزيز استقرارها الوظيفي، وطالب بأن يقوم الصندوق - بالتنسيق مع الجهات المعنية - بوضع برامج محفزة ومشجعة لمؤسسات القطاع الخاص؛ بما يضمن توفير فرص عمل مناسبة للباحثات عن عمل بما يتناسب مع مؤهلاتهن، وظروفهن الاجتماعية.

وفيما يخص الاستقدام أكد المجلس على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمتابعة نشاط شركات ومكاتب الاستقدام المرخص لها، والتأكد من بدئها بنشاطها في مناطق المملكة، ومراجعة أسعار وتكاليف الاستقدام والتأجير، وطالب الوزارة بمراجعة وتطوير معايير وآليات إصدار التأشيرات؛ بما يحقق المرونة والتوافق بين الاستقدام، وحاجة المجتمع وأصحاب الأعمال لسوق العمل.

كما شدد على ضرورة تكامل جهود الجهات ذات العلاقة مع وزارة

العمل؛ لضبط إجراءات التوطين في منشآت القطاع الخاص، والإسراع في تطوير قاعدة بيانات موحدة عن القوى العاملة السعودية، وربطها آلياً بمرصد سوق العمل السعودي.

وعالج المجلس حالات العنف الأسري بقرار دعا فيه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى دراسة تأسيس جهة تنفيذية متخصصة؛ تقوم بمباشرة حالات العنف الأسري، والتدخل لمنع الضرر النفسي، والاجتماعي، والبدني، وتعمل على وضع الإستراتيجيات التكاملية بين مختلف القطاعات ذات العلاقة.

وفي الشأن الرياضي حث مجلس الشورى على دعم اللجنة الأولمبية السعودية إدارياً ومالياً؛ لتنفيذ برامجها الفنية، وذلك للرفع من مستوى الإنجاز في المحافل الدولية، وعلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ظاهرة التعصب الرياضي بأسلوب علمي وحكيم، وطالب بمساواة لاعبي كرة القدم من ذوي الاحتياجات الخاصة بزملائهم لاعبي كرة القدم من حيث المكافآت، والجوائز.

وقدم مجلس الشورى دعمه للدبلوماسيين السعوديين في إطار حرصه على تطوير العمل الدبلوماسي حيث طالب بوضع برنامج تمويل لتملك موظفي وزارة الخارجية العاملين في الخارج مساكن داخل المملكة بأقساط ميسّرة، وتتحمل الوزارة تكاليف التمويل، ووضع الضوابط اللازمة لذلك.

وفي قرارين خص بهما مؤسسة التأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد حرصاً من المجلس على الوضع المالي لهاتين المؤسستين طالب مجلس الشورى التأمينات الاجتماعية بمراجعة إستراتيجيتها الاستثمارية؛ لرفع معدل العائد الاستثماري الحقيقي السنوي، لتكون ضمن أفضل عشر مؤسسات تقاعدية على مستوى العالم.

كما طالب المؤسسة العامة للتقاعد بمراجعة استراتيجياتها الاستثمارية؛ بهدف رفع معدل العائد الاستثماري الحقيقي السنوي، بما يُماثل المعدلات الاستثمارية التي تحققها أفضل المؤسسات التقاعدية في العالم.

النقل والاتصالات

ومن المجالات التي يوليها مجلس الشورى اهتمامه مجال النقل وبهذا الجانب فقد طالب المجلس المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بالإسراع في تخصيص حساب الكتروني خاص لكل مستفيد في القطاعين الحكومي والخاص؛ يشمل رصيد التذاكر، والرصيد المالي، ويمكن التحويل منه وإليه؛ بما يحقق تطوير الخدمات الإلكترونية وشموليتها. وعلى الاستفادة من مساعدي الطيارين الذين أتموا تدريبهم على حسابهم الخاص، ومن المتقاعدين العسكريين المتخصصين في مجال الطيران.

وفيما يخص المؤسسة العامة للخطوط الحديدية طالب المؤسسة بالعمل على أن تكون مشروعات خطتها الاستراتيجية لربط مدن المملكة ومحافظاتها بشبكة الخطوط الحديدية، جاذبة للمستثمرين؛ لتمويل المشروعات والتسريع في تنفيذها.

كما طالب المجلس وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لإنشاء مركز وطني لأمن المعلومات، يعنى بحماية البنية التحتية التقنية والمواقع الإلكترونية من الاختراق، فيما طالب هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالسماح للشركات بتقديم خدمة التجوال الدولي المجاني؛ ووضع الضوابط المنظمة لحسن استخدام هذه الخدمة.

وطالب وزارة النقل بتضمين تقاريرها السنوية معلومات عن «مشاريع النقل العام في المدن»؛ يشمل نسبة الإنجاز، والصعوبات، والحلول المقترحة، كما طالبها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لزيادة تنظيم نشاطات سيارات الأجرة وتطويرها، والتأكد من التزامها بالشروط والمتطلبات الكفيلة بتقديم خدمات متميزة وذات كفاءة عالية.

عشرة وزراء حضروا تحت قبة الشورى

وخلال الدورة السادسة حضر عدد من الوزراء بعض جلسات المجلس بناءً على طلب من مجلس الشورى حسب المادة الثانية والعشرون من نظام المجلس التي ونصها الآتي: « على رئيس مجلس الشورى أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء بطلب حضور أي مسؤول حكومي جلسات مجلس الشورى، إذا كان المجلس يناقش أموراً تتعلق باختصاصاتها، وله الحق في النقاش دون أن يكون له حق التصويت. "

والوراء هم :

١- صاحب السمو الملكي الأمير/سعود الفيصل وزير الخارجية (رحمه الله).

٢- صاحب السمو الأمير/ فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم السابق.

٣- صاحب السمو الملكي الأمير/ سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار.

٤- معالي وزير الخدمة المدنية السابق الدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالله البراك.

٥- معالي وزير الزراعة السابق الدكتور / فهد بن عبدالرحمن بالغنيم.

٦- معالي وزير التجارة والصناعة السابق الدكتور/ توفيق بن فوزان الربيعة.

٧- معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد السابق الأستاذ / محمد بن عبدالله الشريف.

٨- معالي وزير الإسكان السابق الدكتور / شويش بن سعود الضويحي.

٩- معالي وزير الشؤون الاجتماعية السابق الدكتور / ماجد بن عبدالله القصبي.

١٠- معالي وزير العمل السابق الدكتور / مفرج بن سعد الحقباني.

إنجازات لجان مجلس الشورى خلال السنة الرابعة من الدورة السادسة

تقرير أعده - خالد الدوسري

حققت اللجـان المتخصصة في مجلس الشورى الأربع عشرة لجنة خلال أعمال السنة الرابعة والأخيرة من الدورة السادسة للمجلس نسبة إنجاز عالية حيث أسهم ذلك في دعم ومساندة أعمال مجلس الشورى عبر دراستها ومناقشتها للتقارير السنوية لأجهزة الدولة ومؤسساتها، والأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقات ومذكرات التفاهم التي وقعتها المملكة العربية السعودية مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات عديدة.

وبلغت المواضيع التي ناقشتها اللجان أو المدرجة على جدول أعمالها منذ تشكيلها للسنة الرابعة من الدورة السادسة أكثر من ٢٧٥ موضوعاً.

وقد استجلت اللجان المتخصصة آراء أكثر من ٣٩٤ مندوباً من كبار مسؤولي الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمختصين والمهتمين بالموضوعات التي درستها اللجان.

وأخضعت لجان مجلس الشورى موضوعاتها للدراسة والتدقيق بمهنية وموضوعية، ورفعت توصياتها للمجلس لمناقشتها تحت قبة مجلس الشورى وإقرارها.

فاللجان المتخصصة هي منبع صناعة القرار في المجلس بما تقدمه من توصيات رصينة وذات قيمة تعضد من قرار المجلس.

وفي ما يأتي عرض لأبرز أعمال اللجان المتخصصة خلال عام التقرير أعدته الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي..

اللجنة المالية

أنجزت اللجنة المالية دراسة خمسة عشر موضوعاً، فيما لا تزال أربعة أخرى تحت الدراسة، كما عقدت اللجنة ستة عشر اجتماعاً ناقشت خلالها العديد من الموضوعات واستضافت عددًا من ممثلي الجهات الحكومية والخاصة.

ومن أهم الموضوعات التي درستها اللجنة المالية وانتهت منها:

أولًا- التقارير السنوية :

التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ.

ثانيًا- الأنظمة:

تعديل المادة (الثانية والستين) من نظام التأمينات الاجتماعية، المعاد للمجلس لدراسته بعد أن أقره المجلس في جلسة سابقة، وذلك لوجود تباين بين مجلسي الشورى والوزراء عملاً بالمادة (السابعة عشرة) من نظام مجلس الشورى.

تعديل نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤١) وتاريخ ٢٩ / ٧ / ١٣٩٣ هـ. استناداً للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

طلب تعديل الفقرة (٥) من المادة (الثالثة) من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري من جهة ونظام التأمينات الاجتماعية من جهة أخرى، ومبادرات الإيرادات غير النفطية بشأن رسوم الخدمات البلدية، ورسوم تأشيرات الدخول، والمرور والمغادرة والخروج والعودة، وتعديل المادة الخامسة من نظام تعريفة الطيران المدني.

مقترح نظام الصندوق الاحتياطي للتقاعد المقدم من عضو المجلس السابق الأستاذ سليمان الحميد استناداً إلى المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى.

ثالثًا- الاتفاقيات ومذكرات التفاهم:

مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية، وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع ولتهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل ومشروع البروتوكول المرافق له.

مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية، وحكومة تركمانستان لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع ولتهرب الضريبي في شأن الضرائب على رأس المال.

مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية، وحكومة جمهورية مصر العربية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل ومشروع البروتوكول المرافق له.

مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة مملكة السويد لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ومشروع البروتوكول المرافق له.

مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية، وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع ولتهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل.

مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية، وحكومة جمهورية الجابون لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع ولتهرب الضريبي.

أما الموضوعات التي لا تزال تحت الدراسة لدى اللجنة فقد شملت:
الأحكام الجزائية لجرائم الاحتيال وخيانة الأمانة في التعاملات المالية.

مقترح تعديل الفقرة ١/ب من المادة التاسعة عشرة والفقرة ٢ من المادة الثالثة والأربعين من نظام التأمينات الاجتماعية المقدم من عضو المجلس الدكتور محمد آل ناجي.

مشروع اتفاقية التعاون الجمركي العربية، ومقترح مشروع نظام (الميزانية العامة للدولة) المقدم من عضو المجلس الأستاذ أحمد الحكمي استناداً للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

اللجنة الصحية

أنجزت اللجنة الصحية دراسة ١١ موضوعًا وتبقى اثنان تحدت الدراسة، من خلال ١٥ اجتماع عقدته اللجنة، أصدرت خلاله ٣٠ توصية رفعتها لمجلس الشورى وأقرها بعد مناقشتها مناقشة معمقة تحت قبة الشورى.

وحضر اجتماعات اللجنة ٣٥ مندوباً من جهات حكومة بناءً على طلب اللجنة لمناقشتهم والتعرف على آرائهم حول بعض التفاصيل في الموضوعات التي درستها اللجنة مما لها صلة بجهاتهم.

ومن بين المواضيع التي أنجزتها اللجنة:

أولاً- التقارير السنوية:

التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ.

التقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ.

ثانياً- الأنظمة:

مشروع تعديل بعض مواد نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية.

مقترح مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها المقدم من عضو المجلس عضو اللجنة الدكتور محسن الحازمي (انتهت عضويته بنهاية الدروة السادسة).

تعديل بعض مواد نظام مزاولة المهن الصحية.

مقترح تعديل نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) وتاريخ ٦/ ٢ / ١٤١٣ هـ المقدم من عضو مجلس الشورى الدكتور أحمد آل مفرح (انتهت عضويته بنهاية الدروة السادسة) بموجب المادة (٢٣) من نظام المجلس.

مشروع تعديل بعض مواد نظام المؤسسات الصحية الخاصة.

إعادة دراسة مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم وفقاً للمادة (١٧) من نظام مجلس الشورى.

ثالثاً- الاتفاقيات ومذكرات التفاهم:

مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة والرفاه في جمهورية كوريا للتعاون في المجالات الصحية.

ويتبقى لدى اللجنة الصحية موضوعان تحت الدراسة وهما التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ ومشروع مقترح نظام المسؤولية الطبية.

لجنة الشؤون الأمنية

درست لجنة الشؤون الأمنية ٣٢ موضوعاً، على مدار العام أنجزت منها ٢٧ موضوعاً، وتبقى ٥ مواضيع تحت الدراسة.

وتنوعت المواضيع التي أنهت اللجنة دراستها بين مذكرات تفاهم للتعاون بين المملكة وعدد من الدول العربية والصديقة في مجالات أمنية وعسكرية.

فقد أنجزت اللجنة الموضوعات الآتية:

أولًا- التقارير السنوية:

ثانيًا- الأنظمة:

- مشروع تعديل نظام الضباط.
- مشروع نظام وثائق السفر.
- مشروع وضع تشريع خاص بمرتكبي جرائم التفحيط.

مقترح مشروع نظام شهيد الواجب المقدم من عضو مجلس الشورى حمد الفهادي استناداً للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

مقترح تعديل نظام المرور ليشمل التبرع بالأعضاء على رخص القيادة، المقدم من أعضاء المجلس الدكتور عبدالرحمن السويلم، والدكتور عيسى الغيث، والدكتور طارق فدعق.

مقترح تعديل المواد (الثامنة عشرة، التاسعة عشرة، والثانية والعشرين والخامسة والعشرين) من نظام الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٣) وتاريخ ١٣٩٣/٨/٢٨هـ المقدم من عضوي المجلس الدكتور حمد آل فهاد واللواء مهندس طيار حمد الحسون استناداً للمادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى.

مقترح مشروع تعديل نظام الأحوال المدنية، المقدم من أعضاء المجلس صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة الفيصل والدكتور ناصر الداوود، والدكتورة هيا المنيع والدكتورة لطيفة الشعلان استناداً للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

التقريران السنويان لوزارتي الداخلية، والدفاع للعامين الماليين ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

مقترح إضافة مادة جديدة لنظام الدفاع المدني بشأن معاقبة المتهورين في أوقات الظروف المناخية القاسية.

مقترح مشروع تعديل عدد من مواد نظام وثائق السفر المقدم من عدد من أعضاء المجلس.

إعادة دراسة الموضوع الخاص بتوصيات اللجنة المشكلة في وزارة الداخلية لوضع تشريع خاص بمرتكبي جرائم التفحيط وفقاً للمادة (١٧) من نظام مجلس الشورى.

مقترح تعديل نص الفقرة (ج) من المادة (٢٦) من نظام خدمة الأفراد، ونص المادة (١٥٣) من نظام خدمة الضباط.

كما أنجزت اللجنة مقترح تعديل المواد (الثالثة، والثامنة، والعاشرة) من نظام الجنسية العربية السعودية الصادر بالأمر الملكي رقم (٨/ ٢٠/ ٥٦٠٤) وتاريخ ١٣٧٤/٢/٢٢هـ المقدم من عدد من أعضاء المجلس.

تعديل المواد (٣٦)، (٣٧)، (٥٥/ج)، (١٢٤)، (١٣٩)، (١٤٠) من نظام خدمة الضباط.

ثالثًا- الاتفاقيات ومذكرات التفاهم:

مشروع اتفاقية بين وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية ووزارة الدفاع في جمهورية ألمانيا الاتحادية في مجال الحماية المتبادلة للمعلومات المصنفة.

مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المغربية في المجال العسكري والتقني.

مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود.

مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية ووزارة الدفاع في جمهورية القمر المتحدة للتعاون في مجال الدفاع.

مشروع مذكرة تفاهم في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني بين حكومة المملكة وحكومة الجمهورية التونسية.

مشروع اتفاقية للتعاون بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية طاجيكستان في مجال مكافحة الجريمة.

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الدفاع المدني (الحماية المدنية) بين وزارة الداخلية في المملكة ووزارة الدفاع في جمهورية مصر العربية.

مشروع مذكرة تفاهم بين الإدارة العامة للتحريات المالية السعودية (سافيو) بوزارة الداخلية ووحدة التحريات المالية في الهند للتعاون في مجال تبادل التحريات ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم ذات الصلة.

مشروع اتفاقية تعاون أمني بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية جيبوتي.

مشروع اتفاقية تعاون في مجال مكافحة الجريمة بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية بوركينا فاسو.

مشروع الاتفاقية ألأمنية بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية البوسنة والهرسك.

مشروع اتفاق تعاون في مجال مكافحة الجريمة بين حكومة المملكة وحكومة قرغيزستان.

مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية في المملكة ووكالة الشرطة الوطنية في جمهورية كوريا للتعاون في المسائل الأمنية ومكافحة الجريمة.

أما الموضوعات التي لازالت تحت الدراسة فقد شملت :

التقرير السنوي لوزارة الحرس الوطني للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ.

مقترح تعديل نظام مكافحة الرشوة المقدم من عدد من أعضاء المجلس استنادا للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

مقترح مشروع نظام قوات الاحتياط العسكرية المقدم من عضو المجلس الدكتورة زينب أبو طالب استناداً للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

اقتراح مشروع نظام مكافحة الهجرة الاستيطانية غير المشروعة للمملكة المقدم من عضو المجلس الدكتور صدقة فاضل) انتهت عضويته بنهاية الدورة السادسة) استناداً للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تبادل المعلومات المالية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين الإدارة العامة للتحريات المالية بوزارة الداخلية ووحدة التحريات المالية السودانية.

لجنة المياه والزراعة والبيئة

أنجزت اللجنة خلال السنة الشورية الرابعة ١٨ موضوعًا موزعة ما بين تقارير سنوية لعدد من الأجهزة الحكومية، ومشروعات أنظمة ولوائح ومذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون.

وحضر اجتماعات اللجنة ٦٣ مندوباً من مسؤولي الجهات الحكومية.

وفيما يلي تفصيل بمنجزات لجنة المياه والزراعة والبيئة:

أولًا- التقارير السنوية:

درست اللجنة العديد من التقارير السنوية الخاصة بالجهات الحكومية وهي كالتالي :

تقرير وزارة البيئة والزراعة والمياه (الزراعة سابقاً) للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي للمؤسسة العامة للحبوب للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالأحساء للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لوزارة المياه والكهرباء (قبل إلغائها) للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لهيئة المساحة الجيولوجية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ.

التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧ هـ.

التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ.

التقرير السنوي للهيئة السعودية للحياة الفطرية للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣هـ.

التقرير السنوي للرئاسة العامة للأرصاد وحمايــة البيئــة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

ثانيًا- الأنظمة:

درست اللجنة العديد من مشروعات الأنظمة واللوائح وهي على النحو الآتي:

تعديل الفقرة (١) من المادة (٥) من نظام (قانــون) الحجــر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مرئيات وزارة المياه والكهرباء حيال النصوص المناسبة لإدراج عقوبة التشهير في الأنظمة المختصة بها.

مشروعات نظام التعامل مع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

مشروع لائحة الجزاءات عن مخالفات مصانع ومحلات المياه.

مذكرات التفاهم

درست اللجنة عددًا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وهي:

مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية من أجل إدارة واستثمار المياه الجوفية في طبقة الساق/ الديسي.

مشروع مذكرة تفاهم بين الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية ووزارة البيئة في جمهورية كوريا للتعاون في مجالات حماية البيئة وتنميتها والمحافظة عليها.

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الزراعية بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية.

مشروع مذكرة تفاهم بشأن حفظ أسماك القرش المهاجرة، ومشروع مذكرة تفاهم حول المحافظة على الأنواع المهاجرة من الطيور الجارحة في أفريقيا وأوروبا وآسيا، المنبثقتين من معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية.

اتفاق باريس للتغير المناخي.

لجنة التعليم والبحث العلمي

درست اللجنة عدداً من الموضوعات التي أحيلت بحسب اختصاصها تنوعت ما بين تقارير الأداء لعدد من الجهات الحكومية، ومشروعات الأنظمة واللوائح المقترحة أو المعدلة بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات الدولية الثنائية بين المملكة العربية السعودية والدول الصديقة، كما عقدت اللجنة ١٩ اجتماعاً حضرها ٣٧ مسؤولاً في الجهات الحكومية للدولة.

وقد درســت لجنــة التعليــم والبحــث العلــمي ١٢ موضــوعاً وانتهت من إنجازها، وهي:

أولًا التقارير السنوية:

التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالعــزيز للعــلوم والتقنية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧ هـ.

التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ.

التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم العام للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ.

ثانيًا الأنظمة:

مقترح مشروع نظام البحث الصحي الوطني المقدم من عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري ومركز البحوث والدراسات الصحية وفقاً للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

ثالثًا الاتفاقيات ومذكرات التفاهم:

مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم والعلوم في جمهورية طاجيكستان.

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون العلمي والتقني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية طاجيكستان.

مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم العام في الولايات المكسيكية المتحدة.

مشروع مذكرة تفاهم بين مدينة الملك عبدالعزيز بالمملكة العربية السعودية ومكتب الملاحة بالأقمار الصناعية بجمهورية الصين الشعبية للتعاون في مجال الملاحة بالأقمار الصناعية.

مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الصين الشعبية للتعاون في مجال العلوم والتقنية.

مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم في جمهورية بيلاروسيا.

مشروع اتفاقية تعاون علمي وتقني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بيلاروسيا.

موضوعات لا تزال تحت الدراسة في اللجنة:

تعديل المادة (التاسعة) من لائحة المدارس الأجنبية المعاد إلى المجلس لدراسته عملاً بالمادة (١٧) من نظام مجلس الشورى.

مقترح مشروع (نظام النقل المدرسي) المقدم من بعض أعضاء مجلس الشورى استناداً للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

أنهت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات دراسة ٢٨ موضوعاً، منها (٢٤) موضوعاً وفقاً لما نصت عليه المادة (١٥) من نظام مجلس الشورى.

ومن أبرز الموضوعات التي انتهت من دراستها اللجنة وأنجزتها ما يأتي:

أولًا- التقارير السنوية:

التقرير السنوي لوزارة النقل .

التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي.

التقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ.

التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية.

التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية.

التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني.

ثانيًا- الأنظمة:

مقترح مشروع نظام حرية المعلومات المقدم للمجلس استناداً للمادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى.

مقترح مشروع نظام حماية البيانات الشخصية وفقاً للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

مقترح مشروع نظام النقل وفقاً للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

مقترح مشروع تعديل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية وفقاً للمادة(٢٣).

طلب تعديل بعض مواد نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.

ثالثًا- الاتفاقيات ومذكرات التفاهم:

اتفاقية الخدمات الجوية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية البرازيل الاتحادية.

اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الجزائر الديموقراطية الشعبية في مجال النقل البحري.

اتفاقية بين المملكة وحكومة الجمهورية التونسية لتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرق البرية (الطرقات) بين وعبر أراضي البلدين.

مذكرة تفاهم طريق الحرير المعلوماتي بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة ولجنة الدولة للتنمية والإصلاح في جمهورية الصين.

مذكرت تفاهم مع المجر في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

اتفاقية بين المملكة وطاجيكستان في مجال النقل الجوي.

اتفاقية بين المملكة والمكسيك في مجال النقل الجوي.

اتفاقية بين المملكة ومالطا في مجال لنقل الجوي.

الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الصابورة والرواسب في السفن ٢٠٠٤ م (المنظمة البحرين الدولية IMO).

اتفاقية بين المملكة ونيوزيلندا في مجال النقل الجوي.

اتفاقية بين المملكة وأذربيجان في مجال النقل الجوي.

اتفاقية بين المملكة وجمهورية توغو في مجال النقل الجوي.

اتفاقية بين المملكة وتركمانستان في مجال النقل الجوي.

اتفاقية بين المملكة وساحل العاج في مجال نقل الجوي.

اتفاقية بين المملكة وجمهورية مصر في مجال النقل البحري والموانئ.

كما عقدت اللجنة (٢٢) اجتماعاً حضرها عدد من المسؤولين في قطاع النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، كما قامت بالعديد من الزيارات لقطاعات مهمة بالدولة شملت زيارة مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية، وزيارة مطار الملك خالد الدولي، وزيارة المركز الوطني للأمن الإلكتروني بوزارة الداخلية، وزيارة المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، والمشاركة في الرحلة التجريبية للقطار (الرياض - المجمعة - الرياض).

لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

أنجزت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية (١٧) موضوعاً مختلفاً ما بين تقارير سنوية لجهات حكومية، ومقترحات ومشروعي مذكرة تفاهم، ومشروع نظام. كما حضر ٢٢ مندوبًا من كبار مسؤولي القطاعات الحكومية اجتماعات اللجنة بناءً على طلبها.

ومن أبرز الموضوعات التي انجزتها اللجنة ما يأتي:

أولًا: التقارير السنوية:

التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لديوان المضالم للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧ هـ.

التقرير السنوي للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم للأعوام المالية ١٤٣٤/ ١٤٣٥ هـ، ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ، ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي ١٤٣٦ /١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي للرئاسة العامة لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوي للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧ هـ.

التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ.

التقرير السني لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ.

ثانيًا - الأنظمة:

اقتراح وزارة العدل إدراج عقوبة التشهير بمرتكبي الأفعال الواردة في المادة (٣٧) من نظام المحاماة.

محضر اللجنة المشكلة لدراسة موضوع غرامات التأخير عن سداد الديون الواردة في نظام تعريفة الطيران المدني ومدى شرعيتها، والمتضمن التوصية بتعديل المادة (الرابعة) من النظام على النحو الوارد في المحضر.

مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

ثالثًا: مذكرات التفاهم:

مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة ووزارة الشؤون الإسلامية في جمهورية المالديف في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف.

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة العدل في المملكة ووزارة العدل في جمهورية أفغانستان الإسلامية في المجال القضائي والقانوني.

مقترح مشروع نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار المقدم بموجب المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى من عضوي المجلس الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني.

ثامناً: لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار

عقدت لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار ٧ اجتماعات حضرها ١٠ مندوبين لأجهزة حكومية، وأنجزت خلالها ١٦ موضوعاً في حين ما تزال ٥ موضوعات تحت الدراسة في اللجنة.

ومن أبرز الموضوعات المنجزة للجنة ما يأتي:

أولًا- التقارير السنوية:

- التقريران السنويان لوكالة الأنباء السعودية للعامين الماليين ١٤٣٥/١٤٣٦هـ ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

- التقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ .

التقرير السنوي لهيئة الإذاعة والتلفزيون للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ .

التقريران السنويان لمكتبة الملك فهد الوطنية للعامين الماليين ١٤٣٥/١٤٣٦هـ ، ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ.

ثانيًا – الأنظمة:

مقترح مشروع نظام الرقابة على الألعاب الإلكترونية.

التعديلات المقترحة على مشروع نظام المشاركة بالوقت في الوحدات العقارية السياحية.

اقتراح استحداث وسام بإسم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وتحديد مجالات منحه وتعديل المادتين (الثانية) و(التاسعة) من نظام الأوسمة السعودية.

إضافة عقوبة التشهير لمرتكبي مخالفات نظام السياحة ونظام الآثار والمتحف والتراث العمراني.

إعادة دراسة ما تضمنه البند (أولاً) من قرار مجلس الشورى ذي الرقم (٢٠/٣٧) والتاريخ ١٤٣٣/٥/١٦هـ ونصه (إنشاء مجلس أعلى للثقافة في المملكة العربية السعودية تكون مهمته صياغة سياسة المملكة الثقافية والإشراف على تطبيقاتها) المعاد إلى المجلس لدراسته عملاً بالمادة (١٧) من نظام مجلس الشورى.

ثالثًا- مذكرات التفاهم:

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التراث الثقافي والمتاحف والتراث العمراني والحرف والصناعات اليدوية بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة ووزارة الثقافة في جمهورية البيرو.

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالمملكة العربية السعودية ووزارة التجارة والسياحة والاتصالات في جمهورية صربيا.

مشروع مذكرة تفاهم بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة).

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية ووزارة السياحة في الولايات المتحدة المكسيكية.

مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية وإدارة التراث الثقافي في جمهورية الصين الشعبية للتعاون والتبادل المعرفي في مجال التراث الثقافي.

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الآثار والمتاحف والتراث العمراني بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة ووزارة الآثار في جمهورية مصر العربية.

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة ووزارة السياحة والثقافة في مملكة اتحاد ماليزيا.

مشروع مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية والمديرية العامة للمحفوظات بجمهورية البرتغال.

لجنة الاقتصاد والطاقة

أنجزت لجنة الاقتصاد والطاقة ٣٥ موضوعاً متنوعاً بينها أنظمة ومقترحات واتفاقيات ومذكرات للتفاهم بين المملكة وعدد من الدول الصديقة والشقيقة، بالإضافة إلى عدد من التقارير السنوية لعدد من الجهات الحكومية التي تندرج ضمن اختصاصات اللجنة، كما عقدت اللجنة ٢٤ اجتماعاً حضرها ٩٧ مندوباً من الأجهزة الحكومية والأهلية بناء على طلب الجنة للاستيضاح منهم عن آرائهم تجاه الموضوعات المناقشة.

وفيما يأتي الموضوعات التي أنجزتها اللجنة:

أولًا- التقارير السنوية:

التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (وزارة البترول والثروة المعدنية سابقاً) للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

التقارير السنوية لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة للأعوام المالية ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، ١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ.

التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ.

التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

التقرير السنوي لوزارة التجارة والاستثمار للعام لمالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ .

التقريران السنويان لمجلس المنافسة للعامين الماليين ١٤٣٤/١٤٣٥هـ-١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية (١٤٣٦/١٤٣٧هـ - ١٤٥١/١٤٥٢ هـ).

التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي للهيئة العامة للاستثمار للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ .

التقرير السنوي لبرنامج كفالة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ.

التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

ثانيًا – الأنظمة:

مشروع نظام البيع بالتقسيط.

إعادة موضوع تحديد المقصود بعبارة (الغير سعودي) الواردة في المادة (الخامسة) من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره عملاً بالمادة (١٧) من نظام مجلس الشورى.

طلب الموافقة على استمرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين بأعضائه الحاليين لمدة ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء عضويتهم في ١٤٣٧/٣/٢٤هـ وإضافة ممثل لوزارة التجارة والصناعة إلى عضوية هذا المجلس على أن تنتهي عضويته بانتهاء عضوية أعضاء المجلس المشار إليهم.

مقترح مشروع نظام التوطين المقدم من عضو المجلس الأستاذ عبدالرحمن الراشد بموجب المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى.

مشروع نظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية.

مقترح مشروع نظام حماية المستهلك المقدم من عدد من أعضاء المجلس.

مقترح مشروع نظام تقديم الاستشارات في المجالات الاقتصادية والمالية والإدارية المقدم من عدد من أعضاء المجلس.

ثالثًا- الاتفاقيات ومذكرات التفاهم:

مشروع مذكرة تعاون بين وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية.

مشروع اتفاقية بين المملكة العربية السعودية واليابان حول التشجيع والحماية المبادلة للاستثمارات.

مشروع اتفاقية تعاون بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فنلندا.

البروتوكول المعدل لاتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، بهدف إضافة اتفاقية تيسير التجارة إلى الملحق (١-أ) المتعلق بالاتفاقية متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع.

مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المجر للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية للتعاون في قطاعي البرتول والغاز.

مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول تعزيز التعاون المشترك في شأن (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) ومبادرة (طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين) والتعاون في الطاقة الإنتاجية.

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة المتجددة بين مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة في المملكة العربية السعودية وإدارة الطاقة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية.

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الصناعي بين وزارة التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية ووزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية.

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التجارة والصناعة بين وزارة التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية ووزارة التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية في تركمانستان.

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التجارة والصناعة بين وزارة التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية ووزارة التجارة والصناعة في جمهورية مصر العربية.

مشروع اتفاق للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية والمتجددة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية مصر العربية.

لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية

عقدت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية ١١ اجتماعاً لدراسة عدة موضوعات أحيلت لها وأنجزتها جميعًا، وشملت تقارير لعدد من الأجهزة الحكومية ومقترحات ومذكرة للتفاهم وبعض الردود على تقارير الأجهزة الحكومية، وحضر اجتماعات اللجنة ٣٤ مسؤولاً من الجهات الرقابية الحكومية للاستيضاح منهم عن آرائهم تجاه الموضوعات التي درستها اللجنة.

وفيما يلي عرض للموضوعات التي أنجزتها اللجنة:

أولًا – التقارير السنوية:

التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧ هـ.

التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ.

التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ.

ثانيًا- الأنظمة:

مقترح مشروع نظام (منع الكسب غير المشروع) المقدم من عضوي المجلس الأستاذ عطا السبيتي والدكتورة فدوى أبو مريفه استناداً للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

ثالثًا- مذكرات التفاهم:

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية وهيئة الرقابة الإدارية في جمهورية مصر العربية.

لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب

درست لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب مجموعة من الأنظمة واللوائح التي تعني بجميع أفراد المجتمع وتلبي حاجات مهمة لديهم، وقد أنجزت اللجنة جميع ما ورد إليها من موضوعات بعد أن درستها في عدة اجتماعات رئيسة وأخرى فرعية.

كما استوضحت اللجنة آراء المختصين والمختصات والمندوبين والمندوبات حيال عدد من الموضوعات التي درستها اللجنة.

وفيما يلي عرض للموضوعات التي أنجزتها اللجنة:

أولًا – التقارير السنوية:

التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية سابقاً) للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ.

التقرير السنوي للهيئة العامة للرياضة (الرئاسة العامة لرعاية الشباب سابقاً) للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

التقرير السنوي لبنك التنمية الاجتماعية (البنك السعودي للتسليف والادخار سابقاً) للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

ثانيًا- الأنظمة:

مشروع نظام الأحداث.

إعادة دراسة مشروع نظام جمع التبرعات وصرفها داخل المملكة بموجب المادة (١٧) من نظام مجلس الشورى.

مشروع نظام رعاية كبار السن في المملكة العربية السعودية المقدم من عضو المجلس السابق المهندس سالم المري استنادًا للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

مشروع نظام الترشيد الغذائي المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد آل مفرح استناداً إلى المادة (٢٣) من نظام المجلس.

مشروع نظام مكافحة البطر وكفر النعمة المقدم من عضو المجلس الدكتور ناصر الداوود.

مقترح تعديل نظام حماية الطفل المقدم من عدد من أعضاء المجلس استناداً للمادة (٢٣).

مشروع تعديل نظام الجمعيات التعاونية.

مشروع نظام مكافحة التسول.

مقترح مشروع نظام هيئة الجمعيات والمؤسسات الأهلية المقدم من عدد من أعضاء المجلس استناداً للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

ثالثًا- الاتفاقيات ومذكرات التفاهم:

إعادة مشروع اتفاق بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية فيتنام الاشتراكية في مجال توظيف العمالة المنزلية عملاً بالمادة (١٧) من نظام المجلس.

مشروع اتفاق تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية طاجيكستان في مجال الشباب والرياضة.

مشروع اتفاق تعاون عمالي في توظيف العمالة من الفئة العامة بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الخارجية بجمهورية الهند.

مشروعا اتفاقين في مجال توظيف العمالة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة مملكة كمبوديا.

مشروع مذكرة تفاهم في مجالات العمل بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية مصر العربية.

مشروع مذكرة تفاهم في مجالات العمل بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ووزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية في المملكة المغربية.

لجنة الحج والإسكان والخدمات

عقدت لجنة الحج والإسكان والخدمات ٢٣ اجتماعاً أنجزت خلالها (١٥) موضوعاً موزعة بين تقارير سنوية ومشروعات أنظمة ولوائح ومذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون، ومقترحات حسب المادة (٢٣) من نظام المجلس.

وحضر (٣٠) مندوباً من الجهات الحكومية اجتماعات اللجنة بناءً على طلبها للاستئناس بآرائهم حيال تلك الموضوعات التي درستها اللجنة.

وفيما يأتي الموضوعات التي أنجزتها اللجنة:

أولًا – التقارير السنوية:

التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لهيئة المدن الصناعية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ.

التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لهيئة المدن الاقتصادية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ.

التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقريران السنوي لوزارة الحج والعمرة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

التقرير السنويان لوزارة الحج والعمرة للعاميين الماليين ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

التقرير السنوي للهيئة العامة للمساحة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ.

ثالثًا- الأنظمة:

مشروع نظام نقل المعتمرين إلى المملكة وإعادتهم إلى بلادهم.

مقترح تعديل المواد (العاشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة) من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٥) وتاريخ ١٤٢٤/٣/١١ هـ، المقدم من عضوي المجلس الدكتورة دلال الحربي والدكتور غازي بن زقر استناداً للمادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى.

مقترح مشروع نظام الأشغال العامة والبنى التحتية المقدم من عضو المجلس الأستاذ جبران القحطاني استناداً للمادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى.

ثالثًا- مذكرات التفاهم:

مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين وزارة الإسكان في المملكة العربية السعودية ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في جمهورية مصر العربية.

لجنة الإدارة والموارد البشرية

عقدت لجنة الإدارة والموارد البشرية (٢٨) اجتماعاً أنجزت خلالها (٧) موضوعات في حين مازال موضوعان تحت الدراسة.

وحضر اجتماعات اللجنة (٤٤) مندوباً للاستئناس بآرائهم حيال الموضوعات التي درستها اللجنة.

وفيما يأتي الموضوعات التي أنجزتها اللجنة:

أولًا- التقارير السنوية:

التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ.

التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

تقرير المتابعة السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ.

ثانيًا- الأنظمة:

تعديل المادة (العاشرة) من نظام معهد الإدارة العامة.

مقترح مشروع نظام إصدار اللوائح والتنظيمات الخاصة وما في حكمها المقدم من عضو المجلس الأستاذ نايف الفهادي.

ثالثًا- الاتفاقيات ومذكرات التفاهم:

مشروع اتفاق بشأن استقدام العمالة المنزلية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية.

مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ووزارة الوظيفة العامة في جمهورية تشاد.

أما الموضوعات التي لازالت تحت الدراسة فقد شملت التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد ومشروعي (اللائحة الموحدة للاتصالات الرسمية) و(لائحة المحافظة على الوثائق ومعلوماتها داحل الأجهزة الحكومية).

لجنة الشؤون الخارجية

درست لجنة الشؤون الخارجية ٢٦ موضوعاً وقد أنجزتها جميعاً حيث تنوعت هذه الموضوعات بين مذكرات تفاهم واتفاقيات، والتقرير السنوي لوزارة الخارجية.

وقد عقدت اللجنة ٩ اجتماعات عادية، كما عقدت عدة اجتماعات مع وفود برلمانية زائر للمجلس خلال عام التقرير.

الشورى يدعو لتعديل أستراتيجية التنمية الاجتماعية بما يتوافق مع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية

طالب مجلس الشورى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتعديل استراتيجياتها بما يؤكد الربط التام والتكامل والتناغم بين خطط التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في المملكة، وتضمين التقارير السنوية ما يؤكد ذلك من خلال الإنجازات ومؤشرات قياس الأداء بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى بعد أن استمع خلال جلسته العادية الثامنة والخمسين التي عقدها مجلس الشورى يوم الاثنين الموافق ١٤٣٨/١/٣٠هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية سابقًا) للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، التي تلتها رئيس اللجنة الدكتورة حمدة العنزي.

كما طالب في قراره وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتخصيص إدارة للإشراف التنموي تتولى الإشراف والمتابعة على الجهات الأهلية التي تشرف عليها وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية على أن تعمل مراكز التنمية الاجتماعية في إطارها، ومساواة لجان التنمية الاجتماعية الأهلية مع الجمعيات الخيرية فيما يتعلق بتحمل رواتب المحاسبين والمديرين التنفيذين والاختصاصيين الاجتماعيين من الجنسين.

مساواة لجان التنمية الاجتماعية الأهلية مع الجمعيات الخيرية في تحمل بعض الرواتب

كما قرر المجلس مطالبة الوزارة بدراسة تطبيق برنامج التشغيل الذاتي على مراكز التأهيل الشامل بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وزارة العمل
والتنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

وشدد المجلس في قراره على ضرورة اهتمام الوزارة بالبحوث الاجتماعية وإجراء المسوحات الميدانية لتحديد المشكلات والظواهر السلبية خاصة ظاهرة العنف الأسري في المجتمع السعودي، والعمل على معالجتها، ودراسة دمج الجمعيات الأهلية مع لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في المدن الصغيرة والقرى والهجر لتكون جمعية للتنمية الاجتماعية؛ لتحقيق الجانبين الرعوي والتنموي، وفقًا لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

دمج الجمعيات الأهلية مع لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في المدن الصغيرة

كما طالب المجلس في قراره الوزارة بتضمين تقاريرها القادمة بيانات عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والجمعيات التعاونية، ولجان التنمية الاجتماعية الأهلية، وإنجازاتها، والصعوبات التي تواجهها، ومعلومات مفصلة عن الجهات التي يرأس مجلس إدارتها وزير العمل والتنمية الاجتماعية، موضحًا فيها الإنجازات والصعوبات في هذه الجهات.

وكانت رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتورة حمدة العنزي قد قدمت وجهة نظر اللجنة تجاه ما طرحه بعض أعضاء المجلس من ملحوظات ومقترحات وتساؤلات أثناء مناقشة التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية سابقًا) في جلسة

سابقة، حيث لفتت نظر أعضاء المجلس إلى القرار الذي أصدره المجلس في وقت سابق أكد على الوزارة بذل جهود أكبر لتعزيز دورها في مجال الحماية الاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق باستكمال افتتاح دورٍ للحماية الاجتماعية في مناطق المملكة التي سبق أن تم اعتمادها، بالإضافة إلى المناطق التي لم يعتمد لها وحدات للحماية الاجتماعية، ووضع برامج وخدمات نوعية للفئات المستفيدة من هذه الدور، ورفع مستوى الأداء لموظفي وموظفات دور ووحدات الحماية الاجتماعية، وتدريبهم على التعامل الأمثل مع الحالات التي يتعاملون معها، كذلك سرعة استكمال الاستراتيجية الوطنية للتصدي للعنف الأسري، وتنفيذ برامج التوعية اللازمة التي كلفت الوزارة بها بناء على قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (٣٦٦) والتاريخ ١٤٢٩/١٢/٣هـ، ومطالبة الوزارة بالعمل على منح موظفي وموظفات دور ووحدات الحماية الاجتماعية بدلًا نقديًا بمقدار (٥٠٪) من الراتب الأساسي، والطلب من الوزارة دراسة تأسيس جهة تنفيذية متخصصة؛ تقوم بمباشرة حالات العنف الأسري.

وأوضحت رئيس اللجنة أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ذكرت أنها تعمل على تحديث الإجراءات الخاصة بالموارد البشرية وفق برنامج الملك سلمان بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية والجهات الأخرى المعنية، ووفق مراحل زمنية معينة يُتطلب لها مزيد من الوقت حتى يتم الانتهاء من جميع الأنظمة واللوائح والإجراءات المنظمة لطبيعة عمل وأنشطة الموارد البشرية، مضيفة أن الوزارة تعمل على حصر احتياجها من الإيفاد والابتعاث والتجسير وفق التخصصات التي تحتاجها، مبينة أنه فيما يخص الابتعاث لدراسة المصطلحات في مجالات اللغة، فقد تم إيقاف البرنامج.

وفيما يخص ما طرحه بعض الأعضاء بشأن مكافحة التسول لفتت د.حمدة العنزي النظر إلى أن الجهات الأمنية هي المعنية بمباشرة إلقاء القبض على المتسولين، وليست من مهام مكاتب مكافحة التسول ذات الطابع المدني، مفيدة أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تعالج وضع المتسولين السعوديين من خلال بحث حالاتهم اجتماعيًا، واقتصاديًا، وصحيًا، ونفسيًا، كما أن اللجنة تدرس الآن موضوع نظام مكافحة التسول والذي سبق مناقشته في المجلس، وتتوقع أن يحل هذه المشكلة مستقبلاً، كما أن دمج وزارة العمل مع الشؤون الاجتماعية سيسهم في تطوير مراكز رعاية شؤون الخادمات ويحدد أهدافها ويسهل تنفيذها.

وأضافت أنه نظرًا لقضاء المملكة العربية السعودية على شلل الأطفال عام ٢٠٠٧م لم تستدع الحاجة إلى افتتاح مؤسسات لرعاية الأطفال المشلولين، وتم مؤخراً إقفال مؤسسة رعاية الأطفال المشلولين بالطائف، ومؤسسة رعاية الأطفال المشلولين بالرياض، ودمج الأعداد المتبقية في المؤسستين ببرنامج الدمج في وزارة التعليم.

وأفادت رئيس اللجنة بأن وكالة التنمية الاجتماعية لديها برامج وقائية وتوعوية بهذا الشأن حيث تنظم الوكالة حملات سنوية للتوعية الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة نفذ منها (٨٠) حملة توعوية، إضافة إلى جهود الجمعيات الخيرية، ولجان التنمية الاجتماعية الأهلية، مؤكدة أن الوزارة اتخذت من خلال تنظيم مراكز الاستشارات الأُسرية خطوات تسهم في تطوير وتفعيل هذه المراكز التي تقدم خدماتها سواءً الربحية، أو الخيرية بطريقة تضمن لها الاستمرار والقدرة على قيامها بمهامها وواجباتها، حيث قامت الوزارة بتنظيم العمل بهذه المراكز من خلال ثلاث لوائح أساسية، وهي مراكز الإرشاد الأسري الحكومي، ومراكز الإرشاد الأسري الأهلية، ومراكز الإرشاد الأسري الخيرية، والتي تنشؤها الجمعيات الخيرية ولجان التنمية الاجتماعية الأهلية، وجميعها تخضع للإشراف والمتابعة من قبل جهات الإشراف "مراكز التنمية الاجتماعية"، حيث لا يمكن أن يمارس أي مركز نشاطه إلا بعد حصوله على ترخيص، وقد سعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التجارة لإيقاف إصدار التراخيص والتجديد لها، كما يجري حاليًا ضبط هذه المراكز للالتزام باللائحة الصادرة.

وأشارت رئيس اللجنة إلى أن وكالة الضمان الاجتماعي تعمل في ضوء الأنظمة والتعليمات والآليات التي حددت لها، سواءً من حيث قيمة المعاش الشهري للمستفيد، أو من خلال برامج الدعم التكميلي الذي تقدمه للفئات المستفيدة، كما أن هناك عوامل نظامية أدت إلى ارتفاع أعداد مستفيدي الضمان وارتفاع معدل الصرف في برنامج المساعدات، كرفع حد الإعالة من (٨) أفراد إلى (١٥) فردًا، ورفع حد شمول أبناء وبنات مستفيدي الضمان الاجتماعي من (١٨) عام الى (٢٦) عام، وشمول الأرامل ذوات الأيتام، والعجزة، وكبار السن، والمعوقين (من أصحاب بطاقات التنقل غير السعوديين)، مؤكدة أن اللجنة عملت خلال هذه الدورة بدءًا من السنة الأولى بما يخدم الفئات المستفيدة ويمكن الرجوع للتوصيات السابقة التي أقرها المجلس لمعرفة ذلك.

وختمت د.حمدة العنزي بأن الوضع النفسي الاجتماعي للفتيات اللاتي يبقين في دور الحضانة بحسب الوزارة مستقر، وذلك لوجود برامج وأنشطة داخلية وخارجية تعمل على استقرارهن نفسيًا واجتماعيًا، ومشاركتهن في تربية الأطفال الصغار في دور الحضانة. مؤكدة أن ذلك يجعلهن يشعرن بالمسؤولية والاعتماد على النفس، أما بالنسبة للتأكد من رعاية الفتيات في الجمعيات، بينت د. العنزي أن ذلك يتم من خلال الزيارات والمتابعة الدورية عبر فروع الوزارة بالمناطق، وتفعيل اللقاءات مع الأيتام والجهات الراعية للأبناء، والتشاور معهم، وتقديم الدعم المستمر لهم ووضع آليات للمراقبة وقياس جودة الأداء من خلال تفعيل دور الجهات المعنية في الوزارة.

مشروع النظام يستهدف تأسيس سوق تمويل متطور

الشورى يوافق على مشروع نظام البيع بالتقسيط

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية والستين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٧ / ٢ / ١٤٣٨هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري على مشروع نظام البيع بالتقسيط، وذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام البيع بالتقسيط.

وأكدت لجنة الاقتصاد والطاقة في وجهة نظرها التي تلاها رئيس اللجنة الأستاذ عبدالرحمن الراشد، ضرورة النظر إلى مشروع البيع بالتقسيط في ذات سياق السياسة التشريعية لأنظمة التمويل التي تستهدف تأسيس سوق تمويل متطور تتمتع مؤسساته بالكفاية، والاحتراف، وحماية النظام المالي.

وأضاف الراشد أن أنظمة التمويل قد رسمت بجانب مشروع نظام البيع بالتقسيط طرق ممارسة التمويل والبيع العاجل بأن ألزمت من يحترف التمويل تأسيس شركة تمويل بهذا الغرض تخضع لإشراف مؤسسة النقد وفقًا لنظام مراقبة شركات التمويل، ولذلك جاء مشروع النظام بهذه الصيغة، وبهذا الهدف، ومغايرًا لنشاط البيع بالتقسيط الذي يحكمه النظام الحالي.

وبيَّن أن هذا المشروع جاء للتاجر الذي يبيع سلعه بالتقسيط كنشاط ترويجي يبتغي منها خدمة تجارته، وتيسير تملك سلع منشأته لعملائه، لافتاً في هذا السياق النظر إلى تلاشي حاجة المجتمع لنظام البيع بالتقسيط الحالي بصدور أنظمة التمويل التي توفر خدمات وخيارات تمويلية أكثر جودة وأقل كلفة، ولذلك؛ فإن المقارنة بين النظامين وبين أحكامهما من خلال جدول لا يخدم الفكرة، ولا يقود إلى نتيجة تتطلب الإبقاء على أي حكم من أحكام النظام القائم، ولهذا لم تورد الحكومة أي مقارنة للنظام القائم، ومشروع النظام الحالي. وهو نفس النهج الذي سارت عليه اللجنة.

البنك السعودي للتسليف والأدخار
Saudi credit & Saving bank

ورداً على ما لاحظه بعض الأعضاء من أن النظام اشترط أن يحمل البائع صفة التاجر؛ بحيث يكون له سجل تجاري، وأنه كان ينبغي أن يُحدد نطاق تطبيق هذا النظام بمادة مستقلة فينص على أن النظام لا يطبق إلاّ على عقود البيع بالتقسيط التي يكون التاجر طرفاً فيها؛ أكد رئيس اللجنة أن مشروع النظام أخذ ذلك في الاعتبار، حيث نص في التعريف الوارد في المادة الأولى من المشروع أن البيع بالتقسيط: "هو عقد بيع عين، يتفق بموجبه البائع التاجر والمشتري على أداء الثمن مجزءاً على أقساط". حيث وردت عبارة البائع التاجر، مما يعني والحال كذلك أن عقود البيع بالتقسيط هي العقود التي يكون البائع التاجر طرفاً فيها.

وبخصوص الفقرة (١) من المادة الثامنة، ومناسبة أن يكون فحص البائع للسجل الائتماني اختياريًا وليس إلزاميًا؛ لأن الضمانات حق محض للبائع، ولا يجوز إلزامه بها، أفاد رئيس اللجنة أن المادة الثامنة توضح أن هذا الإلزام هو لمصلحة البائع والمشتري لتحديد الوضع الائتماني قبل التعاقد، لافتاً النظر إلى أنه على الرغم من ذلك فإن الفقرة (٤) من هذه المادة حمَّلت البائع نتيجة عدم قيامه بإجراءات فحص السجل واعتباره مفرطاً في حقوقه، لذلك فلا يعد هذا إلزامًا.

الشورى يوافق على مشروع نظام الإجراءات المتعلقة بقضايا الأحداث

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام الإجراءات المتعلقة بقضايا الأحداث جاء ذلك في قرار أصدره المجلس خلال الجلسة العادية الثالثة والستين من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة التي عقدها يوم الأربعاء ٢/٩/١٤٣٨هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام رعاية الأحداث، التي تلاها نائب رئيس اللجنة عبدالعزيز بن إبراهيم الهدلق.

وأفادت اللجنة في وجهة نظرها بأنها قامت بتعديل عمر الحدث المُرتكِب للفعل المعاقب عليه من سن الثانية عشرة إلى الرابعة عشرة. كما عَدلت عمر الحدث المرتكب للفعل المعاقب عليه في المادة «الرابعة عشرة»، علمًا بأن الحدث إذا تعدى سن (١٨) سنة قد عالجته المادة السادسة عشرة من المشروع المقدم من اللجنة.

وأوضحت اللجنة أن هذا النظام يحدد الإجراءات المتعلقة بقضايا الأحداث، وهناك أنظمة أخرى تحدد الإجراءات داخل الدور من إصلاح وغيره، مشيرة إلى أن المادة «الرابعة والعشرين» لم تنص على إلغاء لائحة دور الملاحظة الاجتماعية، ولائحة رعاية الفتيات، وأنه تم الاكتفاء بإلغاء كل ما يتعارض معه من أحكام.

وأكد الأستاذ عبدالعزيز الهدلق أن اللجنة درست كافة الأنظمة ذات العلاقة واطلعت عليها. أما اقتراح دمج حماية الطفل مع هذا النظام؛ فترى اللجنة أن وجود هذا النظام بشكل مستقل وإفراد نظام له ضرورة لأهميته للموضوع.

ورداً على ما لاحظه عدد من الأعضاء بأن دور إيواء الأحداث غير كافية أفاد الهدلق بأن اللجنة أخذت هذه المداخلة في الاعتبار، وستضمنها ضمن توصياتها على تقرير الوزارة لإعادة النظر في توزيع فروعها ويكون لكل منطقة حقها.

تغليب المصالح الدولية على المبادئ الإنسانية..
« إنحطاط أخلاقي » في القرن الواحد والعشرين ..!!

أ.د. محسن بن علي فارس الحازمي
عضو مجلس الشورى السابق

استرعت مقتضيات التنظيم المعيشي للمجتمعات وإدارتها ومراعاة الجوانب الأخلاقية في ذلك اهتمام ذوي الشأن، من حكام ومفكرين على مدى العصور، وعنيت المبادئ والأطر التشريعية بإبراز المرتكزات الأساسية للجانب الأخلاقي. كما ظهرت « حقوق الإنسان » وضوابط أخلاقيات المهن في السجلات التاريخية. وقد يكون امبراطور الصين «هوانغ تي» من أوائل - إن لم يكن أول- من تصدى لسن التشريعات لضبط أخلاقيات ممارسة مهنة الطب وذلك سنة ٢٦٠٠ قبل الميلاد، وكان حمورابي عام ١٧٥٠ قبل الميلاد أول من نظم أخلاقيات المحافظة على حقوق الإنسان العامة والمهنية ومنها ممارسة مهنة الطبابة وحفظ حقوق الطبيب والمريض على السواء، ثم أتى أبقراط عام ٤٠٠ قبل الميلاد ليضع قسمًا للأطباء يشتمل على جوانب علمية ومهنية وإنسانية.

وفي العصر الحديث، أنشأت عدة دول، منها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية عصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة عام ١٩٤٧م للمحافظة على الأمن والسلام العالميين. ووضعت القوانين و المعاهدات لخدمة أهدافها في ضوء الفظائع التي خلفتها تلك الحرب. واحتفظت هذه الدول المنتصرة بحق « نقض» القرارات التي يتخـذها مجلـس الأمن التابع للأمم المتحدة».

وتتالت بعد ذلك القوانين و المواثيق، ووضعت قوانين لأخلاقيات التعامل الإنساني وحقوق الإنسان في مختلف أوجه الحياة المعيشية ومزاولة المهن المختلفة وتعظيم الحقوق والكرامات لمختلف فئات المجتمع (جدول ١).

و تبرز هذه الاتفاقيات العدل والمساواة في مختلف جوانب الحياة والحفاظ على الكرامـة، و تجـريم السخرة واستخدام الأطفال، و إتاحة الفرص والوصول إلى البيئة المادية و الاجتماعية و الثقافية و خدمات الصـحة والتعليم ومراعاة مقتضيات الأخلاقيات المهنية والتعاون الدولي في تحسين الظروف المعيشية للإنسان، و شملت خصوصية النساء والأطفال، في حالات السلم والحرب. و دونت المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة وفي عدد من المواثيق والإعلانات (جدول ١و٢).

وفي المجتمعات الإسلامية، تستند أخلاقيات التعامل الإنساني على نصوص " الكتاب الكريم والسنة المطهرة" ومقتضياتهما، ومن ذلك مقاصد الشريعة في الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والثروة والعرض. (جدول ٣)، فضلًا عن التزاماتها الدولية بالمعاهدات والوثائق الدولية.

والمتأمل في مجريات الأمور في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين (منذ إنشاء الأمم المتحدة) يرى - وعلى أرض الواقع - المنجزات غير المسبوقة التي تحققت بصورة تراكمية على مر العصور في مختلف مجالات الحضارة الإنسانية المادية، وما بلغته من شأن عظيم في الحقول العلمية والتقنية ومدى الإفادة منها لخدمة البشرية.

وفي المقابل يشهد البون الشاسع بين الواقع العملي الذي تمارسه الدول، على اختلاف معتقداتها ونظمها، في تسيير أعمالها في مجتمعاتها والمجتمعات الأخرى وخاصة الدول الكبرى، الأعضاء الدائمين في مجـلس الأمـن التابع للأمم المتحدة - المصدر الرئيس للقوانين والمعاهدات والمواثيق- وأنها، أي هذه الدول تغـلب مصالحها- بطرق مباشرة أو غير مباشرة - على المصلحة العامة العالمية، في القرارات التي تصدر عن مجلس الأمن- الجهة المؤثرة في المنظمة - وقد يكون ما تتخذه من قرارات يتناقض مع مقتضيات حقوق الانسان وكرامته والمحافظة على الأمن والسلام العالميين، لأن هذه الدول قد تعمل - مباشرة أو غيرمباشرة - على هدم المؤسسات والهيئات التي تقدم الخدمات الإنسانية والإغاثية و تعني بشأن الحقوق والكرامات وتعمل على المحافظة عليها .

وفي ضوء الكم الهائل من الأنظمة والمواثيق والمعاهدات والمحددات الأخلاقية الواردة فيها، والتي قبلت بها الغالبية العظمى من دول العالم ووقعت عليها من جهة، وما نعيشه ونتعايش معه - على أرض الواقع - من هدم واضح للمبادئ والأسس الحقوقية وانتهاكات لحقوق الإنسان على مختلف الأصعدة من دول وعصابات ومجموعات لم تسلم منها حتى أماكن العبادة، تبرز مجموعة من التساؤلات المشروعة منها:

- لماذا يتناقض الواقع المعاش مع مقتضيات الأنظمة ومعاهدات الحقوق والواجبات الدولية التي تحمل لواءها الأمم المتحدة ومجلسها للأمن والسلام الدوليين ومجلس حقوق الإنسان والمحاكم الجنائية ...الخ ؟.

لماذا تختلف سياسات الدول نحو تطبيق أسس الأخلاقيات والتعامل الحقوقي الإنساني في داخلها وتلك التي تمارسها في خارج حدودها ؟.

هل يستوي التقدم الحضاري الذي تحقق على مر الأزمان مع الانحطاط الأخلاقي المتمثل في المشاهدة الواقعية لانتهاك الأعراض وإزهاق الأرواح ، وضرب قوافل الإغاثة، وهدم المستشفيات وقتل الأطباء، ومصادرة الحقوق والكرامات في حالات الحرب والسلم، وغض الطرف عن الالتزامات الدولية حول حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته ؟.

أليس من المنطق أن تسمو "الأخلاقيات الإنسانية" ويعلو شأنها في ضوءالمبادئ وما أنجزه الإنسان من التطور الحضاري والرفاهية المعيشية والإنجازات العلمية وثراء المعرفة في هذه الفترة من الزمن ؟.

أليس هذا " الانحطاط ألأخلاقي" الذي تمارسه الدول " المؤثرة " مساو للفساد المالي والإداري الذي يمارسه بعض الأفراد من مواقع وظائفهم في بعض الدول ؟.

لماذا تقوم الدول "المؤثرة" بإعلاء مصالحها وتسخير تأثيرها في "مجالس الأمم المتحدة " لخدمة أهدافها التي قد تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان في الحياة الكريمة؟. ومن يحاكمها على جرائم الفساد والانحطاط الأخلاقي المشين ؟.

جدول (١) :

وثائق ومعاهدات أساسية ذات صلة بحقوق الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والدولية

أ : مجال حقوق الإنسان (بصفة عامة) :

- « الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م.
- « الميثاق العربي لحقوق الإنسان» عام ٢٠٠٢ م.
- إتفاقيات ومعاهدات أخرى ذات صلة.

ب : المجال الطبي :

- إعلان جمعية المستشفيات الأمريكية» في العام ١٩٧٣م لحقوق المرضى.
- إعلان منظمة الصحة العالمية» في العام ١٩٧٨م حول نفس الموضوع.
- الإعلان الأدبي لحقوق المرضى» عام ١٩٩٢م.
- وثيقة حقوق المرضى الأوروبية» عام ٢٠٠٢ م .
- الوثيقة الإسلامية لأخلاقيات الطب والصحة» في عام ٢٠٠٤ م.

ج : مجال حقوق الأشخاص الأضعف (ذوي الإعاقة، المرأة والطفل) :

- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، منظمة الأمم المتحدة ٢٠ ديسمبر١٩٧١م.
- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، منظمة الأمم المتحدة ٩ ديسمبر ١٩٧٥ م.
- السنة العالمية للمعاقين، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٦ ديسمبر ١٩٧٦م.
- عقد المعاقين، منظمة الأمم المتحدة، ١٩٨٣- ١٩٩٢ م.
- قواعدالمساواة في الفرص للأشخاص المعاقين، الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠ ديسمبر١٩٩٣ عام.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م.

نصت المادة الخامسة والعشرون من الإعلان في فقرتها الثانية على ما ياتي: (للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية).

- اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ م :

جاء في ديباجتها (أن الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراء اتفاقية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة).

- البروتوكولان الاختياريان للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٠٣ م.

يتعلق أحدهما بحماية الأطفال من المشاركة في المنازعات المسلحة. ويعنى البرتوكول الثاني بحماية الأطفال من حيث بيعهم واستغلالهم في البغاء والصور والأفلام الإباحية.

- الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٧ م :

بنيت الإتفاقية على مبادئ أخلاقية ومراجع قانوتنية ذات صلة وعنيت الإتفاقية بمختلف الجوانب ذات الصلة بمختلف حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة والأطفال والنساء. كما ورد في الديباجة " خصوصية النساء والأطفال من ذوي الإعاقة وأهمية ما يأتي:

- ضمان الحماية والسلامة في حالات النزاع المسلح والطوارئ والكوارث.
- عدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء وحماية سلامتهم الشخصية.
- الاستفادة من برامج الحماية الإجتماعية وبرامج الحد من الفقر.

جدول (٢) :

المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة)

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

العهدان الدوليان الخاصين بحقوق الإنسان.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

اتفاقيات عدة ذات صلة .

جدول (٣) :

المبادئ الأساسية التي تعتمد عليها حقوق الانسان (المجتمعات الإسلامية)

.. ما ورد في الكتاب الكريم والسنة المطهرة، ثم الإجماع والقياس والاجتهاد في ضوئهما.

.. ما ورد عن الرسول « صلى الله عليه وسلم »... « أغزوا ولا تغدروا، ولا تغلوا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدًا طفلا ولا امرأة ولا شيخًا كبيرا» رواه البيهقي. ومثله نهج الخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم.

- أنظمة وقوانين ذات صلة في دول إسلامية :

- في نظام الحكم في المملكة العربية السعودية وردت المادة (٢٧) بالنص الآتي: « تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية ».

الشورى يجدد دعمه لإنشاء مقرات السفارات والقنصليات وسكن للسفراء والقناصل

جدد مجلس الشورى دعمه لجهود وزارة الخارجية لإنشاء مقرات السفارات والقنصليات وسكن للسفراء والقناصل السعوديين في الخارج، وذلك حينما أكد على قراره السابق بهذا الخصوص.

وطالب المجلس وزارة الخارجية بالتوسع في الدورات التي ينظمها معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، بغية الاستفادة من خريجي تلك الدورات للعمل في سفارات المملكة في الخارج، والسفارات الأجنبية في الداخل.

التوسع في دورات معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى بعد أن استمع خلال جلسته العادية السادسة والخمسين، التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٧ / ١ / ١٤٣٨هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، لوجهة نظر لجنة الشؤون الخارجية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، التي تلتها نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية الأستاذة هدى الحليسي.

وأوضحت اللجنة أن حماية المواطنين السعوديين مما يحصل من العبث في التأشيرات الخارجية، وما يترتب عليها من استغلال مادي، وإيذاء نفسي، ومطالبتهم بتأشيرة جديدة عند تغير المعهد، أو الجامعة التي يدرسون فيها، وتحمُّل الطلاب لمبالغ مالية كبيرة لا يستطيعون الوفاء بها، تأتي على قائمة الموضوعات التي تحرص الوزارة على طرحها في اللقاءات مع ممثلي البعثات الدبلوماسية في الداخل، والجهات التعليمية الأجنبية في الخارج.

وأضافت نائب رئيس اللجنة الأستاذة هدى الحليسي أنه لم يتبيّن للجنة من خلال إفادة الوزارة أن هناك تمييزاً، أو استهدافاً للطلاب السعوديين دون غيرهم في الدول المضيفة، مؤكدة أن الوزارة ستواصل متابعة هذا الأمر للوصول إلى حلول أو اقتراحات تخفف من آثاره.

وأشارت إلى أن الأحداث السياسية الراهنة متسارعة، وبناءً عليه قامت اللجنة بطلب تقريرٍ موجزٍ وعاجل من الوزارة يبين موقف المملكة إزاء ما يحدث في اليمن، بالإضافة إلى الملفين السوري واللبناني، والدور الإيراني في المنطقة، وملف الإرهاب والجهود التي تبذلها المملكة في مكافحته، وقد اشتمل على أبرز مواقف المملكة المعلنة في وسائل الإعلام الداخلية والخارجية، وما تضمنته قرارات مجلس الوزراء بشأن تلك الملفات المشار إليها آنفاً، وعرضته على المجلس الموقَّر في نفس موعد مناقشة تقريرها يوم الثلاثاء ٩/٤/١٤٣٧هـ.

وأفادت الأستاذة هدى الحليسي أن لوزارة الخارجية دور محوري في إطلاع العالم على وضع حقوق الإنسان في المملكة، وأن التنسيق قائم مع هيئة حقوق الإنسان، وهناك جهد متكامل مع الهيئة لتوضيح جهود المملكة، ورفع مستوى التفهم لمواقفها، وسياساتها في هذا الشأن في المحافل الدولية من خلال وفود المملكة وبعثاتها، ومن خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان.

وأشارت إلى الجهود التي يبذلها مجلس الشورى نحو إجراء نقلة نوعية في علاقات المجلس مع برلمانات دول العالم، وحجم الزيارات الخارجية التي يجريها سنوياً، والدعوات الرسمية التي يوجهها إلى برلمانات الدول الشقيقة والصديقة، بالإضافة إلى لقائه بالعديد من أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في المملكة، سواءً عبر لجانه المتخصصة، أو لجان الصداقة

البرلمانية، حيث تم استثمار هذه اللقاءات لتبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا المحورية التي تهم المملكة خاصة، والمنطقة على وجه العموم.

وأكدت دعم المجلس لوزارة الخارجية عبر قراره ذي الرقم (١٦/١٣) والتاريخ ١٤٣٠/٤/٢٤هـ، في سعيها لشغل حصص المملكة في مناصب المنظمات الدولية المختلفة، ووظائفها، وقراره رقم (٢٨/٤٧) وتاريخ ١٤٣٧/٦/١٨هـ، القاضي بالتنسيق مع وزارتي المالية والخدمة المدنية لوضع الحوافز اللازمة لتعيين الكوادر السعودية المؤهلة.

وأوضحت الحليسي أن المدة التي يغطيها التقرير هي للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، لذلك، لم يُدرج موضوع الاختراق الأمني لأنظمة المعلومات (سيرفرات) وزارة الخارجية في التقرير الحالي للوزارة لحدوثه بعد إعداد التقرير.

ونقلت نائب رئيس اللجنة ما أفادت به الوزارة في مجال أمن المعلومات، واتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى رفع المستوى الأمني للبنية التقنية، والتصدي للهجمات الإلكترونية المتقدمة، من خلال التعاون مع المركز الوطني للأمن الإلكتروني بوزارة الداخلية، وشركة أرامكو؛ للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال، وتطبيق إجراءات أمنية إضافية فيما يتعلق بحفظ الوثائق السرية، والتعامل معها، وفحص البنية التقنية كاملة، وإزالة جميع المستخدمين، والتطبيقات، والخدمات غير الضرورية. بالإضافة إلى تفعيل المزيد من التطبيقات والحلول الأمنية على مستوى أنظمة وشبكة الوزارة (نظام التحقق الثنائي، ونظام الحماية من الهجمات الإلكترونية المتقدمة).

وأفادت الحليسي بأن الهيكل التنظيمي للوزارة لا يتضمن في أساسه ما يسمى مركز المرأة، وإنما قامت الوزارة بتطوير قاعدة معلومات إلكترونية للمرأة، تشرف عليها وكالة الوزارة للعلاقات متعددة الأطراف، وتم إطلاقها على البيئة الفعلية بتاريخ ١٤٣٤/٣/٧هـ. ويجري العمل حالياً على تطويرها بما يحقق الأهداف التي أُنشأت من أجلها.

وأكدت نائب رئيس اللجنة أن تناول اللجنة لإنجازات الوزارة بالصورة التي عمدت إليها خلال دراستها للتقرير نابعٌ من طبيعة المهام التي يقوم بها وزير الخارجية بنفسه باعتباره أداة لتنفيذ السياسة الخارجية، حيث كان من المهم إبراز جميع الجهود التي يقوم بها وزير الخارجية، والإنجازات التي يحققها بشكل مختلف عما هو عليه الحال في تقارير الجهات الحكومية الأخرى التي تقوم وكالات الوزارات، أو مديريات فروعها بتنفيذها ضمن هياكل إدارية متسلسلة.

وتابعت في هذا السياق أن رأي الوزارة في قرارات مجلس الشورى وما تم بشأنها هو جزءٌ لا يتجزأ من أصل التقرير، ولا يقل أهميةً عن باقي محتواه كونه ينفذ العديد من قرارات المجلس التي نصت على أن تقوم وزارة الخارجية بتضمين تقاريرها السنوية إيضاحًا لما تم بشأن قرارات مجلس الشورى السابقة التي وافق عليها المقام السامي، وبُلّغت للوزارة.

واشارت هدى الحليسي إلى أن اللجنة تستحضر دائماً في دراستها لتقرير الوزارة توجيهات ولاة الأمر -حفظهم الله- لكبار المسؤولين في الوزارة، وخصوصاً سفراء خادم الحرمين الشريفين القاضية بتقديم كافة الخدمات، والرعاية، والاهتمام بالمواطنين السعوديين في الخارج، لافتة النظر إلى جملة من القرارات السابقة التي أصدرها المجلس حول هذا الشأن، ومنها: القرار رقم (٢٩/٦٤) وتاريخ ١٤٣١/٦/١٧هـ والقرار رقم (١٤/٢٤) وتاريخ ١٤٣٣/٤/٢٥هـ، والقرار رقم (٧٥/١٨٤) وتاريخ ١٤٣٤/٢/١٠هـ، والقرار رقم (٢٦/٤٦) وتاريخ ١٤٣٥/٥/١هـ.

الخارجية بصدد إنشاء مركز اتصال موحد يُعنى بإدارة تنظيم بلاغات المواطنين الطارئة

وتابعت الحليسي أن الوزارة أفادت أنها بصدد إنشاء مركز للاتصال الموحَّد، ومركزه في مدينة الرياض يعمل في مرحلة أولى كمركز للطوارئ، ويُعنى بإدارة تنظيم عملية بلاغات المواطنين الطارئة من وقت استقبالها، وإحالتها إلى البعثات السعودية في الخارج، وصولاً إلى معالجتها في حينها، ومتابعتها من قبل المسؤولين السعوديين في تلك البعثات وديوان الوزارة، وكذلك معاملة الطلبة المبتعثين في الخارج الذين تعرضوا للوفاة، أو القتل، أو العجز بسبب أعمال إرهابية، أو إجرامية. معاملة مندوبي الوزارة والموظفين والعسكريين.

الشورى يدعو (واس) إلى قياس مدى مواكبتها للأحداث

دعا مجلس الشورى وكالة الأنباء السعودية إلى تطوير مؤشرات أدائها لقياس مدى مواكبتها للأحداث المحلية والإقليمية والعالمية، وتطبيق التقنيات الحديثة في ذلك.

كما دعا المجلس الوكالة إلى تطوير نظام إداري عصري للمسارات التدريبية المتخصصة للعاملين في الوكالة بما يضمن اكتساب الخبرات وتطوير الأداء.

جاء ذلك في قرار أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والخمسين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٤٣٨/١/٣٠هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ؛ وذلك بعد أن ناقش المجلس تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن التقرير السنوي لوكالة الأنباء السعودية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور أحمد الزيلعي.

وكان عدد من الأعضاء قد أبدو ملاحظاتهم على تقرير الوكالة بعد أن استمعوا لتقرير اللجنة وتوصياتها، حيث رأى أحدهم أن دور وكالة الأنباء السعودية لا يزال تقليديًا، ولا يزال تعاملها مع الخبر تعاملاً تقليدياً، وكذلك صياغة الخبر صياغة مجردة، وخالية من نقل الأحداث بشمولية وبسرعة كافية، مضيفاً أن المتابع لا يجد للوكالة دورًا في نقل كثير من الإنجازات والأنشطة التي تتحقق في المملكة؛ ولا في إيصال هذه الأخبار والمعلومات إلى كافة أنحاء العالم.

وطالب العضو وكالة الأنباء السعودية بأن تكون أكثر فاعلية وأكثر تواكبًا مع الأحداث والتنمية ومع الرؤية التي تسعى المملكة إلى تحقيقها، مشيراً إلى أن المبالغ التي تصرف سنوياً على الوكالة ليست قليلة، وبالتالي يجب أن تنعكس على القيمة الإعلامية للمملكة، على المستويات المتعددة.

وأكد العضو ضرورة أن تضع وكالة الأنباء السعودية لنفسها استراتيجية واضحة وخطة إعلامية طموحة، وأن تسعى إلى توظيف مواردها التوظيف الكفء، وأن تبتعد عن الممارسات التقليدية الإعلامية وتنتهج الممارسات الحديثة في صياغة الأخبار والتقارير، والعمل على دراسة نفسية المتلقي، حتى نستطيع أن ننقل مواقفنا وإنجازاتنا نقلاً حقيقياً يعكس ما تحقق في المملكة سواء للمواطن أو لمن هو خارج المملكة.

ورأى عضو آخر أن تقرير الوكالة شحيح، ومختصر جداً، ولا يحوي أي صعوبة من الصعوبات التي تواجهها، كما أن المقترحات لم تكن بقدر الطموح الكافي، واقترح أن تؤكد اللجنة على الوكالة بأن تنتهج نهجاً أكثر استراتيجية وأكثر وضوحاً وأكثر تحقيقاً لرؤية المملكة.

بدوره تساءل أحد الأعضاء عن أسباب عدم ذكر التقرير لأي إنجازات للوكالة، وعن ما إذا كانت هناك استراتيجية لتحقيق الرسالة والأهداف والرؤية تشتمل على إيضاح متطلبات وزمن تحقيق هذه الأهداف؟، مضيفاً أنه إن لم تكن هناك استراتيجية تفصيلية فلا يمكن تطوير هذه المؤشرات التي ينبغي أن تبنى داخل الاستراتيجية.

ورأى عضو آخر أن ضخامة عدد موظفي الوكالة البالغ (٧٠١) موظف، منهم (٨٩) موظفًا غير سعودي، ومن بين الموظفين السعوديين على نظام العقود، مطالباً الوكالة بأن تفصل في ذلك وتوضح مدى تواؤم هذه الكفاءات مع متطلبات الوكالة.

وتطرق آخر إلى مشاكرة وكالة الأنباء السعودية في المؤتمرات والمعارض، وتسال عن الفائدة من تلك المشاركات والمبالغ التي صرفت عليها. كما تساءل عن الأهداف من الاتفاقيات التي عقدتها الوكالة مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني؟ وما مدى تفعيلها؟.

وقال أحد الأعضاء: إنه كان من المؤمل أن تموّل الوكالة ذاتها كما هو حاصل في وكالات الأنباء الأخرى، وذلك من خلال جذب الأخبار المهمة والاشتراك فيها. ولا حظ ضعف عدد المشتركين في الوكالة حيث وصل إلى (٥٦) اشتراكا من قبل الجهات والأفراد، إلى جانب ضعف الإعلانات على الموقع الالكتروني للوكالة التي لم تتجاوز خمسة إعلانات، وتساءل عن السبب في تدني الطلب على الاشتراك أو الإعلان على الموقع.

وأضاف العضو أن تقرير الوكالة لم يوضح الدخل المتحقق، ولم يوضح كيف يتم التصرف في هذه المبالغ، وما هي إجراءات زيادة هذا الدخل لتحقيق جزء من تمويل تكاليفها ذاتيًا؟.

من جانبه أشار أحد الأعضاء إلى أن وكالة الأنباء السعودية (وكذلك وزارة الثقافة والإعلام) لم تؤد دورها في هذه الظروف والأحداث التي نعيشها، مضيفاً أنها لا تزال دون المأمول.

وتابع العضو إننا لم نستغل وكالات الأنباء العالمية ولا الكتاب ليتحدثوا عن المملكة العربية السعودية والأحداث التي ألمت بها، بينما استغلت إيران المنابر في العالم بالكذب والبهتان رغم أننا على حق.

وزاد العضو: "نحن لا نريد أن نكذب مثلهم ولا نريد أن نتحدث عن أنفسنا؛ لأننا حين نتحدث عن أنفسنا لن يستمع إلينا الكثير، لكن يجب أن نستعين بالآخرين، من كتاب وإعلاميين ومنابر إعلامية عربية وعالمية، لكي نوصل رأينا إليهم".

وطالب العضو بتطوير وزارة الثقافة والإعلام عمومًا ووكالة الأنباء السعودية خصوصًا، كما طالب بحضور معالي وزير الثقافة والإعلام ومدير وكالة الأنباء السعودية للمجلس للحديث عن خطط الوزارة والوكالة.

وبعد انتهاء مداخلات الأعضاء أوضح رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار الدكتور أحمد الزيلعي وجهة نظر لجنته بشأن ما طرحه بعض الأعضاء من ملحوظات وتساؤلات، مبينًا أن التقرير السنوي للوكالة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ قد غطى كل ما لاحظه الأعضاء، وقد أكدنا عليه، وهذا هو التقرير الثاني للوكالة بعد استقلالها عن الوزارة، واشار إلى انتقال وكالة الأنباء السعودية إلى مقرها الجديد الذي تم تزويده بالكثير من الإمكانات التي ستسهم في تطوير آداء الوكالة على كافة المستويات.

الشورى يدعو وزارة الإسكان إلى إيضاح الالتزامات المالية التي ستترتب على مستحقي منتجات الإسكان

م. مفرح الزهراني
رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات

طالب مجلس الشورى وزارة الإسكان بتوضيح الالتزامات المالية التي ستترتب على مستحقي السكن، لأي من منتجاتها، وإعداد جدول زمني يوضح المتحقق من المستهدف الكمي في خطة التنمية العاشرة سنويًا.

وشدد المجلس على ضرورة إنجاز الوزارة هيكلها التنظيمي، وهيكلة فروعها، ودليل السياسات والإجراءات المنظمة لعملها، وإعداد قاعدة معلومات إسكانية ربع سنوية تكون متاحة للجميع لتشمل المبيعات، والأسعار، والشواغر، في قطاع الإسكان، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

إعداد قاعدة معلومات إسكانية ربع سنوية تكون متاحة للجميع

كما طالب المجلس وزارة الاسكان بإسناد تطوير الأراضي للمطورين العقاريين بالإضافة للتخطيط والبناء ضمن مشروع الشراكة مع القطاع الخاص في إطار مفهوم التطوير الشامل.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس خلال جلسته العادية السابعة والخمسين، التي عقدها يوم الأربعاء الموافق ١٨ / ١ / ١٤٣٨هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، التي تلاها رئيس اللجنة المهندس مفرح الزهراني، حيث أوضح اللجنة ستعقد لقاءً مع مندوبي الوزارة قريبًا لمناقشة المخرجات المتوقعة في ظل رؤية ٢٠٣٠.

وبشأن ما ورد بأن الصحة والتعليم والسكن أهم ما يجب أن تؤمنه الدولة وبالذات لذوي الدخل المحدود، إضافةً إلى أهمية المناطق الساحلية لإقامة مدن جديدة متوسطة الحجم لتخفيف الضغوط على المناطق الحضرية الكبرى، قال رئيس اللجنة: إن ذلك هو أحد أهم محاور لائحة الاستحقاق التي وضعتها الوزارة، وأقرها مجلس الوزراء، وتحديدًا أن يكون لذوي الدخل المحدود أولوية في الحصول على المنتجات السكنية.

وبشأن ما طرحه بعض الأعضاء بأن الفجوة الإسكانية ليست مشكلة وإنما هي فرصة، وأن هناك حاجة ماسة لتنظيم سوق العقار، وأن مشكلة عدم القدرة على التملك هي الأساس، وأن هناك حاجة للشفافية وتبسيط الإجراءات ليكون السوق جاذباً للاستثمارات المحلية والعالمية، وأن هناك حاجة لتيسير الإجراءات للمطورين، أشار رئيس اللجنة إلى أن الشق الأول من الملحوظة حيال التمكين هو أهم المحاور التي تسعى اللجنة لتحقيقها من خلال مراجعة لائحة الاستحقاق التي ستراجعها اللجنة مع الوزارة في ورشة عمل تخطط اللجنة حاليًا لإقامتها.

وعن ما طرحه بعض أعضاء المجلس عن أن توفير السكن ليس من واجبات الدولة الدستورية، وأنه من معايير الاستقرار السياسي، وأن نسبة التملك هي (٤٧٪)، وأن الإبقاء عند هذا الحد هو إنجاز في حد ذاته، وأن الهدف هو رفع المستوى إلى (٥٢٪)، وأن عددًا من الدول تصل نسبة التملك للسكن اللائق فيها إلى (٦٥٪)، والمطالبة بتحويل صندوق التنمية العقارية إلى مؤسسة مالية ذات مرونة أعلى، أفاد مفرح الزهراني أن اللجنة تدرس التوسع في خيارات التمويل العقاري، علمًا بأن لوزارة الإسكان ما يقارب (٦٤) خيارًا سكنيًا شاملة العديد من البدائل التمويلية، وستتم مناقشتها مع الوزارة خلال الفترة القادمة أثناء الالتقاء بمندوبي الوزارة.

انقاذ « الأمم المتحدة » من هيمنة الكبار ؟!

أ. د. صدقه يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى السابق

كان محبو السلام في العالم وما زالوا يأملون أن تسعى كل الدول لتحقيق مصالحها المشروعة، دون مساس بالقيم الإنسانية والأخلاقية التي يثمنها الجنس البشري بصفة عامة، وأن تحرص الدول الكبرى بخاصة على تحقيق ولو الحد الأدنى من العدالة الدولية، على الساحة السياسية الدولية ، التي تتصدرها. وفي الوقت الراهن، نجد أن الولايات المتحدة في صدارة هذه الساحة، بل أنها تتسيدها مؤقتًا، وإلى حين. فلو تدوم لأحد ما وصلت لها. وهذه الدولة تدعى - كما هو معروف - أنها حامية العدالة، وحاملة مشعل الحرية والمساواة، وقلعة الديمقراطية.

وكانت تحاول جهدها إقناع العالم بأنها الدولة المثلى الأولى، في التاريخ البشري قاطبة. ولكن سرعان ما تبين – مع الأسف – أن أغلب هذه المفاخر هي مجرد ادعاءات يتخفى وراءها وحش إمبريالي كاسر. ولا يجوز– في الواقع – إنكار ما كان وما زال لأمريكا من إسهامات رائعة في مسيرة الحضارة الإنسانية. كما إنها أحد أعرق الدول في تطبيق مبادئ الحرية والعدالة والمساواة في الإطار الديمقراطي، ولكن داخلًا بصفة أساسية. أما على الساحة الخارجية ، فإن أمريكا كثيرًا ما كانت تعمل ضد هذه المبادئ السامية، وضد انتشارها في بعض أنحاء العالم. مما جعل هذه الدولة العظمى– خاصة الآن – مثال على الدول التي تدعى أشياء وتفعل عكسها.

ونتيجة للدور الكبير الذي تلعبه الدولة العظمى عادة في العلاقات الدولية، فإن ما تفعله ينعكس على شتى أرجاء العالم، سواء بالإيجاب أو السلب. ومنذ تسنم الولايات المتحدة القطبية العالمية منفردة، لم تتحسن أحوال العالم بصفة عامة . أخذت قيمه الطيبة تتآكل، وفي أغلب جوانب الحياة . أما سياسيًا، فقد حدثت مآس وأخطاء فادحة جعلت كفة السلبيات ترجح كثيرًا على ما كان هناك من إيجابيات.

ومن الأمثلة البارزة على هذا التدهور السياسي، تراجع دور الأمم المتحدة، وتحول هذه المنظمة الأممية الأكبر إلى مجرد أداة وهراوة في يد الجبروت الأمريكي . فقد اختطفت الولايات المتحدة ، ودول كبرى أخرى، هذه المنظمة، وجعلت منها رهينة تستخدمها - متى شاءت - ضد هذا الطرف الدولي أو ذاك، تحقيقًا لحاجات غالبها استعماري. سخرت « الأمم المتحدة »، لتصبح « وسيلة » من وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدول كبرى، بشكل فاضح، وكأن هذه المنظمة مجرد دائرة تابعة لوزارات الخارجية بتلك الدول، وفي مقدمتها أميركا التي تعاقب عبرها هذه الدولة، أو تكافئ تلك دون تحرى لأبسط مبادئ العدالة، بل وبما يخدم فقط مصالح خاصة تنسب لأمريكا في المدى القصير، تخص فئات أمريكية محدودة .

وكان يفترض أن تكون هذه المنظمة هي الحارس الأمين والنزيه لأمن وسلامة العالم، تعمل بأقصى ما يمكنها لإقرار السلم والأمن الدوليين، على أسس عادلة وايجابية. ولكن أمريكا وربيبتها إسرائيل بخاصة حولا هذه المنظمة إلى اتجاه معاكس، وجعلاها أداة كثيرًا ما تقر الظلم، وتبرر العدوان والحصار والقتل. وكان العالم العربي - ومازال - هو أكثر المناطق تضررًا في العالم من هذا الظلم، وما تفرع عنه من مغالطات ومعايير مزدوجة، وذرائع عجيبة.

إن العالم في أمس الحاجة إلى منظمة تجمع شمله، وتعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين، وتدعم التعاون الدولي، بما يخدم المصلحة البشرية. ولكن هيمنة قوى بعينها على هذه المنظمة، وتسخيرها لخدمة أهدافها ، بدلًا من رعاية المصلحة العالمية، يلغي الغاية السامية من وجودها، ويحولها إلى أداة لظلم وقهر بعض الشعوب.

لابد إذًا، من تحرك عالمي لوقف السيطرة الغاشمة سواء صدرت من أمريكا أو من غيرها. وباستطاعة القوى الكبرى، أو ائتلاف من هذه القوى، وقف هذا التجاوز. فما يجرى ليس في صالح أي منهم ، ناهيك عن أن يكون لصالح العالم ككل. كما أنه حري بالمجموعات الإقليمية المختلفة أن تعلن رفضها لهذه السياسات، وتتخذ عملًا يؤكد امتعاضها، كأن تنسحب جماعيًا، أو فرديًا من المنظمة ، احتجاجًا على استمرار خضوع هذه المنظمة العالمية لهيمنة تجعل تحقيقها لأهدافها الأصلية (السامية) في عداد المستحيلات.

وقد انصبت مطالب إصلاح هذه المنظمة على معظم بنود ميثاقها، وبخاصة ما يتعلق بصلاحيات مجلس الأمن الدولي، وأيضا العضوية، والتصويت فيه، وكذلك مجلس الوصاية، وبقية أجهزة الأمم المتحدة. إضافة إلى تعديل وتوضيح كثير من بنود « الفصل السابع » الذي كثيرًا ما اتخذ مطية ضد هذه الدولة أو تلك.

كما تضمنت هذه المطالب ضرورة نقل مقر هذه المنظمة إلى بلد محايد مناسب لا يعمل - ولا باستطاعته أن يعمل - على الهيمنة على هذه المنظمة، بما يخدم مصالح خاصة فيه، ويلغى بالتالي الغرض الذي أنشئت المنظمة من أجله ، مستغلًا وجود المقر فيه. وسبق أن اقترحت عاصمة مالطا مدينة « فاليتا » لتكون هي مقر الأمم المتحدة ، لموقعها، وصغرها. ويمكن إحياء هذه الفكرة الآن، أو اقتراح مكان مناسب آخر، بدل نيويورك. ولكن الأهم هو أن يعدل دور وسلوك هذه المنظمة فالعالم الآن في أمس الحاجة لهذه التعديلات، وبأسرع ما يمكن و قبل فوات الأوان.

الشورى يطالب مصلحة الجمارك بقصر المعاينة اليدوية على حالات الشك وسرعة البت في القضايا الجمركية

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والأربعين التي عقدها يوم الأربعاء الموافق ١٧ / ٩ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، مصلحة الجمارك بقصر المعاينة اليدوية على حالات الشك، بعد إجراء الفحص الإشعاعي.

ودعا المجلس مصلحة الجمارك إلى اتخاذ التدابير اللازمة للبت في القضايا الجمركية بما يضمن عدم تأخرها، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

وجدد المجلس التأكيد على قراره السابق بشأن أهمية تقيد مصلحة الجمارك العامة بإعداد تقاريرها السنوية وفقاً لما نصت عليه المادة (٢٩) من نظام مجلس الوزراء، وقواعد إعداد التقارير السنوية الصادرة بالأمر السامي التعميمي ذي الرقم (٧/ب/٢٦٣٤٥) والتاريخ ١٩ / ٢ / ١٤٢٢هـ.

جاء ذلك في قرار أصدره مجلس الشورى بعد أن استمع خلال الجلسة لوجهة نظر اللجنة المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي طرحوها أثناء مناقشة التقرير السنوي للمصلحة للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ في جلسة سابقة، تلاها نائب رئيس اللجنة الأستاذ محمد الرحيلي، حيث أوضحت اللجنة فيما يتعلق بفاعلية أجهزة الفحص، وإجراءات التفتيش، وقصر المعاينة اليدوية على حالات الشك، أن تقرير المصلحة تضمن في الفصل الثامن قائمة تحتوي على ما قامت المصلحة بتوفيره من تقنيات، وأجهزة حديثة للمنافذ الجمركية، وأن هذه الأجهزة الإشعاعية (السينية) من الأجهزة المتطورة والحديثة والمستخدمة عالميًا.

واشارت اللجنة إلى أنه بالممارسة العملية أثبتت فاعليتها في الحد من عمليات التهريب، فضلاً عن أن استخدامها يسهم في معالجة ظاهرة تأخر البضائع وتكدسه، وهي التي دائماً ما يضعها المجلس في مقدمة اهتماماته، ويصدر بشأنها العديد من القرارات.

وفيما يتعلق بالغش التجاري والمقلَّد، ودور المصلحة في الحد من ذلك، قال الأستاذ محمد الرحيلي: إن الفصل السادس من تقرير مصلحة الجمارك يبين الدور الذي تقوم به المصلحة للقضاء على مثل هذه البضائع، مبيناً أن المصلحة استعانت بعدد من الشركات الاستشارية المتخصصة للحصول على الإفادات الرسمية من مالكي العلامات التجارية، واللجنة تتفهم ما طُرح حول محدودية دور المصلحة في الحد من تفشي الغش التجاري وانتشار البضائع المقلَّدة.

مجلس الشورى يدعو الصندوق السعودي للتنمية إلى دعم المنتجات الوطنية

الصندوق السعودي للتنمية
The Saudi Fund for Development

دعا مجلس الشورى الصندوق السعودي للتنمية لتخصيص نسبة من القرض أو المنحة، لتقديمها على شكل منتجات وطنية.

وطالب المجلس الصندوق السعودي للتنمية بالعمل على تقديم الدعم الفني كمنتج مرافق للبرامج التمويلية، ووضع معايير الإدارة الاقتصادية للمشروعات التي يمولها.

كما دعا المجلس الصندوق السعودي للتنمية إلى السعي للتنسيق مع صناديق التنمية التابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عند تقديم القروض لتبادل الخبرات، وتقديم القروض المشتركة.

جاء ذلك خلال الجلسة العادية الرابعة والخمسين التي عقدها مجلس الشورى يوم الثلاثاء الموافق ١٧ / ١ / ١٤٣٨هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وذلك بعد أن استمع لوجهة نظر اللجنة المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم حيال التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، التي تلاها نائب رئيس اللجنة الاستاذ محمد الرحيلي.

وكانت اللجنة المالية قد قدمت للمجلس وجهة نظرها تجاه ما طرحه عدد من الأعضاء من مقترحات وملحوظات أثناء مناقشة التقرير السنوي للصندوق في جلسة ماضية، ففي ردها على ما أكد عليه بعض الأعضاء بأهمية إبراز دور الصندوق من خلال سياسة إعلامية محددة، اشار نائب رئيس اللجنة إلى القرار الذي صدر عن المجلس بالرقم (٢٤/٣٩) والتاريخ ١٤٣٦/٦/٤هـ؛ حيث نصت الفقرة الأولى منه: «على الصندوق وضع خطة إعلامية تهدف إلى إبراز دور المملكة في دعم وإقامة المشروعات التنموية لدى شعوب الدول المستفيدة منه».

كما أوضح الرحيلي أن هناك تنسيقًا شاملاً بين الصندوق، وهيئة تنمية الصادرات، مشيراً إلى أن مدير عام برنامج الصادرات بالصندوق هو عضو في مجلس إدارة هيئة تنمية الصادرات، وينسق البرنامج - حاليًا - مع الهيئة في إعدادها لخطة وطنية شاملة للصادرات الوطنية.

وأضاف أن الصندوق يقوم بتمويل مشاريع المنح الإنمائية التي تصدر توجيهات عليا بتمويلها، وكذلك دفع مساهمات المملكة في المؤسسات المالية والإنمائية الدولية خصمًا من احتياطاته التي تشكّلت من صافي الأرباح السنوية من نشاطه في مجال تمويل المشاريع الإنمائية، وتمويل، وضمان الصادرات الوطنية، ومن العوائد الاستثمارية المتراكمة خلال عمر الصندوق.

مجلس الشورى يطالب وزارة العدل بتطوير وتحديث خطابها العدلي ليتناسب مع مستجدات العصر

د. فالح الصغير
رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

طالب مجلس الشورى وزارة العدل بالعمل على تطوير وتحديث خطابها العدلي ليتناسب مع مستجدات العصر، وتفعيل التنسيق مع وزارة الثقافة والإعلام وهيئة حقوق الإنسان ووزارة التعليم لتنفيذ برامج تثقيفية وتوعوية للنساء بحقوقهن الشرعية والقانونية.

كما طالب وزارة العدل بمراعاة توافر البيئة العدلية في المباني المستأجرة، والعمل على تحقيق الاستقرار الوظيفي للقضاء، مؤكداً على قراره السابق الذي ينص على "الإسراع في تأسيس صندوق النفقة"، ودعا المجلس الوزارة إلى أن تعهد إلى القطاع الخاص بمزيد من الأعمال الإجرائية، ودراسة أسباب تعثر مكاتب المصالحة ومعالجتها، كما دعا إلى دعم الوزارة في استقطاب الكفاءات لمشروعات التطوير التقني والإجرائي والموضوعي بالقطاع العدلي، وتذليل الصعوبات لتطبيق السجل العيني للعقار في كافة مناطق المملكة خلال سنتين.

تذليل صعوبات تطبيق السجل العيني للعقار في كافة مناطق المملكة خلال سنتين

وطالب المجلس في قراره الوزارة بحث المحاكم العامة والجزائية والأحوال الشخصية على سرعة البت في القضايا وتوفير احتياجاتها المادية والبشرية والفنية.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والخمسين، التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٣/ ١/ ١٤٣٨هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ؛ بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور فالح الصغير.

وأوضحت اللجنة فيما يتعلق بتساؤلات بعض الأعضاء عن الخطوات التي اتخذتها الوزارة تجاه قيام المحاكم المتخصصة (التجارية – العمالية– الأحوال الشخصية)..إلخ حتى تتمكن من أداء عملها بالشكل المطلوب، أن الوزارة تعمل حالياً بالتنسيق مع الجهات المعنية (ديوان المظالم– ووزارة العمل) على آليات نقل هذه المحاكم إلى وزارة العدل، واتخاذ كل ما يلزم من خطوات تحقق هذا الغرض، ومنها قيام المجلس الأعلى للقضاء حسب الاختصاص بإصدار قرارات افتتاح هذه المحاكم، ومن ثم الاتفاق مع تلك الجهات على الخطوات النظامية، والفترة الزمنية، والخطة المستقبلية لضمان انتقال هذه المحاكم وفق الخطط المرسومة.

وأضاف الدكتور فالح الصغير إن الوزارة وقعت مؤخرًا وثيقة سلخ الدوائر الجزائية والمحاكم، والدوائر التجارية بكل درجاتها، والتي تعمل حالياً تحت مظلة ديوان المظالم إلى القضاء العام؛ وسيتم نقل كافة القضايا، والمعاملات إلى جانب نقل جميع القضاة العاملين في تلك المحاكم والدوائر إلى القضاء العام، كما سيتم ذلك وفق جدول زمني محدد لضمان استمرار العمل وانتظامه وفق أعلى مستوى من الدقة والإنجاز.

وبخصوص دور وزارة العدل، وما عملته في مواجهة الحملات الإعلامية الخارجية التي تستهدف القضاء، قال د. الصغير: إن الوزارة أفادت أن هذا الموضوع محل الاهتمام، والمتابعة، والرصد الدائم، وأنها تتابع دوماً كل ما ينشر في هذا الخصوص، ويتم على الفور اتخاذ الإجراءات المطلوبة حياله، كما تعمل الوزارة على التعاون مع الجهات المختصة كوزارة الإعلام، ووزارة الخارجية والجهات المعنية الأخرى، وتزويدها بكل المستجدات لديها، وتوفير كافة المعلومات المطلوبة ووضع كل الحقائق أمام هذه الجهات.

وأضاف أن الوزارة تقوم بالتواصل مع بعض الهيئات الدولية المعنية، واتخاذ كل ما يلزم من خطوات لمواجهة أي جديد في هذا الشأن، وهي على اطلاع وعلى تواصل دائم مع كل ما يستجد في هذا الشأن وتمنح هذا الموضوع أهمية كبيرة وتخصص له عدداً من الخبراء المعنيين في هذا المجال وتبادر باتخاذ كل الخطوات اللازمة وفق اختصاصها.

وبشأن تساؤلات بعض الأعضاء عن نظام العقوبات البديلة، وما استجد بشأنه، قال رئيس اللجنة: إن الوزارة أفادت أنها رفعت مقترحاً للمقام السامي ترى فيه مناسبة أن يُضم مشروع نظام العقوبات البديلة لمدونة الأحكام القضائية، والتي صدر الأمر الملكي رقم (أ/٢٥) وتاريخ ١٤٣٦/٢/٧هـ، بتشكيل لجنة شرعية لإعدادها وهي على وشك الانتهاء حالياً، ونقل رئيس اللجنة عن الوزارة قولها: إن اختيار القضاة وتعيينهم يتم وفق معايير دقيقة يقوم بها المجلس الأعلى للقضاء وتم إيضاحها في التقرير السنوي، مشيراً إلى أن الوزارة أرجعت نقص القضاة رغم زيادة التوسع في استقطاب خريجي كليات الشريعة إلى سببين أولهما التسرب الكبير في السلك القضائي، حيث بلغ مجمل طلبات الإحالة على التقاعد والاستقالة من عام ١٤٣٥هـ حتى ١٤٣٦هـ، ما يقارب ٩٩ طلباً، ويعود السبب في ذلك إلى قلة البدلات المالية، ووجود فرص وظيفية أفضل من حيث المردود المالي، أما السبب الثاني فيكمن في عدم رغبة القضاة في الاغتراب، إلى جانب التوسع في المحاكم المتخصصة ومحاكم الاستئناف، حيث يتوقع ازدياد الحاجة لأعداد كبيرة من القضاة في السنوات القادمة، وحول مدى توفر دراسة تقويمية لمشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء أوضح رئيس اللجنة أن الوزارة أشارت إلى أنها في طور التعاقد مع شركة متخصصة في تقييم الوضع الحالي للوزارة في كافة المحاور، ولكافة قطاعاتها والإدارات التابعة لها، وسيكون هذا المشروع أحد أهم ما ستتم دراسته للوقوف على الوضع الحالي للمشروع، وما يمكن أن يقوم به في مسيرة التطوير.

وفيما يتعلق بجهود الوزارة في سبيل تسهيل إجراءات قضايا النساء في المحاكم، أفاد رئيس اللجنة أن الوزارة شكّلت لجنة لدراسة وضع المرأة في المحاكم من كافة الجوانب وبحثت كل السبل لتسهيل الإجراءات، وتبسيطها أمام المرأة وتقديم كافة الخدمات للمرأة المحتاجة للقطاعات العدلية، وقد أنهت اللجنة المشكلة جميع أعمالها، واتخذت عدداً من التوصيات التي يجري تنفيذها حالياً، كما أن الوزارة عملت على الانتهاء من نظام البصمة الإلكترونية في التعريف بالمرأة، ومن ثمَّ إلغاء ما يسمى بالمعرِّف بشكل نهائي.

انتهاء الوزارة من نظام البصمة الإلكترونية في التعريف بالمرأة

وبالنسبة لصندوق النفقة، ومدى صحة تحويله إلى صندوق وقفي، نقل د. الصغير عن الوزارة قولها: إن الأمر الملكي رقم (١١٨٦٤) الصادر بتاريخ ١٤٣٧/٠٣/٠٥هـ، تضمن قيام وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية بتقديم دراسة شاملة عن التكاليف التشغيلية لصندوق النفقة والموارد المالية له، بما يكفل عدم الاعتماد على الخزينة العامة للدولة، مع النظر في إمكانية إنشاء صندوق وقفي، واقتراح الضوابط والآليات اللازمة لذلك، ورفع ما يتم التوصل إليه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وقد كلفت الوزارة بيت خبرة؛ لإعداد الدراسة وفق أفضل الممارسات العالمية، وسوف يسلّم بيت الخبرة المشروع خلال الفترة القادمة، مضيفاً أن هذا المشروع لا يزال في طور الدراسة والبحث والمراجعة. أما ما يتعلق بما قدمته الوزارة للمرأة في مجال قضاء التنفيذ، فأوضح رئيس اللجنة أن قضايا المرأة محل اهتمام الوزارة في قضاء التنفيذ، ومن ذلك ما اشتملت عليه لائحة نظام المرافعات الشرعية من قضايا طلب رؤية الصغير، وتسليمه، وهي من القضايا العاجلة التي لها خصوصية في التبليغ، والنظر، والتنفيذ، مؤكداً أن هناك تعاون بين وزارة العدل وجمعيات النفع العام في تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة للصغير، حيث يتم التسليم في أماكن مناسبة تتناسب مع خصوصية الأطفال كما أطلقت الوزارة مبادرتها مع وزارة الشؤون الاجتماعية بتوسيع هذه الخدمة لتشمل كل محاكم المملكة من خلال التعاون مع لجان التنمية الاجتماعية المنتشرة في المملكة. واضاف د. الصغير أن الوزارة اعتمدت مؤخراً (لائحة مقدمي خدمات التنفيذ) والتي جاءت في (٣٣) مادة، وشملت اللائحة مقدمي خدمات التنفيذ وهم: مبلغ الأوراق القضائي، ووكيل البيع القضائي، والحارس القضائي، والخازن القضائي، وشركات متخصصة تتولى الإشراف على عملية تسليم المؤجر، والأصول المنقولة، وكذلك مقدم خدمات التنفيذ من القطاع الخاص، وتأتي هذه اللائحة الجديدة تعزيزاً لأعمال قضاء التنفيذ وتطوير آلياته وإجراءاته، وعن ما عملته الوزارة تجاه تقديم محفزات لأعوان القضاة خشية تسربهم من العمل، أوضح رئيس اللجنة أن الوزارة سعت وتسعى بشكل مستمر للمطالبة ببدلات ومحفزات وظيفية لأعوان القضاة، ومنها مطالبة الوزارة بمساواة أعوان القضاة بزملائهم كتّاب الضبط بهيئة التحقيق والادعاء العام الذين يصرف لهم بدل (١٥٪) إلى غير ذلك من المحفزات والبدلات. وبشأن حل مشكلة المقرَّات المستأجرة من خلال شراء مبانٍ جاهزة لسد احتياج الوزارة بشكل سريع، قال د. الصغير: إن الوزارة أفادت أن هذا الخيار هو ضمن الخيارات المطروحة وأنه محل الدراسة، وأن سبب خلو بعض المحاكم في بعض المناطق من القضاة ولفترة طويلة، يعود إلى أن عددًا من المحاكم ظهرت عدم الحاجة إلى تفريغ قاض للعمل بها على وجه الدوام، وأن من المناسب أن ينتدب أحد القضاة أيامًا تتوافق مع كثافة العمل، كما أن المجلس الأعلى للقضاء يعمل من خلال آلية لتوزيع القضاة وافتتاح المحاكم، وبشكل عام تعد الأشهر الماضية من أكثر الفترات استقطاباً لملازمي القضاة. وفيما يتعلق بأن تقرير الوزارة أشار إلى بعض المواعيد الطويلة في المحاكم، وخطة الوزارة لعلاج هذه الظاهرة، أفادت اللجنة أن وزارة العدل تعمل لحل هذه المشكلة من خلال عدة محاور هي تقليل تدفق القضايا، من خلال مكتب الصلح، والتشجيع على التحكيم، وتنظيم الدوائر القضائية إدارياً، وهيكلتها، وتنظيم إجراءاتها بما يضمن تفرغ القاضي لعمله القضائي، وأتمتة الإجراءات القضائية، وتفعيل الخدمات الإلكترونية، وزيادة أعداد القضاة والتوسع في الاستقطاب. كما أفادت الوزارة بحسب رئيس اللجنة أنها ستطلق في القريب العاجل نظام الموثقين والذي يسمح للمحامين وغيرهم بممارسة بعض أعمال التوثيق، وفق خطة تنتهجها الوزارة في تخصيص بعض الأعمال التي يمكن إسنادها للقطاع الخاص، بعد إخضاعها لدراسة وافية.

أما بخصوص حجم التطوير والتجديد والتحديث في أداء كتابات العدل وتبسيط الإجراءات وعن مدى تقييم الأداء الحالي لكتابات العدل، أشار رئيس اللجنة إلى صدور قرار وزير العدل والمتضمن تقويم أداء كتابات العدل وتطوير واختصار الإجراءات بهدف رفع مستوى الأداء وسرعة الإنجاز وضمان سير العمل في كتابات العدل، حيث تضمن عدة محاور أساسية لتحسين الأداء وتطويره.

الشورى يطالب وزارة التجارة بإلزام الوكلاء المحليين بتقديم ذات الضمان الذي تقدمه الشركة المنتجة للسلعة في بلد المنشأ

أ. عبدالرحمن الراشد
رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة

دعا مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة والأربعين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٨ / ١٢ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وزارة التجارة والاستثمار إلى تحديث رؤيتها الإستراتيجية لقطاع التجارة، والإسراع في تحديث الأنظمة التي تختص بتحسين بيئة النشاط التجاري في المملكة.

كما دعا المجلس وزارة التجارة والاستثمار إلى العمل على استقطاب الكوادر النسائية المؤهلة للوزارة، والقطاعات التي تشرف عليها، وطالبها بتحديد ساعات الخدمة في ورش الإصلاح، وإلزام الوكلاء المحليين الذين يقومون بتوزيع منتجات وسلع مصنعة في الخارج بتقديم ذات الضمان الذي تقدمه الشركة المنتجة للسلعة في بلد المنشأ.

جاء ذلك في قرار أصدره المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التجارة والاستثمار (وزارة التجارة والصناعة - سابقًا) للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الاستاذ عبدالرحمن الراشد، حيث أوضحت اللجنة في ردها على تساؤلات بعض الأعضاء عن الجهود المشتركة بين وزارة التجارة والاستثمار والهيئة العامة للغذاء والدواء حول التبليغ والضبط، أن هناك تنسيقًا وتعاونًا بين الوزارة والهيئة في مجالات سحب السلع والمنتجات التي يثبت عدم مطابقتها للمواصفات القياسية أو يُكتشف ضررها على المستهلك؛ حيث إن الوزارة تستقبل البلاغات والتحذيرات التي تصدر عن الهيئة من خلال (مركز الإنذار السريع).

وزارة التجارة والاستثمار
Ministry of Commerce and Investment

وبالنسبة للأسباب التي أدت إلى استمرار ارتفاع أسعار السلع في المملكة، قال رئيس اللجنة: إن المملكة تشهد وفرة في المعروض من السلع والمواد الغذائية والتموينية والاستهلاكية، واستقراراً في أسعارها، مع اتجاه أسعار بعض المواد للانخفاض بنسبة تصل إلى (٢٥٪)، وتعمل الوزارة بشكل مستمر على متابعة ورصد أسعار السلع بالأسواق المحلية، والتحقق من عدم وجود أي ارتفاعات غير مبررة.

وبشأن ما لاحظه بعض الأعضاء بأن هناك ضعفًا في القدرات الإدارية لحماية الملكية الفكرية وعدم تطبيق للأنظمة، أوضح رئيس اللجنة أن اللجنة الخاصة بالملكية الفكرية قامت بتعزيز المشاركة الفعالة لجميع الجهات المختصة، وجدولة جميع الفعاليات الخاصة بها كلٌ بحسب اختصاصه.

أما بشأن أهمية إلزام الوزارة لجميع المؤسسات التجارية بوضع نظام محاسبي وفق معايير تعتمدها الوزارة لمعالجة الاختلالات في السوق المحلية، فقال رئيس اللجنة بأن الوزارة تعمل -حالياً- على دراسة مثل هذا المشروع، وذلك بإلزام جميع المؤسسات التجارية باستخدام نظام محاسبي وفق معايير تختلف بحسب نوع وحجم المنشأة.

وبخصوص ما لاحظه أحد الأعضاء بأن الوزارة حصرت عملها على حماية المستهلك، بينما هناك مهام كثيرة لدى الوزارة يجب القيام بها، لفت الراشد النظر إلى أن الوزارة لديها مهام كثيرة تقوم بأدائها وفق رؤية وبرنامج عمل، ومؤشرات أداء واضحة وشاملة من خلال وكالات الوزارة ووحدات إدارية وفرق عمل متعددة.

الشورى يطالب وزارة الطاقة بمعلومات عن كميات النفط المقدرة والغاز غير التقليدي المكتشفة

وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية
المملكة العربية السعودية

طالب مجلس الشورى وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بتضمين تقاريرها القادمة كميات النفط المقدرة والغاز غير التقليدي المكتشفة، والطاقة الإنتاجية المخطط لها.

جاء ذلك خلال جلسته العادية الخامسة والخمسين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٦ / ١ / ١٤٣٨هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري.

وكان المجلس قد استمع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (وزارة البترول والثروة المعدنية سابقاً) للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الاستاذ عبدالرحمن الراشد، الذي أوضح أن الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة أصدرت في ١٤ / ٥ / ٢٠١٤م ملحقاً للمقاييس والمواصفات الخاصة بانبعاثات ملوثات الهواء من المصادر الثابتة، وبشكل خاص المنشآت التي فيها انبعاثات غازية تتجاوز المليون متر مكعب يومياً. مضيفاً أنه قد تم توجيه كل من شركة أرامكو السعودية وشركة أرامكو لأعمال الخليج بالالتزام بهذه المواصفات والمقاييس فورًا، علماً بأن هذا الإجراء الفني والقانوني أدى إلى الإيقاف الكلي لإنتاج شركة أرامكو لأعمال الخليج.

وأكد رئيس اللجنة أن شركة أرامكو مستمرة في توسيع شبكة مصافي التكرير المحلية والعالمية، وتنفيذ وإنجاز عدد كبير من المشاريع لتعزيز قدراتها في تلبية الطلب المحلي والعالمي على الطاقة، مضيفاً أنه تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية الخاصة بعدة مشاريع لمصافي التكرير، وإنشاء مصفاة جديدة، بحيث أصبحت الطاقة الإنتاجية للمصافي العاملة (مليونين وتسع مئة ألف) برميل يومياً، وتبقى مصفاة جازان التي تحت الإنشاء بطاقة إنتاجية تقدر بـ(٤٠٠,٠٠٠) برميل يوميًا.

ولفت الراشد النظر إلى أن اللجنة درست التقرير بشكل مستفيض، وقدمت توصيتين على التقرير، ورفعت تقريرها للمجلس بتاريخ ١٤٣٧/٥/٢٦هـ، "الأولى" نصت على: "دراسة تحويل وزارة البترول والثروة المعدنية إلى وزارة الطاقة والثروة المعدنية"، وبما أن الأمر الملكي الكريم صدر متوافقاً مع توصية اللجنة بتعديل اسم الوزارة إلى وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، فقد رأت اللجنة مناسبة تعديل التقرير، وإلغاء التوصية لتحققها، وأبقت على التوصية "الثانية"، علمًا بأنه تزامن ورود التقرير السنوي للوزارة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ أثناء مناقشة التقرير السنوي للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، وبما أنه طرأت تعديلات هيكلية بعد التقرير السنوي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ فإن اللجنة رأت الاكتفاء بالتوصية المنظورة أمام المجلس.

شددوا على ضرورة دعم برنامج زراعة الرئة في المستشفى

شوريون يطالبون بالتوسع في خدمات « التخصصي » ودعمه

د. عبدالله العتيبي
رئيس اللجنة الصحية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والخمسين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٤٣٨/١/٣٠هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير اللجنة الصحية، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الصحية الدكتور عبدالله بن زبن العتيبي.

وبعد طرح تقرر اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع، قدم أحد الأعضاء شكره لمركز الملك فيصل التخصصي على قيامه بزراعة الرئة على مستوى المملكة، مضيفاً أن برنامج زراعة الرئة في المؤسسة يعد من البرامج المتطورة على مستوى العالم، ويتميز بتطبيقات حديثة جدًا لأجهزة تروية الرئة المتطورة للمرضى المصابين بالفشل الرئوي.

وتابع العضو أن التقرير يشير إلى أن المركز تمكن من زراعة ٢٠ رئة في عام التقرير، بزيادة قدرها (١٠٠٪) عن العام الماضي، وكانت نسبة بقاء المرضى على قيد الحياة بعد ثلاث سنوات من الزراعة (٦٨٪)، وعدها العضو نسبة عالية جداً مقارنة بالنسبة العالمية البالغة (٦٥٪)، متمنياً التوسع في البرنامج وأن توفر وزارة المالية الدعم المالي لهذا البرنامج.

وقال عضو آخر: إن التقرير ركز كثيرًا على المستشفى والخدمات والنشاطات التي يقدمها بشكل مفصل مطول؛ على حساب مركز الأبحاث رغم أهميته البحثية، ومكانته العلمية المتميزة التي يتبوأها على مستوى العالم، ولم يحظ المركز إلا بصفحات قليلة جداً من التقرير.

مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
King Faisal Specialist Hospital & Research Centre

ولاحظ آخر أن التقرير اختصر موضوع الأبحاث الطبية العلمية اختصاراً مخلاً، مضيفاً أن التقرير لم يقدم إلا معلومات كمية عن الأبحاث والدراسات التي تم نشرها، وأخرى حول مجالاتها، ولم يقدم أية معلومات عن موضوعاتها أو حتى عناوينها.

واقترح العضو على المؤسسة النظر في إمكانية توسيع نطاق عمل مركز التوحد في المؤسسة بحيث يعنى بجميع اضطرابات النمو، مثل: الاضطرابات السلوكية والانفعالية، واضطرابات فرط الحركة والنشاط الزائد.

كما طالب العضو المؤسسة بأن تعيد النظر في سياساتها تجاه التوسع في مجالي التعليم والتدريب، موضحاً أنها توسعت كثيراً في هذين المجالين، الأمر الذي قد يكون على حساب الدور الأصيل للمستشفى، وهو تقديم الرعاية الصحية المتخصصة، وكذلك على حساب المهمة النبيلة لمركز الأبحاث، وهي القيام بالأبحاث الطبية العلمية الأصيلة في المجال الصحي.

ورأى أحد الأعضاء أن أعداداً كبيرة من وظائف المؤسسة التي لا تمثل النشاط الرئيسي للمؤسسة لا تزال مشغولة بغير سعوديين، مضيفاً أن التقرير يشير إلى أن (١٩٪) من الوظائف الإدارية والمالية في مقر

المستشفى بالرياض مشغولة بغير سعوديين، كما أن (٣٢٪) من الوظائف الإدارية المعاونة و(١٨٪) من وظائف المعلومات مشغولة بغير سعوديين، بدون إيضاحات.

أعداداً كبيرة من وظائف المؤسسة لا تزال مشغولة بغير سعوديين

ولاحظ عضو آخر تكرار شكوى المؤسسة في كثير من تقاريرها من ارتفاع الطلب على الخدمات الصحية المتخصصة، كما تشكو في الوقت نفسه من عدم قدرتها على مواجهة الطلب المتنامي على هذه الخدمات بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية لمستشفى الرياض ومستشفى جدة، مطالباً المؤسسة بأن تدرس افتتاح فروع أخرى في مناطق شمال المملكة، وشرقها، وجنوبها، لتقديم خدمات صحية متخصصة لأهالي تلك المناطق وللتخفيف على مستشفيي الرياض وجدة؟.

ولفت آخر النظر إلى أن إجمالي عدد المرضى من مراجعي الطوارئ في المؤسسة في قسميها بالرياض وجدة انخفض من (١٠٥) آلاف عام ٢٠١٠ إلى (٨٧) ألف عام ٢٠١٥م، وفي المقابل ارتفع عدد الأسِرَّة إلى (١٥٨٩) سريرًا عام ٢٠١٥م، مطالباً اللجنة بالتركيز على ما يزيد من الطاقة الاستيعابية لحاجة المواطن إلى الخدمات الصحية في مجال الأمراض المستعصية، ومراجعة الوسائل والسبل اللازمة لزيادة الطاقة الاستيعابية في المؤسسة من خلال البرامج التي ذكرتها الخطة.

وأشاد أحد الأعضاء بالخدمات الطبية المتطورة التي يقدمها المستشفى منذ إنشائه، مما وضع الخدمات الصحية في المملكة على خارطة الخدمات الصحية العالمية، إلا أن العضو استدرك قائلاً: إن المستشفى تواجه الآن تحدياً كبيراً في مواجهة الطلب على الخدمات الصحية التخصصية، داعياً إلى أن يكون الحل في البحث عن مدينة صغيرة أو متوسطة، وتعطى ميزة نسبية بإنشاء مستشفى تخصصي ضخم جدًا يخدم المنطقة بالكامل، ويلحق بهذه المستشفى مركز أبحاث متطور جداً، ومراكز للأبحاث، وكليات للطب، بحيث تكون هذه المدينةُ الطبية الأولى في العالم العربي، إضافة إلى أن هذه المدينة ستكون رافداً للاقتصاد الوطني، وأن يطبق هذا النموذج في كل مدن المملكة، بحيث يكون هناك مدينة تعليمية، وأخرى طبية.

وفي مداخلة مكتوبة لعضو المجلس الدكتورة سلوى الهزاع أوضحت أن مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث احتل المركز الأول في الأبحاث على مستوى المملكة والعالم العربي، وأرجعت سبب انخفاض السعودة إلى أن توحيد الرواتب جعل كثيراً من السعوديين يقدم استقالته من العمل بالمستشفى لطول ساعات العمل.

وفي نهاية المناقشات وافق المجلس على منح اللجنة الصحية مزيدًا من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من ملحوظات ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

تجربتي الشورية

د.أحمد بن سعد ال مفرح
عضو مجلس الشورى السابق

يُسر من يقع عليه الاختيار ليكون عضوًا في مجلس الشورى، وحق له ذلك لأنه شعر بتقدير قيادة الدولة له والتفاتها لجهوده ومسيرته المهنية والعملية والتأهيلية وحتى الاجتماعية، فيدرك أن هناك من يقدر ويراقب الجهود، وهناك من يختار ويمحص ويحرص على أن يتم تمثيل كل شبر من الوطن في تشكيلة المجلس! إنه فخر واعتزاز أن كان أسمي ضمن تشكيلة الدورة الرابعة للمجلس، وقد اختلطت مشاعري حينها فأنا مقبل على تنفيذ مشروعات مهنية في مجال عملي بوزارة التعليم، وها هي فرصة ذهبية ونداء وطني سامي حل ببابي، ولا مجال للاعتذار أو حتى للتردد. بدون شك إنه يجب أن يزيد العطاء ويبرز الحضور وتتعاظم المسؤولية ، فلا يمكن أن يكون العضو تحت القبة إلا بعد أداء القسم؛ وما أعظمه من قسم وما أثقلها من أمانة ! أديت القسم الأول أمام الملك فهد بن عبدالعزيز - يرحمه الله - ، أرتعد بدني واهتزت أركانه وأنا اتلو كلمات القسم، ولك أن تتأمل كل كلمة فيه لتدرك عمق وحجم الأمانة الملقاة علينا.

تحت القبة، أنت تنظر للوطن من ذلك المقعد الشوري، وأنت تترك خلفك حظوظ النفس وتتناسى رغابتك الشخصية، أنت بين قامات من علماء وخبراء ومفكرين أفذاذ لا مجال معهم وبينهم لطيش العبارة و لا مكان لركاكة الأسلوب ولا تقدير لصاحب النظرة الضيقة ! تحت القبة الشورية الوطن كله بين عينيك، فالمواطن ينتظر صوتك لإيصال حاجاته ومعاناته، والمسؤول يخشى سهام نقدك ويبرر إخفاقات قطاعه، وزملاء مهنتك وعملك يتوقعون تمثيلًا مشرفاً منك لهم، وأسرتك تراقب تفاعلك ومشاركتك، والإعلام يرصد حركاتك وعباراتك، والقيادة تتطلع لإنجازاتك والوفاء بوعدك! كل هذه ماثلة أمامك بشكل يومي سواء وأنت تراجع تقرير وزارة أو تعد لمداخلة أو تتأهب للتصويت على قرار أو تفكر في صياغة نظام جديد أو تعديل أخر نافذ وفقا للمادة الثالثة والعشرين! هذه المادة التي تعد بمثابة المدخل الواسع لتقديم الاقتراحات وهي بمثابة السقف الأعلى لعضو المجلس لتفعيل دوره التشريعي والبرلماني. وقد استفدت منها وزملاء كثر في اقتراح العديد من الأنظمة الجديدة واقتراح تعديل على مواد بعض الأنظمة القائمة. إنها تعطي العضو الحق التشريعي، هذا بالإضافة إلى التوصيات الإضافية التي تعطي العضو الحق الرقابي لاقتراح ما يرى حول تقارير الجهات الحكومية من القضايا التي قد تكون فات على اللجنة ادراجها ضمن توصياتها لأسباب أو أخر.

إن نظام المجلس واللائحة الداخلية وقواعد العمل أتاحت مجالًا رحبًا للعضو لممارسة مهامه، وما يلزم تطويره في هذا الشأن هو إعادة النظر في إلزامية قرارات المجلس (على المستوى الرقابي) وفقا لآلية مماثلة للمادة السابعة عشره من نظام المجلس والخاصة بالتباين حول الأنظمة بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى (على المستوى التشريعي).

يخطىء من يظن أن المجلس استراحة ماتعة أو أريكة متقاعد وثيرة أونزهة يسيرة؛ إنه مقعد ساخن بكل ما تعنيه الكلمة، ومن ظن غير ذلك فسوف يلسعه المقعد الأزرق بتعاظم سخونته والتي قد لا تحتمل مع مرور الأيام .

ثلاث دورات هي تجربتي في المجلس - بفضل الله ثم بثقة قيادة وطني- أعتبر الأولى منها محطة تعلم مكثف وإثبات وجود ممنهج، أما الثانية فهي دورة إنتاج متمرس ومدروس، والثالثة دورة نضج برلماني وترشيد فكري وروية وحكمة، تعلمت في تلك الدورات ما لا يحصى وصقلت العديد من المهارات، اطلعت

على الكثيرمن قضايا الدولة وقدرت إمكاناتها وإبداعات الحكومة وتفهمت التحديات والمعوقات التي تواجهها، وتلمست في المقابل طموح وتطلعات المواطن الذي يريد كل شيء دون النظر فيما يحول بينه وبين تلك التطلعات من معوقات والتي لا يدركها العضو ولا يستطيع أحياناً أن يذكرها أو يفصل فيها. تعلمت ضرورة ألا ترفع سقف التوقعات بتوصيات أو أفكار عاطفية تهدف لدغدغة مشاعر المواطن فحسب لتقول له إنك موجود؛ وحتى لا تقع في فخ النقد الجائر أو توقع الحكومة في حرج وأنت تعرف وضعها من كل زاوية وجانب، فليس كل ما يعرف يقال. تعلمت قيمة الإنصات والإصغاء واحترام الرأي الأخر حتى إن لم يكن ينسجم مع وجهة نظري، مرات أعزم بالتوصيت ب "لا" على توصية ما وبعد المناقشة يتبين لي الأمر أكثر وتنجلي الصورة فأصوت ب "نعم" والعكس صحيح.

تتلمذت في لجان المجلس المتخصصة والخاصة وأيقنت أن العمل الحقيقي هو في اللجان، فهي مطبخ القرارات وفيها يكون العطاء وعلى طاولاتها المختلفة تطرح الرؤى وتتصارع الأفكار وتنقسم وتتفق وجهات النظر فتخرج توصيات اللجنة ناضجة مستوية يناقشها المجلس تحت القبة ويثق بها ويتبناها، ولا تهمل اللجنة رأي الأقلية وهذا حق مكتسب لكل عضو فيشفع رأي الأقلية -إن وجد- برأي اللجنة وتطرح جميعًا على المجلس للنقاش وهو الفيصل؛ إما بتأييد اللجنة أو الأقلية وبالتصويت ينتهي الأمر. أنصت إلى وزراء أتوا إلى المجلس بمعانتهم ورؤاهم وتطلعاتهم وعلمت حجم الرغبة في تحسين كل حال وتطوير كل جزء في هذا المرفق أو ذاك ، ويكون النقاش الشفاف معهم وينتج عن ذلك ما يتخذه المجلس من قرار حيال تقرير الجهة.

رئاسة اللجنة بالمجلس مسؤولية مختلفة، رئيسها معني بالدعوة لعقد الاجتماعات وإدارتها ومتابعة صياغة التقارير والوقوف على منبر المجلس لتقديم التقارير، ويا لها من تجربة ترتعد منها ولها الفرائص، تختلف عن وقفة محاضر أو رئاسة جلسة علمية في مؤتمر أو تقيم ورقة عمل في منتدى، أنت هنا تقف أمام النخبة تحت القبة بهيبتها وأنت تحت القسم وتقدم تقرير اللجنة والذي قد تكون معارضاً لبعض ما ورد فيه، غير إنها المسؤولية!.

الدبلوماسية البرلمانية مجال رحب بالغ الأهمية يتم تفعيلها من خلال لجان الصداقة مع البرلمانات والمجالس النيابية في العالم، شرفت بالمشاركة في عضوية لجنتين وقمنا بزيارات عدة لدول منها اليابان وسنغافورة وإندونيسيا والأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا بالإضافة إلى مصر ولبنان وغيرها، يتم الإعداد لكل زيارة بمهنية عالية حيث يتم تحديد الجهات والمسؤولين الذين سوف تتم مقابلتهم وتحدد محاور الاجتماعات والموضوعات والقضايا التي تهم المملكة ويتم توزيع الأدوار بين الأعضاء وفقا للاختصاص والخبرة والاهتمام، وبعد كل زيارة ترفع التوصيات للمقام السامي الكريم.

لمست الدور الكبير الذي تقوم به الدبلوماسية البرلمانية ومدى فاعلية اجتماعاتها ولقاءتها مع المسؤولين في تلك الدول أثناء زيارتهم لنا أو زيارتنا لهم، ولمست المرونة وحرية التحرك التي نتمتع بها لإيصال وإيضاح مواقف المملكة في الكثير من القضايا بعيدًا عن الحرج السياسي الرسمي للمملكة.

خدمات وإدارات المجلس على اختلافها خلية نحل تعمل لا تكل ولا تمل، فهذا مناول الأوراق، وذاك مختص التقنية والتوثيق، وذاك الاستشاري يشاركوننا القاعة الرئيسية في كل جلسة لخدمة الجلسة وتوفير احتياجاتها آنيا، وذاك مكتب الخدمات الذي يوفر للأعضاء خدمات متميزة في كل جهة خارج المجلس، وهذه شؤون الاعضاء والإدارة المالية والشعبة البرلمانية والعلاقات والإعلام والمراسم والدراسات والتوثيق وغيرها تحيط بالعضو وتلبي احتياجاته. أما سكرتير العضو فهو الزميل المرافق لمدة الدورة يعمل ليل ونهار ينفذ التوجيه ويعد الأوراق ويبحث عن كل ما يساند العضو ويوفر له الوثائق والمعلومات، وبالطبع يختلفون باختلاف الخبرة والتأهيل.

فشكرًا لكل عامل وإداري وفني ومختص ومستشار وإعلامي في المجلس على جهودهم الرائعة، كنت أود شكر كل فرد باسمه. وختامًا أشكر الله الذي سهل وأتاح لي هذه المشاركة الثرة لخدمة ديني ووطني من تحت القبة الشورية، والشكر لقادة وطني التي منحتني الثقة راجيًا أن أكون قد وفقت فيما كلفت به وبما أقسمت عليه، والشكر لرئاسة المجلس على رحابة الصدر وحسن التعامل وأشكر كل أعضاء المجلس السابقين والحاليين، وأقول غفر الله ورحم كل من فقدناه خلال الدورات الثلاث الماضية وجمعنا بهم في الفردوس الأعلى من الجنة.

دعا البنك لوضع برنامج توعية يعزز ثقافة الادخار

الشورى يطالب بنك التنمية الاجتماعية بدعم برامج الأسر المنتجة وتطويرها

طالب مجلس الشورى بنك التنمية الاجتماعية (بنك التسليف والادخار سابقاً) بدعم برامج الأسر المنتجة والتوسع فيها وتطويرها.

ودعا المجلس البنك إلى وضع برنامج توعية للأفراد والأسر من خلال وسائط مختلفة لتعزيز ثقافة الادخار.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة والخمسين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٦/١/١٤٣٨هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، التي تلتها رئيس اللجنة الدكتورة حمد بنت خلف العنزي.

وأكد المجلس على قراره السابق الذي نصه: «على بنك التسليف والادخار وضع الآليات التي تضمن البدء في تنفيذ برنامج الادخار، كما هو منصوص عليه في المادة الرابعة الفقرة (د) من نظام البنك».

كما جدد التأكيد على قراره السابق الذي نصه:» مراعاة التوازن في الإقراض بين ما يمنح للقروض الإنتاجية وما يمنح للقروض الاجتماعية.

وكانت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب قد قدمت للمجلس وجهة نظرها بشأن ما طرحه بعض الأعضاء من ملحوظات وتساؤلات خلال مناقشة التقرير السنوي للبنك في جلسة سابقة، حيث أوضحت اللجنة أن

البنك السعودي للتسليف والأدخار
Saudi credit & Saving bank

عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي قام البنك بتمويلها منذ تأسيس البنك وحتى نهاية العام المالي ٢٠١٥م (٣١,٣٢١) مشروعًا.

ولفتت رئيس اللجنة الدكتور حمده العنزي إلى صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٣/١/١٤٣٧هـ، والذي قضى بالموافقة على الترتيبات التنظيمية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من البنك السعودي للتسليف والادخار، إضافة إلى نقل نشاط تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من البنك إلى صندوق التنمية الصناعية.

د.حمدة العنزي: البنك مول أكثر من ٣١ ألف منشأة صغيرة ومتوسطة

وأكدت د. العنزي أهمية تحصيل البنك لأقساطه المستحقة لاستمرار عملية الإقراض، وذلك لاعتماد البنك على موارده الذاتية من التحصيل، مشيرة إلى أن البنك يبذل جهوداً في تطوير الأنظمة وتدعيم أجهزة التحصيل بالأعداد الكافية من الموظفين، وكذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وجميع الأجهزة الحكومية الأخرى لحسم ما يستحق من أقساط القروض على المقترضين.

وأفادت أن البنك يسعى جاهداً إلى تذليل بعض المصاعب التي تواجه المقترضين، سواء عن طريق إعادة جدولة القروض للحالات التي تستدعي ذلك، أو بالبحث عن مستثمرين جدد، أو عاملين بالقطاع ولديهم الخبرة اللازمة، وذلك عن طريق نقل المديونية إليهم.

واضافت رئيس اللجنة: إن مندوبي البنك أفادوا اللجنة بأن البنك سوف يولي اهتمامه لقطاع المشروعات المتناهية الصغر، والأسر المنتجة باعتباره خياراً استراتيجياً وذلك بعد ارتباط البنك بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ونقل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وصندوق التنمية الصناعية.

وأشارت د. حمدة إلى أن البنك يقوم – حاليًا – بإعداد خططه وبرامجه وفقًا لإعادة ترتيب الأجهزة، وقد قطع البنك شوطاً كبيراً بمراجعة اللوائح التنفيذية لبرامج الإقراض والتمويل، سواءً على مستوى القروض الاجتماعية، أو الإنتاجية وإعادة هيكلتها بما ينسجم مع برنامج التحول الوطني، والرؤية المستقبلية للوزارة، بحيث يكون البنك ذراعاً تنفيذياً ومساندا لها في الوقت نفسه، وبما يتناسق ويتلاءم مع أنشطة وبرامج الوزارة ورؤيتها في تحقيق التنمية المستدامة، وتحولها من الرعوية إلى التنموية.

وفيما يتعلق بنجاح برنامج الادخار في مجتمع يعد استهلاكيًا بشكل كبير كالمجتمع السعودي قالت اللجنة: إن المهمة لن تكون سهلة وقد قام البنك السعودي للتسليف والادخار بالتعاون مع الشركة الاستشارية بعمل دراسات متخصصة في الواقع الادخاري السعودي وأفضل الممارسات والتجارب العالمية والتي شملت، على سبيل المثال لا الحصر،: إجراء استطلاع أولي، وتحليل عشرة محاور للسوق المحلي، ودراسة (٢٢) تجربة دولية في مجال الادخار، وعقد ورشة عمل إعداد الاستراتيجية الوطنية للادخار، وغير ذلك، مضيفة أنه من خلال هذه المعطيات قام البنك بإعداد استراتيجيته الخاصة بالادخار من خلال نموذج الشراكة والتمكين، وإشراك مؤسسة النقد والذي يعد دورها محورياً وأساسياً في ذلك، ولا زال التواصل والتعاون الكامل قائمًا بين مؤسسة النقد، والبنك في هذا المجال بشكل كبير لتحقيق الأهداف المرجوة لتنفيذ برنامج ادخاري على المستوى الوطني.

وأوضحت رئيس اللجنة أن أهداف برامج القروض الاجتماعية تختلف عن أهداف برامج تمويل المشروعات، كما أن أعداد المتقدمين للحصول على القروض الاجتماعية يفوق بمئات الأضعاف المتقدمين للحصول على القروض الإنتاجية، وشروط الحصول على القروض الاجتماعية ميسرة، مؤكدة أن البنك يعمل على إعداد خططه الاستراتيجية، وبرامجه، وأنشطته من منظور اجتماعي واقتصادي تنموي.

وقالت الدكتورة العنزي أن اللجنة تتفق مع أن البنك بحاجة لمراجعة استراتيجياته في مجال التوسع في نشاط القروض الاجتماعية، والتركيز على القروض ذات الطابع الإنتاجي، مؤكدة على قيام البنك بالحد من هذا الجانب من خلال الاكتفاء بقرض اجتماعي واحد لكل مستفيد، حيث تشير المؤشرات الإحصائية الصادرة من البنك إلى انخفاض عدد القروض الاجتماعية المصروفة بنسبة (٣٠٪) تقريبًا، وارتفاع نسبة القروض الإنتاجية المصروفة بنسبة (٦٤٪) خلال عام ٢٠١٥م مقارنة بعام ٢٠١٤م، وفي نفس الوقت يسعى البنك حالياً إلى إتاحة الفرصة للمستفيدين من القروض الاجتماعية، والفئات الأخرى المستفيدة من برامج المساعدات في وزارة الشؤون الاجتماعية للتقديم على قروض المشروعات المتناهية الصغر، والأسر المنتجة والصناعات اليدوية، والحرفية.

وفيما يخص التفريق بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، فقالت الدكتورة حمده العنزي: إن البنك يقوم حالياً بدراسة التجارب والتعاريف والتصنيفات المطبقة دوليًا، وستتم مواءمة تصنيف وتعريف مناسب خلال عام (٢٠١٦م – ٢٠١٧م) بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

أما فكرة إنشاء صندوق للمشروعات المتعثرة، أوضحت رئيس اللجنة أن البنك قام بإنشاء مركز أعمال (دلني) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لكي يوفر برامج وخدمات استشارات، وإرشاد وتدريب للمشروعات لضمان تطورها.

أسْمَى وأغلَى ماافتدَى إنسَانُ..!!

د. فاطمة بنت محمد بن محسن القرني
عضو مجلس الشورى

يتم تشكيل مجلس الشورى في دورته السابعة والعالم أجمع قد بلغ ذروة ارتباك المشهد فيه على المستويين السياسي والاقتصادي بكل ما يتشكلان عنه من عوامل فكرية واجتماعية متشعبة، وبما يمثله موقع المملكة الريادي في العالم من محوريّة بالغة التأثير، فعلى الجانب السياسي هناك التباس مقلق في مواقف القوى العظمى مما يحدث في منطقتنا، إلى درجة بات من الواضح فيها أنه لا قيمة تُذكر لدى تلك القوى للجوانب الإنسانية المتردية في كل الدول العربية التي شهدت ثورات كانت شعوبها تطمح من خلالها للتحلل من سطوة الحزب الأوحد والحاكم المؤبد إلى فضاء التعددية والأمان الاقتصادي، وتأتي الأزمة السورية والوضع في اليمن أبرز شاهدين على معاناة الشعوب العربية، خاصة تلك التي استُهدفتْ بتدخلات قُوىً خارجية ذات أطماع توسعية تتقدمها (إيران الصفوية) والمتآمرون معها من كيانات الغرب والشرق على اختلاف صورة تدخلهم وأدواته وغاياته!.

وما كان للمملكة - بموازاة هذا الواقع المرير - أن تقف موقف المتفرج، وما كان لها أن تخذل نداءات ملايين العرب والمسلمين الضاجة بأَنْ لا حيادَ في مرحلة تقرير المصير هذه؛ مصير الوجود العربي والإسلامي بكل كياناته الداني منها والقاصي؛ ومن هنا كانت وقفة الحزم والعزم في مواجهة أذيال (فارس الصفوية) في اليمن: الحوثيين ومَن ناصرهم من أتباع المخلوع، ووقفات إعادة الأمل في اليمن أيضاً، وفي مخيمات لاجئي سوريا على حدود دول عدة، في مَسعىً إنساني يُضَاف إلى ما سبقه من نشاط وعون إغاثي سعودي كان ولم يزل يَبلغ مَن يحتاجه في مختلف بقاع الأرض، انطلاقاً من قناعات المملكة ومنطلقاتها الإنسانية النبيلة التي تقف أيضاً وراء استضافتها مئات الألوف من أشقائنا اليمنيين والسوريين وتَعَامُلها معهم كمقيمين دائمين يتمتعون بكل ما يتمتع به المواطن السعودي من خدمات أساسية وثانوية تقدمها الجهات الرسمية والأهلية على تعددها وتَنَوُّعها؛ ولا شك في أن مجلس الشورى، ومن خلال حراكه البرلماني خارج المملكة وداخلها يمثل رديفاً فاعلاً للقطاعات الحكومية ذات العلاقة إذْ هو يقاسمها مسؤولية القيام بمهامها الجليلة هذه على المستوى الدولي، ويعمل على تكثيف مناشط التعاون معها مؤخراً بهدف عكس صورة منصفة لجهود المملكة الخيّرة، وبما يعزز من حضورها دولياً واقتصادياً بصادق ملامحها الريادية الفاعلة: سياسياً واقتصادياً... وإنسانياً من قبل كل ذلك ومن بعد !.

أما على المستوى الداخلي؛ فالتشكيل الجديد يتكون في مرحلة عنفوان وطني اجتماعي وثقافي لافت، كان من كرم الله عليّ أن أعايشه، وأن أحظى فيه بالثقة الملكية الجليلة المتمثلة في التجديد لي بعضوية مجلس الشورى لدورةٍ ثانية هي الدورة السابعة للمجلس بعد أن شرفت بأن أكون ضمن الرائدات الأُوَل اللواتي شهد المجلس انتسابهن إليه في دورته السابقة، وإنني إذْ أتقدم بخالص الامتنان والاعتزاز والتقدير لمقام والدنا وقائدنا المفدَّى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- على ثقته الغالية لأؤكد عُمقَ استشعاري لها ثقةً قَيِّمةً مَهيبة يتوازى فيها التشريف والتكليف ويتقاطعان مُستَحِثَّين في كل مَن نالها منا نساءً ورجالاً خالص جهده وصادق عزيمته وسامي طموحه سعياً باتجاه العمل على تحقيق كل ما يصبو إليه أهلنا من مواطني ومواطنات بلادنا الحبيبة في سبيل توفير متطلبات الحياة الكريمة لهم ومن ثَمَّ تَنَعُّم الوطن أجمع على امتداد رحابه الشاسعة وإلى أقاصي أطرافه المترامية بالرخاء والأمن والاستقرار؛ وذلك في ضوء ما ترسمه قواعد العمل في مجلس الشورى بأدواره الثلاثة الرئيسة :

(التشريعي - والرقابي - والبرلماني)، تلك القواعد التي يسعى المجلس حالياً على تطويرها وتفعيل آلياتها بما يتواءم مع رؤية

المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠.... خاصة وأن عمل المجلس ابتداءً وطوال دوراته السابقة مَثَّل مرتكزاً مهماً اتكأت عليه الرؤية ـ بشكلٍ أو بآخر ـ في وضع إطارها العام، وكذلك تفاصيلها

المتفرعة عن ذلك التأطير الشامل، فالمجلس ينطلق في مَهامِّه وغاياته من عدة منطلقات من أبرزها - على سبيل التمثيل - : (تحديث اللوائح والأنظمة لمختلف القطاعات الحكومية - وتنويع مصادر الطاقة ـ وتوجيه الاهتمام للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ـ وتنمية الصناعات المختلفة ـ والاهتمام بفئة الشباب من الجنسين وتنمية قدراتهم من خلال التعليم والتدريب، واستثمار طاقاتهم على مستوى التوظيف ابتكاراً وتنويعاً للفرص، وكذلك تعزيز وجود المرأة عنصراً فاعلاً في مختلف القطاعات وتمكينها قيادياً...) ، وقد اتخذت هذه المجالات وغيرها كثير مواقعها المَكينة والجليّة في بناء رؤية المملكة ٢٠٣٠

وكذلك في برنامج التحول الوطني ؛ ومن هنا فالمجلس يلمس حالياً وبوضوح أن المرحلة محفزة له للدفع بكل ما نادى وينادي به من توصيات، وما صدر عنه من قرارات وما اقترحه من مشروعات تحديث لوائح أو أنظمة وما هو ساعٍ لطرحه واتخاذ القرار بشأنه في كل هذه الجوانب؛ فلُغة المرحلة وطبيعة الحراك فيها مُبشِّران بل هما ضامنان بحكمة قادتنا وولاة أمرنا - بعد عون الله وتوفيقه - لتحقيق الكثير الكثير من عالق مطامحنا وسامي تَطَلُّعاتنا لحاضر ومستقبل أبناء وبنات هذا الوطن المعطاء على اختلاف مناطقهم وفئاتهم ومذاهبهم ومشاربهم؛ بل على امتداد أقطار أمتنا العربية والإسلامية التي عَلُقتْ أعينُها وأرواحُها بما غدت ترمز إليه المملكة من صمود وثبات، وبما استحثه في وجدانِ أحرارها قائدُ الحزم والعزم سلمانُ المبادرة والإقدام من عنفوان أصيل تقادمت أمجاده وطال تَخاذُله حتى كدنا أن ننسى من نكون !! :

وطني احتفتْ أعيادَ عِزِّكَ أمَّةٌ .. .. بكَ ثَارَ في استسلامها بُركَانُ
لَبَّاكَ واستَهداكَ من أحرارهَا.. ما لا يُحيطُ بحصرِه حُسبَانُ!
فاسْلَمْ مَثاباً للتُّقاة ، ومَلجَأً .. .. يُرجَى فَيُزجَى البرُّ والإحسَانُ
واسْلَمْ حُماةً للعقيدةِ ضربُهم .. .. حَتْفٌ ، ولاهبُ رَمْيِهم إثخَانُ!
عَمَروا رحابكَ .. والمَدى أرواحُهم .. .. رُصَّت تَحفُّكَ والفِدا عنوانُ
من وارفِ الأحسا إلى "أمِّ القُرى" .. .. لِذُرَى السَّراة .. إليكِ يانجرانُ
حَتَّى تبوك الورد يا نَجدَ الإبا.. .. كلٌّ لِصَادقِ بَذلهم مَيدانُ
بِكَ خادم البيتِ العتيقِ تَمَثَّلوا منهم تَأسَّاكم حجاً و جَنَانُ
وعلى سبيلِ مُحَمَّدَيكَ تَوَسَّموا النَّصرَ المكينَ .. فحيثُ كنتم كَانوا!
هذا الفَخَارُ الحَقُّ فاهْنأْ مَوطني .. .. عيداً تَقَاصَرَ أن يَفيهِ بَيانُ
مَجداً تَليداً سِيرةً ومَسيرةً .. .. أسمَى وأغلَى ما افتدَى إنسانُ!

في ختام اجتماعهم الدوري العاشر المنعقد بمملكة البحرين

رؤساء المجالس الخليجية يدينون استهداف مكة ويعربون عن موقفهم الرافض لقانون "جاستا" الأمريكي

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ إن عملية عاصفة الحزم التي تقوم بها قوات التحالف العربي في اليمن تنسجم مع المواثيق الإقليمية والدولية، لا سيما ما تضمنته المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، حيث جاءت العملية استجابة لنداء الاستغاثة الذي وجهه الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إلى قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لنجدة اليمن وإنقاذ الشعب اليمني الشقيق من مصير مظلم بعد انقلاب ميليشيات الحوثي وقوات الرئيس المخلوع على الشرعية في اليمن.

رئيس مجلس الشورى: عاصفة الحزم تنسجم مع المواثيق الإقليمية والدولية

كما أكد معاليه أن عملية عاصفة الحزم منسجمة مع قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالوضع في اليمن وخاصة القرار (٢٢١٦) تحت الفصل السابع الذي يقضي بإعادة الشرعية المغتصبة من الميليشيات.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها معالي رئيس مجلس الشورى في افتتاح أعمال الاجتماع الدوري العاشر لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي بدأ أعماله اليوم الأربعاء بمملكة البحرين الشقيقة.

وأشار معاليه إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي بذلت جهوداً سياسية كبيرة في بداية الأزمة اليمنية سنة ١٤٣٢هـ، وأثمرت هذه الجهود عن تقديم المبادرة الخليجية كأساس لحل الأزمة، وعقد «اتفاق السلم والشراكة الوطنية» في شهر ذي القعدة من العام ١٤٣٥هـ بين الأحزاب السياسية اليمنية، إلا أن الميليشيات الحوثية وقوات الرئيس المخلوع انقلبت على مقررات الاتفاق وعلى الشرعية.

وأضاف معالي رئيس مجلس الشورى : لطالما أكدت دولنا مراراً وتكراراً موقفها المتمثل في وجوب احترام الحكومة الشرعية في اليمن بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي، والدعوة لوقف العنف وانسحاب الميليشيات المسلحة من المباني الحكومية والميادين الرئيسية، والانخراط في العملية السياسية السلمية ونبذ استخدام السلاح، إلا أن هذه الميليشيات استمرت في أعمالها التخريبية، وهو ما أدى إلى إطلاق الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي لنداء استغاثة للدول الخليجية لنجدة اليمن وإنقاذ الشعب اليمني الشقيق.

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى أن المملكة العربية السعودية ودول التحالف العربية الشقيقة استجابت لنصرة الشعب اليمني وحكومته الشرعية إيماناً منا جميعاً بأن الوقوف مع الشعب اليمني الشقيق واجب أخلاقي.

ولفت معالي رئيس مجلس الشورى النظر إلى إن الاجتماع الدوري لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أصبح ركناً أساساً في مسيرة العمل الخليجي المشترك معرباً عن تطلعه دوماً إلى بذل المزيد من التعاون بما يكفل توحيد الجهود والخروج برؤية مشتركة في كافة المواقف الداخلية والخارجية تعبر عن رأي خليجي واحد.

وعبر عن شكره لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية الخليجية على تعاونهم وجهودهم المتميزة التي بذلوها خلال ترؤس المملكة العربية السعودية للاجتماع الدوري التاسع، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مسيرة العمل البرلماني الخليجي المشترك، كما عبر عن شكره لمعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني والأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والقانونية السفير أحمد المري على ما قامت به الأمانة العامة من أعمال متميزة لدعم مسيرة العمل البرلماني الخليجي.

وشدد معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ على ضرورة التصدي للتدخلات الإيرانية السافرة في دول المنطقة ومحاولاتها المستمرة لإثارة الفتن ودعم المليشيات الإرهابية المسلحة التي تمارس القتل والدمار وتعمل على نشر الفوضى وبث الفرقة وخلق المشكلات، مؤكداً أن الممارسات الإيرانية وتدخلاتها السافرة في شؤون دول المنطقة يحتم علينا العمل معاً لبذل المزيد من الجهود من أجل التصدي لذلك وفضح تلك الممارسات التي تهدد الأمن والسلم في المنطقة.

وحذر معالي رئيس مجلس الشورى من التداعيات الخطيرة التي قد يخلفها قانون «جاستا» الذي أقره الكونجرس الأمريكي مؤخراً، وعده مصدر قلق كبير على مبدأ الحصانة السيادية للدول، هذا المبدأ الذي يحكم العلاقات الدولية منذ مئات السنين ، مشيراً إلى أن من شأن إضعاف الحصانة السيادية التأثير سلباً على جميع الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.

وأضاف : إن خطر هذا القانون على العلاقات الدولية يتضح من خلال موقف الإدارة الأمريكية التي أعربت عن معارضتها لقانون «جاستا» بصيغته الراهنة، وذلك على لسان الرئيس الأمريكي، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، كما عارض إقرار هذا القانون على الصعيد الدولي العديد من الدول بما فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعبر معاليه عن الأمل في أن تسود الحكمة، وأن يتخذ الكونجرس الأمريكي الخطوات اللازمة من أجل تجنب العواقب الوخيمة والخطيرة التي ستترتب على تطبيق هذا القانون.

وجدد معالي رئيس مجلس الشورى التأكيد على ضرورة العمل للتصدي للإرهاب بكافة أشكاله وصوره.

وقال معاليه : إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعي وتدرك خطورة هذه الظاهرة على شعوب المنطقة والعالم أجمع مشيراً إلى ما عانته دول المجلس من الهجمات الإرهابية.

وأكد أن دول مجلس التعاون لم تألُ جهداً في سبيل التصدي لكافة أشكال الإرهاب والمشاركة في أي جهد دولي يسعى إلى محاربته، وترجمت هذه السياسة بإجراءات مشددة من خلال سن التشريعات المجرِّمة له، وتجفيف مصادره المالية، ووضع القوائم بأسماء التنظيمات الإرهابية.

وأضاف معالي رئيس مجلس الشورى إن جهود دول مجلس التعاون في التصدي للإرهاب تأتي انطلاقاً من مبادئها التي قامت على الشريعة الإسلامية تلك الرسالة التي تحمل السلام للعالم كله، وهي تؤكد أن أعمال العنف والتطرف التي تقع من بعض الفئات التي تدّعي انتماءها للإسلام لا تمثل الدين الإسلامي الصحيح، بل إن الإسلام منها براء.

وأكد معاليه أن اختيار موضوع الإرهاب في أعمال الاجتماع الدوري التاسع لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض واختياره ليكون الموضوع الخليجي المشترك لعام ٢٠١٦م جاء إيماناً من المجالس التشريعية الخليجية بخطورة الإرهاب والمنظمات الإرهابية، مشيراً إلى تنظيم مجلس الشورى الملتقى العلمي المتخصص تحت عنوان « الإرهاب والتنظيمات الإرهابية : الخطر والمواجهة» في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣٧/٨/٥هـ الموافق ٢٠١٦/٥/١٢م بحضور ومشاركة عدد من أصحاب السعادة أعضاء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكذلك عدد من الباحثين المتخصصين، وما صدر عن الملتقى من التوصيات التي تصب في مجالات التعاون والتنسيق الخليجي المشترك لمواجهة خطر الإرهاب والخروج برؤية برلمانية مشتركة في مجال المواجهة التشريعية والقانونية لمظاهر الإرهاب وتنظيماته وخلاياه، وآليات المعالجة الإعلامية والفكرية والاجتماعية لأسباب هذه الظاهرة.

وأعرب معالي رئيس مجلس الشورى باسمه ونيابة عن أعضاء وفد المجلس عن الشكر لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الشقيقة ولسمو رئيس مجلس الوزراء ولسمو ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بمملكة البحرين ولحكومة وشعب البحرين على حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

كما عبر معاليه عن شكره لمعالي رئيس مجلس النواب البحريني الأستاذ أحمد الملا على الحفاوة والجهد المميز في التحضير لهذا الاجتماع.

وأشار إلى غياب رئيس مجلس الأمة الكويتي السابق الأستاذ مرزوق الغانم عن هذا الاجتماع معرباً عن تقديره على ما بذله من جهود خلال عمله رئيساً لمجلس الأمة بدولة الكويت الشقيقة.

وفي ختام كلمته دعا معالي رئيس مجلس الشورى معالي رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين الشقيقة الأستاذ أحمد الملا لتسلم رئاسة الاجتماع العاشر متمنياً له التوفيق والسداد لاستكمال مسيرة العمل البرلماني الخليجي المشترك.

بعد ذلك ألقى معالي الأستاذ السيد أحمد بن إبراهيم الملا رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين رئيس الاجتماع الدوري العاشر لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كلمة أكد فيها أن التطورات والتحديات الاستثنائية التي تمر بها كل دول المنطقة الخليجية، تستلزم منا المزيد من العمل والإنجاز، وتوثيق التواصل والتعاون والشراكة، في رسم السياسات وصنع القرار، واثقين كل الثقة بأن الشعب الخليجي المخلص، يقف دائما مع قياداته، ويتفهم ظروف بلاده، للحفاظ على الوحدة الوطنية، وتعزيز المستقبل الآمن للأجيال القادمة.

وأضاف: إن ما تمر به دول المنطقة من أحداث وتطورات، خاصة في سوريا والعراق واليمن، يدعونا لبذل المزيد من العمل لضمان حماية الشعوب، واحترام خياراتها السياسية، مع أهمية مواصلة دعمنا وموقفنا الراسخ والتاريخي تجاه القضية الفلسطينية.

من جانبه قال معالي رئيس مجلس الشورى بمملكة البحرين الأستاذ علي بن صالح الصالح: إن تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مطلب ملح لكافة أبناء الدول الخليجية، وهم يولون هذا الموضوع عظيم الاهتمام، ويسعون جاهدين لتحقيق الأمن والاستقرار ودعم السلام في المنطقة، خاصة في ظل ما تعانيه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تدخلات مستمرة تسعى لزعزعة أمن واستقرار المكتسبات الوطنية وخاصة التدخلات الإيرانية، بما حتم عليهم وضع الاستراتيجيات التي تمكن من حد هذه التدخلات.

وأشاد معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني باعتماد أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس رؤية خادم الحرمين الشريفين في القمة الخليجية السادسة والثلاثين التي استضافتها المملكة العربية السعودية في ديسمبر الماضي، والتي تشدد على ضرورة العمل لإنجاز ما يحقق تطلعات مواطني دول المجلس، وما يتوافق مع الأهداف السامية التي تعمل المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون.

وضم وفد مجلس الشورى المشارك في الاجتماع معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وعضوي المجلس الدكتور فهد العنزي والدكتور عبدالعزيز الحرقان.

إدانة استهداف مكة من قبل الحوثيين ورفض لقانون «جاستا» الأمريكي

عبر أصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن استنكارهم البالغ وشجبهم وإدانتهم للعمل الإرهابي الآثم لاستهداف مكة المكرمة من قبل مليشيات الحوثي.

وشددوا في بيان صدر في ختام اجتماعهم على أن استهداف أشرف بقاع الأرض، مهبط الوحي، وقبلة المسلمين، والاعتداء على حرمة الأماكن المقدسة استفزاز لمشاعر المسلمين حول العالم، واستخفاف بالمقدسات الإسلامية وحرمتها، ومحاولة يائسة لزعزعة الامن والاستقرار في الأراضي المقدسة.

واعتبر البيان الصادر عن الاجتماع أن المساس بأمن المملكة العربية السعودية هو مساس بأمن وتماسك العالم الإسلامي بأسره، مطالبين جميع الدول والمنظمات والهيئات والمجتمع الدولي باتخاذ خطوات جادة وفعالة لمنع حدوث أو تكرار مثل هذه الاعتداءات الإرهابية مستقبلاً، والسعي المتواصل لدعم جهود التحالف العربي في إنهاء الأزمة اليمنية.

وأكد أصحاب المعالي رؤساء المجالس الخليجية في بيانهم دعمهم التام والمطلق للمملكة العربية السعودية في مواجهة الإرهاب ضد كل من يحاول المساس بأمنها واستقرارها، أو استهداف المقدسات الإسلامية فيها.

فيما صدر عن أصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بيان منفصل بشأن القرار الصادر عن الكونغرس الأمريكي بالموافقة على « قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب » (جاستا) أعربوا خلاله عن موقفهم الرافض لإصدار الكونغرس الأمريكي تشريعاً باسم «قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب» نظراً لمخالفته الواضحة والصريحة للمبادئ الثابتة في القانون الدولي وتعارضه الواضح والصريح مع أسس ومبادئ العلاقات الدولية، وخاصة مبدأ المساواة في الحصانة السيادية التي يجب أن تتمتع بها جميع الدول، وهو مبدأ ثابت في منظومة القوانين والأعراف الدولية.

وأكد رؤساء المجالس التشريعية الخليجية ضرورة الالتزام بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن الحصانة السيادية للدول

وفق ما استقرت عليه أحكام محكمة العدل الدولية منذ عام ١٩٤٩، وأن أي اخلال بهذا المبدأ سيشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، داعين الكونجرس الأمريكي إلى إعادة النظر في قانون العدالة ضد الإرهاب «جاستا» وعدم إقراره لمخالفته الصريحة لاتفاقية الحصانة المطلقة للدول وممتلكاتها من الولاية القضائية وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٩/٣٨ في ديسمبر ٢٠٠٤م، مع التشديد على رفض المساس بمرتكزات ومبادئ القانون الدولي وفق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠١٣ - ٢٠١٥، ورأى أصحاب المعالي رؤساء المجالس الخليجية أن قانون «جاستا» الأمريكي يمثل تهديدا حقيقيا لعمل وأنشطة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين باعتبار أن الأمم المتحدة هي المنظمة التي تمثل الأمن الجماعي الدولي، محذرين جميع أطراف المجتمع الدولي من أن «قانون جاستا» سيؤدي لتبعات سلبية على أسس ومقومات التعاون في العلاقات الدولية خاصة في إطار انتهاك مبدأ السيادة في العلاقات الدولية، وتهديداً للثقة المتبادلة في العلاقات بين الدول، فضلاً عن تهديد التحالفات الدولية لمكافحة الارهاب والتطرف، والتأثير سلبا على علاقات التعاون الاقتصادي الدولي، وما يمكن أن يخلفه من آثار على الاقتصاد العالمي.

ودعا رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإدارة الأمريكية الجديدة إلى تجديد استخدام «الفيتو» ضد هذا القانون معربين عن أملهم في أن يعيد الكونجرس النظر في مثل هذا التشريع، ويعمل على إيقافه.

من جانب آخر توجه أصحاب المعالي بتحية شكر وتقدير لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على ما بذله معاليه من جهود وإسهامات قيمة خلال فترة توليه رئاسة الاجتماع الدوري التاسع، وما قدمه مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية من تنظيم متميز واستضافة لكافة الاجتماعات المنبثقة عن الاجتماع الدوري مما أسهم في انجاح تلك الاجتماعات واللقاءات.

وقد رفع أصحاب المعالي برقيات شكر وتقدير لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة - ملك مملكة البحرين وصاحب السمو الملكي الأمير/ خليفة بن سلمان آل خليفة - رئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير/ سلمان بن حمد آل خليفة - ولي العهد نائب القائد الأعلى والناب الأول لرئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين، لاستضافة مملكة البحرين هذا الاجتماع وعلى ما أحيطوا به من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وطيب الإقامة وحسن الإعداد والتنظيم مما أسهمت جميعها في تأمين نجاح هذا الاجتماع وخروجه بقرارات ونتائج إيجابيه تعزز آفاق التعاون المشترك بين المجالس التشريعية في الدول الأعضاء.

يشار إلى أن أصحاب المعالي قد اطلعوا خلال الاجتماع على الموجز المقدم من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن مسيرة العمل الخليجي المشترك لعام (٢٠١٦م)، وأكدوا على حرصهم على دعم مسيرة التعاون بين الدول الأعضاء، لكي تتحقق الأهداف والغايات المنشودة، فيما أتخذ أصحاب المعالي والسعادة عدداً من القرارات بشأن المواضيع المدرجة على جدول أعمال اجتماعهم تضمنت اختيار موضوع هواجس أمن الغذاء والماء في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التهديدات التي تواجهها والأمن والشباب ليكونا الموضوعين الخلجيين المشتركين لعام ٢٠١٧م، مع التأكيد على تكليف الأمانة العامة لمجلس التعاون بالتنسيق مع مجلس دولة الرئاسة لضمان استمرار الزيارات المتبادلة مع البرلمان الأوروبي، والموافقة على آلية تفعيل الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية المقدمة من المجلس الوطني الاتحادي بالإمارات العربية المتحدة.

إلى جانب اعتماد رؤية مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون للتعامل مع موضوع خطر الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، وقيام مجلس النواب بمملكة البحرين بالاتصالات اللازمة لقيام وفد من مجالس الدول الأعضاء بزيارة الكونجرس الامريكي سعياً لتعزيز العلاقات بين الطرفين.

ملك البحرين يشيد بالجهود التي يبذلها أعضاء المجالس الخليجية في الدفاع عن القضايا الخليجية وتوحيد الكلمة

استقبل جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الشقيقة في قصر الصخير معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون، وذلك بمناسبة انعقاد اجتماعهم العاشر في مملكة البحرين.

وأكد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على أهمية الدور الذي تقوم به مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك وتوثيق العلاقات الأخوية والتعاون والتكامل بين دول المجلس على المستويين الرسمي والشعبي.

وأشاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة بكل الجهود التي يبذلها أعضاء هذه المجالس في الدفاع عن القضايا الخليجية وتوحيد الكلمة والموقف بما يخدم مصالح دولنا وشعوبنا الشقيقة.

من جانبهم نقل رؤساء المجالس إلى جلالته تحيات وتقدير إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخالص تمنياتهم لمملكة البحرين وشعبها باستمرار التطور والازدهار.

ورحب جلالة الملك حمد برؤساء المجالس وكلفهم بنقل تحياته وتقديره لإخوانه أصحاب الجلالة والسمو وتمنياته الطيبة لهم بالصحة والسعادة ولدولهم وشعوبهم الشقيقة دوام التقدم والرفعة والرقي.. معربًا عن خالص تمنياته لهم بالتوفيق والسداد في اجتماعهم المبارك لتعزيز التعاون والتنسيق بين المجالس التشريعية في دول المجلس والمضي قدماً نحو تحقيق المزيد من المكتسبات والمنجزات من أجل خير وازدهار دول المجلس وشعوبها الشقيقة.

وأشاد جلالته بما حققته مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة من إنجازات مهمة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تخدم كل طموحات وتطلعات الشعوب الخليجية.. منوهاً بإسهامات هذه المجالس مع مجالس الشورى والبرلمانات في الدول العربية في تأكيد العلاقات الاخوية بين الاشقاء والدفاع عن قضايا الأمتين العربية والإسلامية ومد جسور التعاون والتفاهم مع برلمانات الدول الصديقة بما يخدم مصالح الدول الاعضاء.

وأعرب رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والامة بدول مجلس التعاون عن جزيل شكرهم وبالغ تقديرهم لجلالة الملك حمد على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وعلى ما وفرته مملكة البحرين من كافة التسهيلات لإنجاح هذا الاجتماع الذي سيكون بإذن الله خطوة مهمة لتعزيز هذه المنظومة الخليجية ومسيرتها المباركة.

رئيس مجلس الشورى : قرارات ونتائج الاجتماع العاشر لرؤساء المجالس التشريعية الخليجية تعزز من آفاق التعاون المشترك بينها

نوه معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بما توصل إليه الاجتماع الدوري العاشر لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أنهى أعماله اليوم بدولة البحرين الشقيقة من نتائج وقرارات جسدت ما وصل إليه مستوى التعاون والتنسيق بين المجالس في الدول الأعضاء في مجلس التعاون لمواجهه التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه المنطقة.

وقال معالي رئيس مجلس الشورى في تصريح صحفي إن الاجتماع اعتمد رؤية مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة للتعامل مع خطر الإرهاب والتنظيمات الإرهابية وأصدر بيانا استنكر فيه العمل الإجرامي الآثم في استهداف مكة المكرمة.

كما أصدر بيان آخر بشأن القرار الصادر عن الكونغرس الأمريكي بالموافقة على (قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب «جاستا») مشيرا إلى أن الاجتماع بحث عدداً من الموضوعات المهمة المطروحة على الساحة في المنطقة لافتا إلى أن الاتفاق والوئام هو السائد ولله الحمد على هذا الاجتماع والمجتمعين الذي أعد له إعداداً جيداً.

وقال معاليه إن أصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعربوا عن شكرهم لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - و إلى المملكة العربية السعودية ممثلاً في مجلس الشورى على الجهود التي بذلت في اللقاء التاسع السابق على ما بذل خلال فترة تولي المملكة رئاسة الاجتماع الماضي.

وأشار معاليه إلى أن رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبروا عن شجبهم لقانون (جاستا) واتفقوا جميعاً على أن هذا القانون لا يخدم مصالح الدول جميعاً ومصالح أمريكا قبل الدول الأخرى وأنه لا بد من الوقوف صفا واحدا تجاه هذا القانون الذي يخالف بشكل واضح وصريح للمبادئ الثابتة في القانون الدولي ويتعارض مع أسس ومبادئ العلاقات الدولية ولاسيما مبدأ الحصانة السيادية التي تتمتع بها جميع الدول وذلك بأسلوب برلماني وعلمي وواقعي لا يقوم فقط على خطابات أو استنكارات وإنما على عمل دؤوب وتواصل مستمر لاقناع الكونغرس بإعادة النظر في هذا القانون وقد اتخذنا عدة خطوات في هذا الاتجاه منها زيارة للكونجرس من عدد من أصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والوطني والأمة وكذلك زيارة الاتحاد الأوروبي، معرباً عن الأمل أن تؤدي هذه الجهود البرلمانية إلى نتيجة ملموسة خصوصا أن هذا القانون صدر من جهه برلمانية والتي يقابلها في دول مجلس التعاون مجالسنا.

وحول لقاء رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع جلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة قال معاليه: إن اللقاء مع جلالته كان مسك الختام لاجتماعنا هذا، والحقيقة كانت مقابلة متميزة جدا وقد استمعنا من جلالته لشرح عن ظروف المنطقة كما كان ملما بأعمال اجتماعنا ومتابعا لما يدور فيه و هذا طبعا مهد لنا الطريق لنشرح ما قمنا به في هذا اليوم وحدثنا أيضا عن اللقاء المرتقب لأصحاب الجلالة و السمو في مملكة البحرين و صور لنا الأمور كيف كانت في السابق و كيف سوف تكون إن شاء الله في المستقبل و اطلعنا على احصائية عن مسيرة مجلس التعاون.

وعبر الدكتور عبدالله آل الشيخ في ختام تصريحه عن شكره لرئيسي مجلسي النواب والشورى في مملكة البحرين الشقيقة على ما أحاطوا به رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المشاركين في الاجتماع من حفاوة وكرم ضيافة وعلى حسن الاعداد والتنظيم مما أسهم في نجاح الاجتماع وخروجه بقرارات ونتائج إيجابية تعزز من آفاق التعاون المشترك بين المجالس الخليجية.

في كلمة له في اجتماع مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

رئيس مجلس الشورى : المملكة تعاملت مع أزمة الشعب السوري من منطلقات إنسانية وإسلامية

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن القضية الفلسطينية من أهم القضايا التي يجب أن تتضافر الجهود لحلها والاستجابة إلى ما تنص عليها المواثيق والمعاهدات الدولية ومبادرات السلام مشيراً إلى معاناة الشعب الفلسطيني طيلة أكثر من ستين عاماً مضت من الاحتلال والتهجير والاعتداءات المتكررة والاستيطان الإسرائيلي فوق أراضيه.

جاء ذلك في كلمة لمعاليه في الاجتماع السادس والثلاثين لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في العاصمة التركية أنقرة مؤخراً.

وأشار الدكتور عبدالله آل الشيخ إلى مأساة الشعب السوري الشقيق، وقال: إن المملكة العربية السعودية من أوئل دول العالم التي طالبت النظام السوري منذ بداية الأزمة بالتوقف عن استخدام الآلة العسكرية في استهداف المدنيين، وتعاملت المملكة مع أزمة الشعب السوري الشقيق من منطلقات إنسانية وإسلامية، وفتحت أبوابها للأشقاء السوريين حيث استقبلت منذ اندلاع الأزمة ما يقارب المليونين ونصف المليون مواطن سوري ومنحتهم حرية الحركة التامة، والإقامة النظامية لمن أراد البقاء في المملكة وما يترتب على ذلك من حقوق في الرعاية الصحية المجانية والانخراط في سوق العمل والتعليم. كما امتدت جهود المملكة لتشمل رعاية الملايين من السوريين اللاجئين إلى الدول المجاورة لوطنهم في كل من الأردن ولبنان وغيرها من الدول.

وفي الشأن اليمني قال معالي رئيس مجلس الشورى : إن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – يحفظه الله – استجابت لنصرة الشعب اليمني الشقيق وحكومته الشرعية وشكلت تحالفاً عسكرياً ضم العديد من الدول العربية لإنقاذ الشعب اليمني ودعم القيادة الشرعية للجمهورية اليمنية إيماناً من المملكة بأن الوقوق مع الشعب اليمني الشقيق واجب أخلاقي.

وأكد معاليه أن عملية عاصفة الحزم تنسجم مع المواثيق الإقليمية والدولية وبخاصة ما تضمنته المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، كما جاءت العملية منسجمة مع قرارات مجلس الأمن الدولي والخاصة بالوضع في اليمن ومنها القرار (٢٢١٦).

ولفت معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ النظر إلى أن المملكة العربية السعودية تعي خطورة الإرهاب هذه الظاهر الدموية ولم تألُ جهداً في سبيل التصدي لكافة أشكال الإرهاب والمشاركة في أي جهد دولي يسعى إلى محاربته وترجمت المملكة هذه السياسة بإجراءات مشددة من خلال

سن التشريعات المجرِّمة له وتجفيف مصادره المالية ووضع القوائم بأسماء التنظيمات الإرهابية وتشكيل لجنة عليا لمكافحة الإرهاب.

وأشار معاليه إلى أن المملكة هي أول دولة دعت إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٥م، وعملت على إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNCTC) ودعمته بمبلغ ١١٠ ملايين دولار وهي رئيس المجلس الاستشاري لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وعضو فاعل في التحالف الدولي ضد التنظيم الإرهابي داعش، مؤكداً أن ما تقوم به بعض التنظيمات الإرهابية لا تمثل الإسلام فالدين الإسلامي منها براء، ولطالما أكدت المملكة أن الإرهاب ليس له دين ولا عرق ولا وطن.

ووصف معالي رئيس مجلس الشورى في كلمته قانون (جاستا) الذي شرعه الكونغرس الأمريكي مؤخراً بأنه يشكل مصدر قلق كبير للدول التي تعترض على مبدأ إضعاف الحصانة السيادية، باعتباره المبدأ الذي يحكم العلاقات الدولية منذ مئات السنين، محذراً من أن إضعاف الحصانة السيادية سيكون له تأثير سلبي على جميع الدول بما فيها الولايات المتحدة ذاتها

ولفت النظر إلى أن خطر هذه القانون على العلاقات الدولية يتضح من خلال موقف الإدارة الأمريكية التي أعربت عن معارضتها لقانون (جاستا) بصيغته، وذلك على لسان الرئيس الأمريكي، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، كما عارض إقرار هذا القانون على الصعيد الدولي العديد من الدول بما فيها المملكة العربية السعودية.

قانون (جاستا) له تأثير سلبي على جميع الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية

وقال معاليه: إن المملكة العربية السعودية تأمل في أن تسود الحكمة وأن يتخذ الكونغرس الأمريكي الخطوات اللازمة من أجل تجنب العواقب الوخيمة والخطيرة التي قد تترتب على سن قانون (جاستا) على كافة دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

وأشار معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ إلى ما تقوم به المملكة من مد يد العون والمساعدة إلى غيرها من الدول الأقل نمواً حيث تعد المملكة واحدة من أكبر عشرين دولة مانحة للمساعدات الإنمائية حول العالم، واحتلت المملكة المرتبة السادسة في العام الماضي طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، حيث بلغ إجمالي ما قدتم المملكة خلال العقود الأربعة الماضية أكثر من (١١٥) مليار دولار استفادت منها أكثر من (٩٠) دولة حول العالم.

وفي ختام كلمته وجه معالي رئيس مجلس الشورى الشكر لمعالي رئيس المجلس الوطني الكبير بالجمهورية التركية (البرلمان) السيد إسماعيل قهرمان على استضافة أعمال الاجتماع وحسن الاستقبال وكرم الضيافة.

من جهة أخرى أكد رؤساء البرلمانات والمجالس الأعضاء في اتحاد

مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في بيانهم الختامي الذي صدر في نهاية اجتماعهم أكدوا مجدداً على احترام الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك سيادة الدول الأعضاء واستقلالها ووحدة أراضيها والتسوية السلمية للنزاعات . كما أكدوا في البيان الختامي للاجتماع أن مكافحة الإرهاب مسؤولية جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، وشددوا على الحاجة لتبني إستراتيجية إسلامية شاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف ولقيام منظمة التعاون الإسلامي بأداء دور فاعل في سياق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في إطار تعاون بناء مع الدول والمنظمات والمبادرات الدولية والإقليمية.

وأعرب المجتمعون عن انزعاجهم إزاء التهديد الذي يمثله الإرهاب للسلام والاستقرار في كثير من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وعبروا عن قلقهم جراء غياب السلطة الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إيجاد أرضية خصبة للمنظمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة وبوكو حرام والشباب وغيرها من التنظيمات الإرهابية.

كما أعربوا عن قلقهم جراء المعاناة القاسية التي يعيشها ملايين اللاجئين المسلمين وخاصة اللاجئين السوريين الذين اضطروا للفرار من وطنهم نتيجة للنزاعات المسلحة والحروب الأهلية والإرهاب والقهر في بلدانهم والحاجة الملحة لمواءمة مواقف الدول الأعضاء وخصوصا لإنهاء الحرب في سوريا والنزاعات الأخرى في العالم الإسلامي.

كما أعربوا عن تضامنهم الكامل مع الشعب الفلسطيني في كفاحه للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق وحدته الوطنية والعيش بكرامة في دولته المستقلة ذات السيادة بعاصمتها القدس الشريف.

كما أعرب المجتمعون عن قلقهم العميق جراء الآثار السلبية المحتملة لقانون (جاستا) الذي اعتمده الكونغرس الأمريكي مؤخراً على السلام والأمن والنظام الدوليين والتنمية الاقتصادية وعلى الأعراف والمبادئ والتقاليد الراسخة التي تحكم العلاقات بين الدول.

الرئيس التركي يستقبل رئيس مجلس الشورى

استقبل فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس جمهورية تركيا في أنقرة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ورؤساء وفود برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمناسبة عقد اجتماعهم السادس والثلاثين الذي اختتم أعماله في العاصمة التركية مؤخراً.

وتركز الحديث خلال اللقاء حول الموضوعات التي ناقشها رؤساء الوفود في الاجتماع، إلى جانب القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية في العالم الإسلامي.

رئيس مجلس الشورى يعقد اجتماعاً برئيس البرلمان الجنوب افريقي

عقد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مقر البرلمان الوطني الجنوب أفريقي في كيب تاون جلسة مباحثات مع معالي رئيس البرلمان في جمهورية جنوب أفريقيا السيدة باليكا مبيتي وذلك في اطار الزيارة الرسمية التي قام بها معاليه والوفد المرافق له إلى جنوب أفريقيا مؤخراً.

حيث استعرض الجانبان العلاقات الثنائية بين المملكة وجنوب أفريقيا ومستجدات الأوضاع في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الجنوب أفريقي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين.

ونوه معالي رئيس مجلس الشورى في مستهل الاجتماع بالعلاقات الثنائية المتميزة التي تربط المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - وجمهورية جنوب أفريقيا بقيادة فخامة الرئيس جاكوب زوما مشيراً إلى الزيارة التي قام بها فخامته في وقت سابق إلى المملكة ولقائه بخادم الحرمين الشريفين وعدد من كبار المسؤولين.

وقد أطلع معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ خلال الاجتماع رئيس البرلمان الجنوب أفريقي ومسؤولي البرلمان على مستجدات الأوضاع في المنطقة وجهود المملكة الرامية إلى إحلال السلام في العديد من الملفات الدولية ومنها الأزمة السورية وجهود مكافحة الإرهاب .

من جانبها أكدت معالي رئيس البرلمان الجنوب أفريقي على أهمية العلاقات بين المملكة وجنوب أفريقيا، وحرص بلادها على تطويرها وتعميقها لافتة النظر إلى زيارات الرؤساء نيلسون مانديلا والرئيس السابق ثامبو امبيكي وأخيراً زيارة الرئيس الحالي جاكوب زوما للمملكة.

وشددت على أهمية دور المملكة في قضايا الشرق الأوسط خصوصا في اليمن وسوريا، مؤكدة تفهم جمهورية جنوب أفريقيا لمساندة التحالف العربي للشرعية في جمهورية اليمن وجهود المملكة الإنسانية التي تقوم بها في اليمن ومختلف الدول.

حضر الاجتماع عضوا الوفد المرافق لمعاليه وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية جنوب أفريقيا الأستاذ عبدالله الماضي.

من جهة أخرى قام معالي رئيس مجلس الشورى بجولة في أروقة البرلمان الجنوب أفريقي حيث اطلع معاليه على تاريخ تأسيس البرلمان وأهم الأحداث التي شهدها.

رئيس مجلس الشورى يجتمع برئيس برلمان النيجر

اجتمع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض مع معالي رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) بجمهورية النيجر أوسيني تيني خلال الزيارة التي قام بها للمملكة مؤخراً تلبية لدعوة من معالي رئيس مجلس الشورى.

وفي بداية الاجتماع رحب معالي رئيس مجلس الشورى بمعالي رئيس الجمعية الوطنية والوفد المرافق له مقدراً لهم إجابة الدعوة وزيارة المملكة.

وأشار معاليه إلى مستوى العلاقات الثنائية التي تجمع بين المملكة العربية السعودية وجمهورية النيجر في شتى المجالات، متمنياً أن تسهم هذه الزيارة في تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل عام والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية في جمهورية النيجر بشكل خاص بما يخدم مصالح البلدين والشعبين.

وقدم معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء إيجازاً عن مسيرة مجلس الشورى ودوره في المجالين التنظيمي (التشريعي) والرقابي وآلية عمله وعضويته في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية.

من جانبه عبر معالي رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية النيجر عن سعادته بزيارة المملكة العربية السعودية منوهاً بحسن الاستقبال والحفاوة التي أحاطت بالوفد منذ وصوله إلى المملكة.

وأشار إلى أن هذه الزيارة تهدف إلى دعم العلاقات التي تربط بين البلدين وكذلك بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية بجمهورية النيجر.

وأكد معاليه وقوف جمهورية النيجر إلى جانب المملكة العربية السعودية ودعم الإجراءات التي تتخذها لحفظ أمنها واستقرارها، ووجه معالي السيد أوسيني تيني خلال الاجتماع الدعوة لمعالي رئيس مجلس الشورى لزيارة جمهورية النيجر، وجرى خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات الرامية إلى تعزيز التعاون بين البلدين في كافة المجالات ومجالات التعاون بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية بجمهورية النيجر وتفعيل عمل لجنتي الصداقة البرلمانية بينهما.

وفي نهاية الاجتماع تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة.

حضر الاجتماع معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ومعالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وعضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية النيجرية في مجلس الشورى سمو الأمير خالد بن عبدالله المشاري آل سعود وعضو المجلس (العضو المرافق) الأستاذ صالح بن عيد الحصيني وعدد من أعضاء مجلس الشورى، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى النيجر تركي بن ناجي العلي كما حضرها سفير جمهورية النيجر لدى المملكة الدكتور عمارو سونراي.

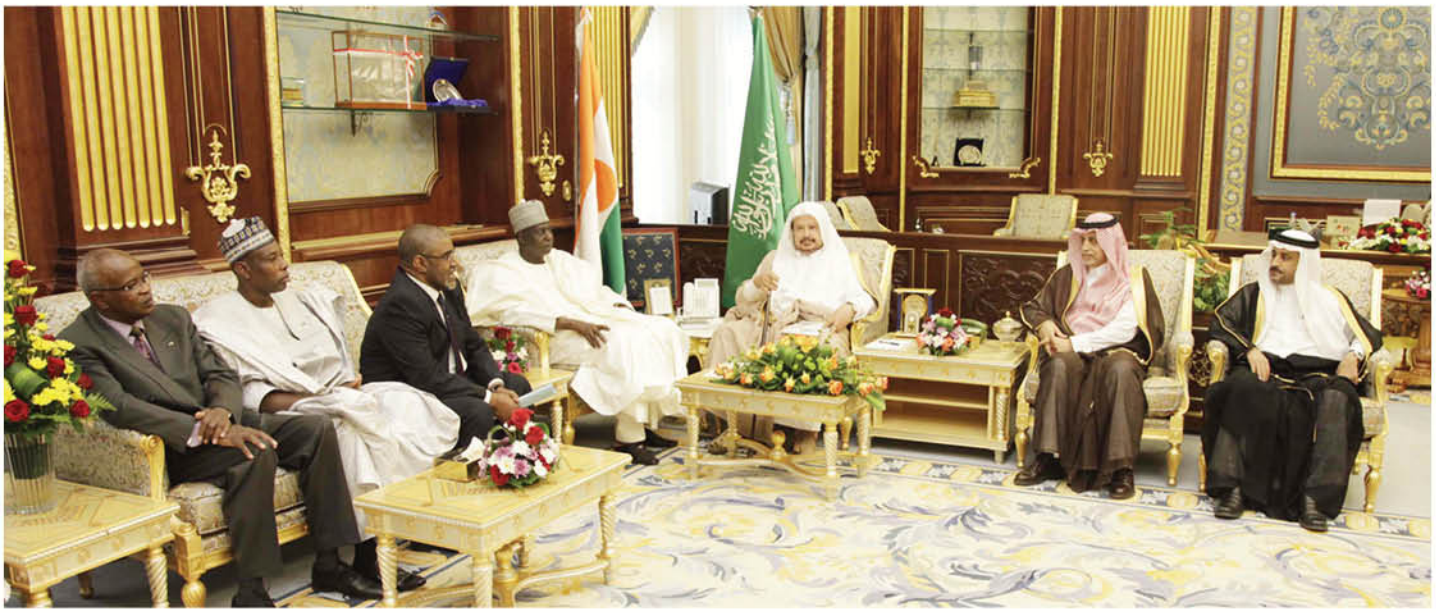

رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية النيجر يثمن دعم المملكة لبلاده

أعرب معالي رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) بجمهورية النيجر السيد أوسيني تيني عن تقدير شعب النيجر للدعم الذي تقدمه المملكة العربية السعودية لبلادهم منذ عقود عديدة.

وأكد السيد أوسيني في تصريح عقب اجتماعه مع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن المساعدات السعودية إلى النيجر ازدادت في الآونة الأخيرة بفضل من الله ثم بالدعم الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - وفخامة رئيس النيجر إيسوفو محمدو للعلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين الصديقين.

وأضاف معاليه (لقد ازدادت هذه المساعدات بشكل ملموس في الفترة الأخيرة، فإلى جانب العديد من المشاريع التنموية الممولة من الصندوق السعودي للتنمية، تضاعفت المساعدات الإنسانية المقدمة للنيجر وكذلك لدعم موازنتها).

وأشاد معالي رئيس برلمان النيجر بإعطاء الأولوية في المساعدات للقطاعات الاجتماعية المقدمة لمواطني النيجر مباشرة المتمثلة في إنشاء المراكز الصحية وإقامة مشاريع تحلية مياه الشرب ودعم التعليم وتقديم مساعدات الطوارئ.

وأعرب عن سعادته بزيارة المملكة منوهاً بمتانة العلاقات التي يتميز بها البلدان.

وأكد معاليه أهمية تطوير العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية النيجر وتعزيزها لما للبلدين من علاقات تفصيلية على مر العصور.

وقال: جئنا إلى هنا لأن الصداقة المتينة بين المملكة والنيجر تقتضي ذلك، فنواب بلد مسلم مثل النيجر الذي تشرب بالعقيدة والثقافة الإسلاميتين منذ أزمنة غابرة ينبغي أن يكون بينهم وبين نظرائهم السعوديين علاقات تفصيلية انطلاقاً من العلاقات التي تربط بين البلدين.

وأضاف معاليه (نحن في الجمعية الوطنية بالنيجر على قناعة بأهمية دور البرلمان في تنمية علاقات دبلوماسية مع الدول الصديقة من خلال ممثلياتها الوطنية).

وشدد معالي رئيس برلمان النيجر على ضرورة دعم العلاقات بين برلمان النيجر ومجلس الشورى لما يمثله ذلك في دعم العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية النيجر.

وقال معاليه (جئنا إلى المملكة العربية السعودية لنستفيد من خبرة مجلس الشورى الطويلة وإمكانية الاستفادة من خبرات المجلس البرلمانية وما يعزز الشراكة الثنائية).

وأكد معاليه توافق وجهتي النظر بين المملكة العربية السعودية والنيجر في عدة مواقف وتقاربهما فيما يخص الوقوف ضد الإرهاب، والدعوة إلى التعايش السلمي.

د. آل الشيخ يبحث مع رئيس الجمعية الوطنية في تشاد سبل تعزيز التعاون البرلماني

بحث معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع معالي رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) بجمهورية تشاد الدكتور هارون كبادي مجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الشقيقين إضافة إلى سبل تعزيز التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان التشادي.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده معالي رئيس مجلس الشورى في مكتبه بمقر المجلس مع معالي الدكتور هارون كبادي والوفد المرافق له، وذلك في إطار الزيارة الرسمية التي قام بها إلى المملكة مؤخراً تلبية لدعوة من رئيس مجلس الشورى.

وبعد أن رحب معالي رئيس المجلس بمعالي رئيس الجمعية الوطنية التشادي ومرافقيه أشار إلى مستوى العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية وجمهورية تشاد في شتى المجالات متمنياً أن تسهم هذه الزيارة في تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل عام والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية في جمهورية تشاد بشكل خاص بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

وقدم معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ خلال اللقاء إيجازاً عن مسيرة مجلس الشورى ودوره في المجالين التنظيمي (التشريعي) والرقابي وآلية عمله وعضويته في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية.

من جانبه أعرب معالي رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) بجمهورية تشاد الدكتور هارون كبادي عن سعادته بزيارة المملكة العربية السعودية منوهاً بحسن الاستقبال والحفاوة التي أحاطت بالوفد منذ وصوله إلى المملكة.

وأشار معاليه إلى عمق العلاقات التاريخية التي تربط جمهورية تشاد والمملكة العربية السعودية والشعبين الشقيقين على كافة الصعد مقدماً شكره لما قامت به المملكة العربية السعودية من دعم للتنمية في جمهورية تشاد وكذلك إنشاء مركز الملك فيصل الإسلامي الذي يعد من أكبر الجوامع في قارة أفريقيا.

وشدد على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين في مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والتجارية والبرلمانية مشيراً إلى حرص جمهورية تشاد على تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

وأكد معاليه وقوف جمهورية تشاد إلى جانب المملكة العربية السعودية في دعمها للشرعية في جمهورية اليمن، كما أكد دعم تشاد للإجراءات التي تتخذها المملكة لحفظ أمنها واستقرارها.

وفي نهاية اللقاء تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة .

حضر الاجتماع معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وعضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التشادية في مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السويلم وعضو مجلس الشورى (العضو المرافق) الدكتور حامد الشراري وعدد من أعضاء مجلس الشورى، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية تشاد فيصل بن مسلط المنديل.

كما حضرها سفير جمهورية تشاد لدى المملكة صقر يوسف محمد.

نائب رئيس مجلس الشورى شارك في اجتماع برلماني في واشنطن وزار بروكسل

شارك معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في اجتماع الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي عقد أعماله في العاصمة الأمريكية واشنطن مؤخراً.

وافتتح الاجتماع أعماله بكلمة ألقاها رئيس الشبكة البرلمانية عضو البرلمان البريطاني جيريمي ليفروي تحدث فيها عن أهمية تعزيز العلاقة بين صندوق النقد الدولي والبرلمانيين.

وتناول الاجتماع خلال عدد من الجلسات موضوعات مهمة أبرزها «الوظائف والنمو: المشهد الدولي»، و«برنامج صندوق النقد لدعم الدول الأعضاء».

وركز الاجتماع على دور البرلمانيين في إصلاح معونات الطاقة، وأهمية هذا الدور على النواحي الاقتصادية والبيئية للدول وعلى مسؤولية البرلمانات الكبيرة في محاربة الفساد خاصة في القطاع العام لأثره السلبي الكبير على التنمية والاقتصاد الوطني.

كما استعرض المجتمعون دور البرلمانيين في تعزيز الشراكة بين المواطنين والمراقبة الشعبية والبنك الدولي، إضافة إلى آخر المستجدات الخاصة باتحاد التنمية الدولي، ودور البرلمانيين في تحقيق أهداف هذا الاتحاد الخاص بدعم الفقراء حول العالم.

رافق معالي نائب رئيس مجلس الشورى في الاجتماع عضو المجلس الدكتور سعيد بن عبد الله الشيخ.

من جهة أخرى قام معالي نائب رئيس مجلس الشورى والوفد المرافق له بزيارة إلى مملكة بلجيكا، التقى خلالها عدداً من مسؤولي البرلمان الفدرالي البلجيكي، وعدداً من أعضاء البرلمان الأوروبي في بروكسل.

فقد اجتمع معالي الدكتور محمد الجفري خلال الزيارة بمعالي رئيس البرلمان الفدرالي البلجيكي سيجفريد براك.

كما اجتمع معاليه - مع كل من رئيس الاتحاد البرلماني المشترك عضو مجلس الشيوخ البلجيكي بول فان دن دريش، ونائبة رئيس لجنة العلاقات

الخارجية في البرلمان البلجيكي ريتا بيلين - كلاً على حدة -.

وجرى خلال الاجتماعات بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة وبلجيكا في مختلف المجالات وخاصة تفعيل العلاقات البرلمانية من خلال لجان الصداقة البرلمانية.

من جانب آخر اجتمع معالي نائب رئيس مجلس الشورى في مقر البرلمان الأوروبي ببروكسل مع معالي نائب رئيس البرلمان الأوروبي ديفيد سسولاي.

وقد أكد الجانبان خلال الاجتماع على تواصل الزيارات المتبادلة نظراً لما تكتسبه العلاقات الثنائية من أهمية بالغة لما للمملكة والاتحاد الأوروبي من ثقل دولي وعلاقات متجذرة تقوم على أسس واضحة وتهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة.

كما اجتمع معالي الدكتور الجفري برئيسة بعثة العلاقات مع شبه الجزيرة العربية ميشيل إليو ماري، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية إلمار بروك، وعدد من نواب البرلمان الأوروبي. وأطلع وفد مجلس الشورى البرلمانيين الأوروبيين على جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب، ومواقفها الداعمة للسلام في عدد من مناطق النزاع.

وأكد معالي الدكتور محمد الجفري خلال تلك الاجتماعات على دور المملكة العربية السعودية المحوري في حفظ السلام في المنطقة بالرغم من التدخلات السافرة التي تقوم بها إيران في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ودعمها المستمر للجماعات الإرهابية.

وأبرز موقف المملكة من الأزمة السورية ودعواتها المستمرة إلى تطبيق مقررات جنيف١، كما أطلع معاليه المسؤولين الأوروبيين على مستجدات الأوضاع في اليمن والاعتداءات الحوثية المتواصلة على حدود المملكة.

وبين نائب رئيس مجلس الشورى أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ ستحقق المزيد من الرفاهية لمواطني المملكة ،مشيراً إلى أن الرؤية ٢٠٣٠، تحتاج إلى تنمية المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي.

رافق معاليه في زيارته لمملكة بلجيكا والبرلمان الأوروبي عضوي المجلس الدكتور ناصر بن داود والدكتورة نهاد الجشي.

وفد مجلس الشورى برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس يزور النمسا

د. يحيي الصمعان يستعرض ونائب رئيس البرلمان النمساوي الآثار السلبية لقانون (جاستا) ورؤية المملكة ٢٠٣٠

فيينا - عادل الحربي

قام وفد من مجلس الشورى برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان بزيارة إلى جمهورية النمسا الاتحادية خلال الفترة من ١٤-١٧/ ٢/ ١٤٣٨هـ الموافق ١٤-١٧/ ١١/ ٢٠١٦م.

أجرى خلالها سلسلة من اللقاءات والاجتماعات مع عدد من النواب في البرلمان النمساوي، وزار مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان الذي يتخذ من العاصمة فيينا مقرًا له.

وضم وفد مجلس الشورى أعضاء المجلس الدكتور صدقة بن يحيى فاضل والدكتورة فاطمة بنت محمد القرني والدكتور محمد بن سعيد القحطاني والدكتور مفلح بن دغيمان الرشيدي والدكتورة وفاء بنت محمود طيبة.

نائب رئيس البرلمان النمساوي يستقبل وفد الشورى

وقد استقبل معالي نائب رئيس البرلمان النمساوي الدكتور كارل هنيز كويف، في فيينا وفد مجلس الشورى، ونوه خلال اللقاء بعمق العلاقات التاريخية بين النمسا والمملكة بشكل عام، وإلى التميز الذي تعيشه العلاقات البرلمانية بين البرلمان النمساوي ومجلس الشورى، مؤكداً على أهمية التعاون بين البرلمانات لمواجهة الأزمات التي تشهدها بعض مناطق العالم التي تعمل على تهديد السلم والأمن الدوليين.

ولفت كويف النظر إلى اهتمام بلاده بما تضمنته رؤية المملكة ٢٠٣٠ من أهداف طموحة للنهوض بالمملكة التي تعد أحد أهم الاقتصادات العالمية حيث تمتلك موقعاً متميزاً ضمن مجموعة العشرين.

من جانبه أكد معالي الدكتور يحيي الصمعان أهمية تنمية العلاقات بين المملكة والنمسا التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي، وشدد على أهمية تفعيل العلاقات بين البرلمان النمساوي ومجلس الشورى، واستعرض رؤية المملكة ٢٠٣٠ والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والوسائل التي سيتم من خلالها تنويع مصادر الدخل.

وعد د. الصمعان قانون جاستا الذي أصدره الكونغرس الأمريكي انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي التي تنص على عدم إخضاع الدول لولاية تحاكم دولة أجنبية. وفي نهاية اللقاء أكد الجانبان على أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به البرلمانات لحماية المجتمع الدولي من الممارسات التي تهدد استقراره، ومن ذلك العمل على احترام مبادئ القانون الدولي وعدم سن تشريعات تخالف هذه المبادئ.

الاجتماع بلجنة السياسة الخارجية في البرلمان النمساوي

من جانب آخر اجتمع وفد مجلس الشورى مع أعضاء لجنة السياسة الخارجية في البرلمان النمساوي برئاسة النائب الدكتور جوزيف تشاب.

وأبدى رئيس اللجنة السياسية في البرلمان النمساوي في بداية الاجتماع اهتمام بلاده بالوضع في الشرق الأوسط، مؤكداً أهمية الدور الكبير للمملكة العربية السعودية في خدمة الأمن والسلم الدوليين وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط.

د.الصمعان : المملكة ستواصل جهودها في دعم الشرعية اليمنية

من جانبه أوضح د. الصمعان أن تدخل قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية في جمهورية اليمن جاء استجابة لنداء القيادة الشرعية لليمن لنصرة الشعب اليمني الشقيق من مليشيات الحوثي التي انقلبت على الشرعية واختطفت مؤسسات الدولة مدعومة من قوات الرئيس المخلوع علي صالح والنظام الإيراني.

وبين أن مليشيات الحوثي التي انقلبت على الشرعية في اليمن حشدت مليشياتها على حدود المملكة، للاعتداء عليها، وتنفيذ مخططات إيران التوسعية، الرامية للسيطرة على المنطقة، من خلال تدخلاتها المتواصلة في الشؤون الداخلية في العديد من دول المنطقة، ودعم المليشيات التابعة لها مثل حزب الله في لبنان، والحوثي في اليمن.

ولفت د. الصمعان النظر إلى أن المملكة العربية السعودية تتطلع إلى عودة الأمن والاستقرار في اليمن الشقيق استناداً الى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦، وتسليم السلاح ومؤسسات الدولة إلى الحكومة الشرعية، لينعم الشعب اليمني بالأمن والسلام.

وتطرق مساعد رئيس مجلس الشورى إلى ملف اللاجئين السوريين موضحًا أن المملكة استضافت مليونين ونصف مواطن سوري، ولم تعاملهم على أنهم لاجئين بل وفرت لهم سبل الإقامة، وعاملتهم كضيوف عليها وهيأت لهم سبل العيش الكريم بمزاولة العمل في شتى المناطق والمدن السعودية، والاستفادة من الخدمات الصحية، والتعليمية، كما استقبلت المملكة أعداداً كبيرة من اليمنيين وتم تصحيح لأوضاع إقامتهم ليمارسوا أعمالهم ويستفيدوا من الخدمات التي تقدمها المملكة للمقيمين على أراضيها.

وفد الشورى يبحث مع نائب وزير الاقتصاد النمساوي تصحيح العجز في الميزان التجاري بين المملكة والنمسا

وفد الشورى يلتقي نائب وزير الاقتصاد النمساوي

وضمن برنامج الزيارة التقى وفد مجلس الشورى برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، بنائب وزير الاقتصاد والعلوم والابحاث بجمهورية النمسا السيد فرانز ويسايج.

وتم خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وسبل دعم رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين الصديقين، وتذليل الصعوبات التي تعترض الصادرات السعودية إلى الأسواق النمساوية، والعمل على تصحيح العجز الحالي في الميزان التجاري، والذي ما زال يميل لصالح النمسا.

كما استعرض الجانب النمساوي خلال اللقاء تجربته في مجال تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فيما استعرض الجانب السعودي الفرص الواعدة في مشاريع الاستثمارات الصناعية وغير الصناعية، والتسهيلات التي تقدمها حكومة خادم الحرمين الشريفين لجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل أعمالها. وقد أعرب نائب وزير الاقتصاد النمساوي خلال اللقاء عن تقديره للزيارة التي يقوم بها وفد مجلس الشورى، مؤكداً على عمق العلاقات التي تجمع البلدين الصديقين في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

من جانبه أوضح معاليه أن المملكة تشهد عهداً جديداً من النماء وتعيش نهضة حضارية بفضل السياسات الحكيمة التي تنتهجها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله -، مشيراً إلى أن رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وما تقدمه من حوافز في هذا المجال يعكس الرغبة الأكيدة في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي عبر خلق فرص للاستثمار الأجنبي وفتح باب التعاون التجاري.

زيارة الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد

من جهة أخرى زار وفد مجلس الشورى الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا، حيث التقى بعميد الأكاديمية السيد مارتن كونتر، الذي قدم لأعضاء الوفد عرضاً تفصيلياً عن طبيعة عمل الأكاديمية، ودورها في

مساعدة الدول في مكافحة الفساد عن طريق تدريب الكوادر العاملة في أجهزة مكافحة الفساد، وإعداد الدراسات والتقارير المتعلقة بها.

وقال السيد مارتن كونتر أن إنشاء الاكاديمية جاء استشعاراً من المجتمع الدولي بضرورة مكافحة الفساد بوصفه من أهم عوامل عدم تحقيق التنمية المتوازنة التي تسعى الدول لتحقيقها، مشيداً بالتعاون القائم مع العديد من الجهات الادارية والقضائية في المملكة.

من جانبه أشاد معالي د.يحيى الصمعان بالدور المهم الذي تقوم به الأكاديمية في تقديم المساعدة للدول التي انضمت إلى الاتفاقية المؤسسة للأكاديمية، مشيراً إلى أن المجتمع الدولي بأمس الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدة الدول التي تسعى لمكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذ ما تنص عليه اتفاقية مكافحة الفساد التي تم إبرامها في الأمم المتحدة.

واستعرض د.يحيى الصمعان عدد من الإجراءات التي اتخذتها حكومة المملكة في محاربة الفساد، مشيراً إلى أن إنشاء هيئة مكافحة الفساد، والدعم الكبير الذي تلقاه يعكس إيمان القيادة السعودية الراسخ بأهمية مكافحة الفساد لحفظ المكتسبات التنموية.

وفي نهاية اللقاء قام الوفد بجولة في الأكاديمية واطلع على أبرز الخدمات التي تقدمها، ثم تبودلت الهدايا التذكارية في ختام الزيارة.

الرئيس التنفيذي لـ(SIEMENS) يؤكد لوفد الشورى: مشروع قطار الرياض يسير وفق ما خطط له

زيارة مصنع SNEMEIS

من جهة أخرى قام وفد مجلس الشورى برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان بزيارة لمصنع شركة SIEMENS في مدينة فيينا، للاطلاع على مشروع قطار الرياض، وما يشتمل عليه من خدمات وتجهيزات ومواصفات وتقنيات.

واستمع اعضاء الوفد لعرض من ممثلي الشركة والمهندسين السعوديين والنمساويين العاملين بالمشروع، حيث رحبت الرئيس التنفيذي بالشركة السيدة جون مالبور بمعالي المساعد والوفد المرافق، مؤكدةً أن المشروع يسير وفق الخطة والوقت المحدّد له ضمن البرنامج الزمني للمشروع، لافتة النظر إلى ارتفاع نسبة العاملين السعوديين في المشروع حيث وصلت إلى حوالي ٣٠٪.

بدوره لفت المهندس صالح العيسى من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض النظر إلى أن مشروع قطار الرياض يتم تنفيذه من قبل ثلاث شركات هي: شركة SIEMENS الألمانية، وشركة BOMBARDIER الكندية، وشركة ALSTOM الفرنسية، ويستخدم المشروع نظام تشغيل آلي (بدون سائق) وقد صمّم وفق آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال.

وأضاف المهندس العيسى أن قطارات المشروع تضم ٤٧٠ مقصورة، بواقع (مقصورتين أو أربع مقصورات لكل قطار) وبحسب عدد المقصورات يحتوي كل قطار على ما بين ٥٥ و١٢٣ مقعداً، بقدرة استيعابية تتسع لنقل ما بين ٢٥١ إلى ٥٢٢ راكباً خلال الرحلة الواحدة، في الوقت الذي يتوزع فيه كل قطار إلى ثلاث فئات (الدرجة الأولى، العائلات، الأفراد) عبر فواصل مرنة يتم عبرها تقسيم عربات القطار بحسب الحاج ة، وتتميز بتصاميمها الداخلية والخارجية العصرية، ومعايير الراحة والأمان الأعلى في صناعة القطارات في العالم.

من جهته قال معالي الدكتور يحيى الصمعان: إن توظيف السعوديين يحتل أهمية كبرى لدى حكومة المملكة، معبراً عن تطلعه لرفع نسبة السعودة في المشروع بأسرع وقت، نظراً لوجود كفاءات سعودية مؤهلة تستطيع القيام بالكثير من الأعمال في المشروع. وأشاد بالتسهيلات التي قدمتها حكومة خادم الحرمين الشريفين لكبريات الشركات العالمية للعمل والاستثمار في المملكة بما يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م، التي تستهدف تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وجذب الاستثمارات الاجنبية النوعية التي تساهم في نقل وتوطين التقنية وإيجاد فرص عمل للمواطنين، مؤكدا أن هذا المشروع الاستراتيجي، سيحدث نقلة نوعية نحو شبكة نقل متكاملة.

زيارة مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات وصندوق أوبك للتنمية الدولية

كما قام وفد مجلس الشورى بزيارة لمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين اتباع الأديان والثقافات (كايسيد) في فيينا.

وكان في استقبال الوفد معالي الأمين العام للمركز الاستاذ فيصل بن معمر، الذي رحب بمعالي مساعد رئيس مجلس الشورى وأعضاء الوفد المرافق، وقدم نبذة عن عمل المركز والمراحل التي مر بها منذ إنشائه.

كما قدم الأستاذ فيصل بن معمر نبذة عن إنشاء المركز الذي تم بمبادرة من المملكة، مشيرًا إلى الفعاليات و المبادرات التي يقوم المركز لتحقيق أهدافه، ومنها مبادرة خارطة السلام التي تعد قاعدة بيانات الكترونية تفاعلية تمكن من معرفة الناشطين في مجال الحوار بين أتباع الأديان والتي تسهم بدورها بالتعريف بالمنظمات العاملة في هذا المجال.

وأشار معاليه إلى أن المركز أداة أساسية لمكافحة صراع الحضارات وتعزيز التعايش والتفاهم والتعاون بين الشعوب، لافتاً النظر إلى أن المركز هو الوحيد في العالم الذي يجمع القيادات الدينية وصناع القرار السياسي، ما يجعله منارة مضيئة تسهم في ردم الفجوات الحضارية، وبناء الثقة بين أتباع الأديان والثقافات المتعددة.

بدوره قدم د. الصمعان شكره لمعالي الأمين العام للمركز والعاملين فيه على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، مؤكداً أن ما يجده المركز من دعم من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز- يحفظه الله - يعكس ايمان المملكة بالحوار بين أتباع الأديان والثقافات بوصفه السبيل الوحيد لإحداث التقارب بين الشعوب وقطع الطريق على دعاة الفتن والحروب.

كما عبر معالي مساعد رئيس مجلس الشورى عن تطلعه لأن تقدم الامم المتحدة مزيداً من الدعم للمركز تقديراً لإسهاماته المباشرة في حماية السلم والأمن الدوليين وما يتميز به عمل منظم كفيل الأخطار الناجمة عن الصراع بين أتباع الاديان والثقافات.

وأشاد د. الصمعان بالتوجه الجديد للمركز نحو التواجد في وسائل التواصل الاجتماعي، معتبراً ذلك الحضور من شأنه أن يسهل الوصول إلى شريحة أكبر من المستهدفين، متمنياً للمركز النجاح في مشروع خريطة السلام الدولية التي تبناها مؤخراً.

الاجتماع بنائب رئيس الغرفة التجارية النمساوية

من جهة أخرى وفي إطار الزيارة عقد وفد مجلس الشورى برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان اجتماعاً مع نائب رئيس الغرفة التجارية النمساوية السيد ريتشارد شينز.

وفي مستهل اللقاء رحب نائب رئيس الغرفة التجارية النمساوية بوفد الشورى، مشيداً بالعلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في كافة المجالات ولاسيما العلاقات التجارية، نظراً للأهمية التي تحتلها المملكة باعتبارها عضواً في مجموعة العشرين. وأشار الى الميزة التي تتسم بها النمسا في المجال الصناعي والتقني والاقتصادي، خاصة ما يتعلق بتقنية حماية البيئة والطاقة البديلة، والدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة وقطاع الخدمات في الاقتصاد النمساوي.

من جانبه أكد د. يحيي الصمعان أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة والنمسا وضرورة تعزيزها وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين، واستعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة في العديد من المجالات مع إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تسعى لتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمر الأجنبي بالمملكة، وإيجاد بيئة استثمارية تشجع رجال الأعمال للاستثمار في المملكة والدخول في شراكات مع القطاع الخاص السعودي تسهم في توظيف المواطنين وتوطين التقنية.

وأشاد معاليه بالتجربة النمساوية في دعم المنشآت المتوسطة والصغيرة، معبراً عن أمله في أن يستفاد منها لتطوير هذا القطاع الذي سيسهم في تقديم فرص العمل التجارية للشباب السعوديين، كما عبر عن أمله بأن يتم تذليل الصعوبات التي تواجه السائح السعودي في النمسا.

زيارة صندوق أوبك للتنمية الدولية (أوفيد)

من جهة أخرى، زار وفد مجلس الشورى صندوق أوبك للتنمية الدولية (أوفيد) والتقى الأمين العام للصندوق الأستاذ سليمان الحربش، الذي رحب بأعضاء وفد الشورى لمقر الصندوق والتي تزامنت مع احتفال الصندوق بمرور ٤٠ عاماً على إنشائه، بعدها قدم شرحاً تفصيلياً عن نشأت الصندوق وآلية عمله في إقراض الدول ذات الاقتصاد المتوسط للمساهمة في دعم التنمية فيها.

كما شرح الحربش أهم مبادرات الصندوق (الطاقة من أجل الفقراء) التي تنادى بضرورة اجتثاث فقر الطاقة، مبيناً أن المبادرة تهدف لتحقيق رؤية إنسانية عميقة وشاملة تسمو إلى آفاق الإخاء والتكافل بين الشعوب.

وقد أثنى معالي د. يحيى الصمعان على جهود الصندوق ومبادراته وما يقدمه من مساعدات للدول النامية في مجال الطاقة، مؤكداً على أهمية التعاون الدولي في مجال تقديم القروض والمنح للدول النامية لدفع عجلة التنمية فيها.

وفي نهاية اللقاء قام الوفد بجولة في مبنى الصندوق، ثم تبودلت الهدايا التذكارية.

نائبة رئيس مجلس النواب الإيطالي تقدر جهود المملكة في سبيل استقرار المنطقة ومكافحة الإرهاب

أشادت نائبة رئيس مجلس النواب بجمهورية إيطاليا السيدة مارينا سريني بالعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الإيطالي بغرفتيه الشيوخ والنواب، مؤكدة أهمية تعزيزها لا سيما في ظل دقة المرحلة والظرف والمتغيرات التي يعيشها العالم ومنطقة الشرق الأوسط تحديدا.

جاء ذلك أثناء استقبالها في مقر مجلس النواب الإيطالي بروما وفد مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الأستاذ صالح بن عيد الحصيني وعضوية أعضاء المجلس الدكتور ثامر الغشيان والدكتور زهير الحارثي والدكتورة أمل الشامان، وذلك في ختام الزيارة التي قام بها وفد المجلس إلى إيطاليا..

وأبدت السيدة مارينا سريني تقديرها لجهود المملكة العربية السعودية في سبيل استقرار منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن استقرار الأسواق النفطية العالمية، وجهودها في مكافحة الارهاب.

وشددت على ضرورة إيجاد حل لإيقاف العنف ضد المدنيين في سوريا، وحل الأزمة اليمنية بالطرق السلمية.

وأكدت حرص إيطاليا على عودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وأشارت إلى دعم إيطاليا للاتفاق النووي مع إيران، انطلاقا من قناعة الحكومة الإيطالية بضرورة وقف البرنامج النووي في إيران .

كما أكدت على أهمية دعم المملكة للإسهام والمساعدة في استقرار الوضع في ليبيا التي تهم إيطاليا كثيرًا.

برلمانيون إيطاليون يؤكدون أهمية الثقل السياسي للمملكة ودورها المحوري بالمنطقة

في السياق ذاته أكد رئيسا وأعضاء لجنتي الشؤون الخارجية في مجلسي الشيوخ والنواب بجمهورية إيطاليا أهمية الثقل السياسي والاقتصادي الذي تمثله المملكة العربية السعودية في المنطقة ودورها المحوري الذي يخدم الاستقرار ويعزز النمو بمنطقة الشرق الأوسط.

جاء ذلك خلال اجتماعات وفد مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الاستاذ صالح الحصيني، مع رئيسي وأعضاء اللجنتين البرلمانيتين في مقر البرلمان الإيطالي خلال الزيارة التي يقوم بها وفد الشورى لإيطاليا هذا الأسبوع وذلك بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى روما الدكتور رائد قرملي.

فقد عقد وفد مجلس الشورى اجتماعاً مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الإيطالي السناتور بيير فيرناندو كاسيني. وأكد السناتور كاسيني أهمية مثل هذه الزيارات في دعم وتعزيز العلاقات بين جمهورية ايطاليا والمملكة العربية السعودية.

كما شدد على ضرورة التواصل والزيارات وتعزيز العلاقات البرلمانية مشيداً برؤية المملكة ٢٠٣٠ التي ستنقل المملكة إلى مرحلة جديدة ولافتة.

كما التقى الوفد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الإيطالي فرانسيسكا، بحضور نائب رئيس اللجنة اندري فاتشولي، وأعضاء اللجنة.

وجرى خلال الاجتماع استعراض القضايا المشتركة بين البلدين.

وشرح وفد مجلس الشورى للجانب الإيطالي القضايا التي ستسهم في زيادة التعاون الثنائي.

من جهته أبدى الجانب الإيطالي تفهمه واحترامه لخصوصية الثقافات وحريات الأديان مؤكداً أهمية تبادل الزيارات في تجسير الهوة ما بين الحضارتين بما يخدم مصالح شعبيهما.

من جهة أخرى عقد وفد مجلس الشورى ندوة حوار موسع مع نخبة من المفكرين والباحثين والإعلاميين الإيطاليين.

وتناول النقاش خلال الندوة المواضيع التي تهم البلدين الصديقين والذي أكد أهمية احترام حريات الأديان وكذلك نبذ الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وتكريس دور الإسلام المعتدل.

كما تناول الحوار الدور الإيراني السلبي في المنطقة واستمرار النظام الإيراني في ترسيخ الطائفية والتدخل في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي وزعزعة استقرار المنطقة.

وأكد وفد مجلس الشورى التزام المملكة وتمسكها بقرارات مجلس الأمن الدولي وثبات مواقفها الثابتة تجاه القضية الفلسطينية وحرص المملكة على تكريس الامن والاستقرار في المنطقة.

كما أكد الوفد التزام المملكة بمبدأ عودة الشرعية في اليمن بقيادة الرئيس عبدر به منصور هادي.

وحول الأزمة السورية أكد وفد مجلس الشورى التزام المملكة بموقفها وتأكيدها على أن الحل في سوريا يكمن في التزام النظام السوري بقرارات مجلس الأمن الدولي انطلاقاً من تفاهمات جنيف (١).

وأشار الوفد إلى أن مشكلة استمرار الاضطرابات والحروب في المنطقة تأتي بسبب الخروج على النظام الدولي وعدم تطبيق القرارات

الأممية مشيراً إلى عدم التزام اسرائيل بتطبيق القرارات الدولية واستمرارها في سياسة الانتهاكات في فلسطين وكذلك عدم تطبيق النظام السوري للقرارات السياسية ووقف سياسة القتل والتهجير، كما أشار إلى سياسة إيران غير المسؤولة بالمنطقة.

وطالب الوفد المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته ودفع أطراف الصراع لتطبيق القرارات الدولية.

وبين وفد مجلس الشورى موقف المملكة الرافض للإرهاب بكافة أشكاله وصوره كما قدم شرحاً لجهودها في مكافحة هذه الآفة.

وأكد الوفد أن المملكة تعتبر من أوائل الدول التي تصدت للإرهاب في مختلف الصعد مشدداً على الحاجة الماسة لتضافر الجهود العالمية المشتركة لمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره.

كما أوضح الوفد دور المملكة وجهودها في استقرار الاقتصاد العالمي وأسواق النفط العالمية. كما قدم شرحاً لجهود المملكة في تنويع اقتصادها من خلال تنفيذ مبادرة رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتحقيق نمو وتنوع اقتصادي وزيادة الصادرات غير النفطية بما يسهم في تعزيز الرفاهية الاقتصادية للمواطن.

وقد لمس وفد المجلس تفهماً لمواقف المملكة السياسية بعدما قدم للحاضرين شرحاً وافياً عن كافة القضايا والملفات المطروحة.

وحضر وفد مجلس الشورى خلال زيارته إلى إيطاليا حفل العشاء الذي أقامه سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية ايطاليا الدكتور رائد قرملي تكريماً لهم بحضور قيادات واعضاء من مجلس الشيوخ والنواب الإيطاليين ومثقفين ورجالات دولة سابقين.

وفد مجلس الشورى يستعرض في برلين جهود المملكة في إرساء السلام وسبل التعاون لمكافحة الإرهاب ورؤية ٢٠٣٠

برلين - فيصل الشدي

قام وفد من مجلس الشورى مؤخراً بزيارة رسمية إلى ألمانيا الاتحادية التقى خلالها عددًا من كبار المسؤولين في الحكومة وفي البرلمان الاتحادي الألماني « البونستانغ» وعدد من مسؤولي المؤسسات الفكرية وسفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ألمانيا.

وتأتي هذه الزيارة ضمن جهود مجلس الشورى لفتح آفاق العمل البرلماني المشترك ودعماً لمواقف المملكة العربية السعودية من مختلف القضايا الإقليمية والدولية، وتتويجاً للعلاقات المتميزة بين المجلس والبرلمان الألماني.

وترأس وفد مجلس الشورى عضو المجلس معالي الدكتور خالد بن عبد الله السبتي وضم أعضاء المجلس الدكتور فالح الصغير والدكتور فايز الشهري والدكتورة ثريا العريض.

«الشورى» رافقت وفد المجلس خلال الزيارة وأعدت التقرير الآتيَ لفعاليات الوفد في برلين :

نائبة رئيس البرلمان الألماني تستقبل وفد الشورى

فقد استقبلت نائبة رئيس البرلمان الاتحادي الألماني كلوديا روث في مقر البرلمان بالعاصمة برلين وفد مجلس الشورى وذلك بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى ألمانيا الدكتور عواد العواد.

وأكدت أهمية العلاقات السعودية الألمانية، والعمل على تعزيزها وتنميتها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

وأشارت إلى الزيارة التي قامت بها للمملكة العربية السعودية مؤخراً، معربة عن سعادتها بما حققته المملكة من قفزات تنموية وتطويرية على مختلف الصعد، وطالبت بمزيد من الزيارات المتبادلة بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني لتعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين.

من جهته نقل رئيس وفد مجلس الشورى خلال الاستقبال تحيات وتقدير معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى معالي رئيس البرلمان الألماني نوربورت لارمت وتمنياته له ولأعضاء البرلمان الألماني التوفيق.

وزير الدولة في الخارجية الألمانية ينوه بدور المملكة في تعزيز الاستقرار بالمنطقة

وضمن اجتماعات وفد مجلس الشورى في برلين نوه معالي وزير الدولة في وزارة الخارجية الألمانية ستيفان شتينلين بالجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية بقيادة خام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - يحفظه الله - لحفظ الأمن والسلام الدوليين وتحقيق الاستقرار، مؤكداً على ما تمثله المملكة من ثقل ومكانة على الساحتين الدولية والإقليمية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

إشادة ألمانية بالجهود السعودية لحفظ الأمن والسلم الدوليين .. وتقدير كبير لما تحقق في مجالي التنمية وحقوق الإنسان

وأشاد بمتانة وقوة العلاقات التي تجمع بلاده بالمملكة في شتى المجالات وما تشهده من تطور وتقدم.

وأكد أن المملكة وألمانيا بلدان مهمان ليس على الخارطة السياسية فحسب بل على الخارطة الاقتصادية حيث أن البلدين عضوين مهمين وفاعلين في مجموعة العشرين، مبدياً سعادته للزيارة التي قام بها للمملكة مؤخراً وما لمسه من تقدم كبير في العديد من المجالات.

وقد أبان رئيس وفد مجلس الشورى أن زيارة وفد المجلس تأتي تعبيراً صادقاً لما تمثله ألمانيا من أهمية لدى المملكة، كما تأتي في سياق الحرص على تعزيز وتنمية العلاقات السعودية الألمانية، منوهاً بأهمية البلدين على الساحة الدولية، ومعرباً عن أمله في مد المزيد من جسور التواصل والتعاون في شتى المجالات بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين،

د. السبتي : المملكة تخطو بثقة نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠ وخطة التحول ٢٠٢٠

خاصة في الوقت الذي تشهد فيه المملكة مرحلة تنموية مهمة تتمثل في رؤية المملكة ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠.

وتطرق معالي الدكتور خالد السبتي خلال الاجتماع إلى موقف المملكة من الوضع في اليمن ، مبيناً أن المملكة العربية السعودية ومنذ تردي الأوضاع في اليمن أسهمت مع أشقائها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطلاق المبادرة الخليجية كأساس للحل في اليمن ، ومهدت هذه المبادرة الطريق للوصول للحل السياسي في اليمن الشقيق، وحظيت بتأييد إقليمي ودولي.

وبين معاليه أن المملكة ودول التحالف قد استجابت لدعوة الرئيس الشرعي لليمن عبدربه منصور هادي، لإعادة الشرعية وحماية الشعب اليمني من مليشيات المتمردين الحوثيين، استناداً للمواثيق الدولية، ومنها ميثاق الأمم المتحدة في المادة رقم (٥١)، وتوج هذا العمل بتأييد مجلس الأمن الدولي بقراره رقم ٢٢١٦.

وفد الشورى يستعرض رؤية المملكة ٢٠٣٠

في السياق ذاته استعرض وفد مجلس الشورى الزائر - في اجتماعين منفصلين - مع اللجنة الاقتصادية في البرلمان الألماني برئاسة الدكتور بيتر رامزور ووزير الدولة للاقتصاد والطاقة ماتياس ماشينغ رؤية المملكة ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠.

فقد أبدى رئيس اللجنة الاقتصادية في البرلمان الألماني اهتمامه بما تضمنته رؤية المملكة من أهداف طموحة تستهدف النهوض بالمملكة ومواطنيها والتي تعد أحد أهم الاقتصادات العالمية حيث تمتلك موقعاً متميزاً ضمن مجموعة العشرين.

كما أكد وزير الدولة للاقتصاد والطاقة الألماني حرص بلاده على متابعة رؤية المملكة ٢٠٣٠ وانعكاسها الاقتصادي والاجتماعي على مواطني المملكة.

وبين معالي الدكتور خالد بن عبد الله السبتي خلال الاجتماعين أن المملكة العربية السعودية تمتلك البنية الأساسية لنجاح رؤية المملكة ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠ وهي وجود العناصر الشابة التي تم تأهيلها على أعلى المستويات.

جهود المملكة في مكافحة الإرهاب

واجتمع وفد مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الدكتور خالد بن عبد الله السبتي برئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الاتحادي الألماني الدكتور نوربرت بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى ألمانيا الدكتور عواد العواد.

وفي بداية الاجتماع استعرض الدكتور السبتي الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - في دعم الجهود الرامية لتعزيز الأمن والسلم الدوليين والتخفيف من حدة المعاناة التي تسببت بها الأزمات في منطقة الشرق الأوسط .

وقد أكد أعضاء وفد مجلس الشورى في مداخلاتهم أثناء الاجتماع على مضي المملكة الدائم في المشاركة في أي جهد دولي يسعى إلى محاربة الإرهاب والذي توج بالإعلان مؤخراً عن إطلاق التحالف العسكري الإسلامي لمكافحة الإرهاب، كما ترجمت المملكة جهودها إلى إجراءات مشددة من خلال سن التشريعات المجرّمة للإرهاب، وبما يساعد أيضاً على تجفيف مصادره المالية، ووضع القوائم بأسماء الإرهابيين والتنظيمات الإرهابية التي تقف وراءهم.

وأوضح أعضاء وفد مجلس الشورى أن المملكة عملت على إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNCTC) ودعمته بمبلغ ١١٠ ملايين دولار، وعضو فاعل في مجموعة الدول ضد التنظيم الإرهابي داعش (CIG)، كما حذرت المملكة المجتمع الدولي من التساهل أو التخاذل عن مسؤوليته التاريخية ضد الإرهاب، مؤكدة على أن الإرهاب ليس له دين، أو عرق، أو طائفة.

وبين وفد مجلس الشورى الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية للتصدي للإرهاب فكرياً من خلال ما يصدر عن هيئة كبار العلماء من بيانات وإيضاحات تبين الجانب المظلم في الفكر المتطرف، كما استعرض الوفد جهود مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة وما حققه من نتائج في سبيل إعادة من غرر بهم من الشباب إلى الطريق الصحيح، وتصحيح المفاهيم والمعتقدات التي يروج لها أهل الزيغ والظلال من أرباب الفكر الضال.

الوضع في اليمن وجهود المملكة في استضافة لاجئي سوريا

من جانب آخر نوه نائب رئيس لجنة الدفاع في البرلمان الألماني الدكتور كارل لامرز برؤية المملكة ٢٠٣٠ وما تحمله من أهداف طموحة، معرباً عن شكره للجهود التي تبذلها المملكة لإرساء السلام في المنطقة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده وفد مجلس الشورى مع نائب رئيس لجنة الدفاع في البرلمان الألماني.

وتناول الاجتماع الوضع في جمهورية اليمن الشقيقة حيث بين وفد مجلس الشورى ما تبذله المملكة من جهود بمساندة التحالف العربي في اليمن وحرصها على إعادة الحكومة الشرعية لليمن في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦ وإيجاد الحلول السلمية التي تكفل لليمنيين الأمن دون تدخلات خارجية هدفها زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وعن جهود المملكة في استضافة اللاجئين السوريين أوضح وفد مجلس الشورى أن المملكة استضافت ما يقارب المليونين ونصف المليون مواطن سوري، وقد حرصت على عدم التعامل معهم كلاجئين ومنحت من رغب منهم البقاء بالمملكة الإقامة النظامية أسوة ببقية المقيمين، بكل ما يترتب عليها من حقوق في الرعاية الصحية المجانية والانخراط في سوق العمل والتعليم، حيث بلغ عدد الطلاب والطالبات السوريين الذين انضموا لمقاعد الدراسة في المملكة ما يقار من ١٥٠ ألف طالب وطالبة يدرسون في مختلف مراحل التعليم.

التدخلات الإيرانية في دول المنطقة

من جهة أخرى عقد وفد مجلس الشورى اجتماعاً برئيس المجموعة البرلمانية للبلدان الناطقة بالعربية بالبرلمان الاتحادي الألماني مايكل هنريش.

كما اجتمع الوفد برئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان مايكل براند وذلك في مقر البرلمان بالعاصمة برلين.

وفي بداية الاجتماعين قدم وفد مجلس الشورى شرحاً موجزاً لمواقف المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - تجاه القضايا الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، مؤكداً أن المملكة دولة محبة للسلام وتبذل قصارى جهدها بما لها من دور رائد ومحوري لمعالجة العديد من قضايا المنطقة.

وأشار وفد المجلس إلى أن تدخل المملكة والتحالف العربي في جمهورية اليمن جاء استجابة لنداء القيادة الشرعية لليمن برئاسة الرئيس عبدربه منصور هادي لنصرة الشعب اليمني الشقيق وحمايته من مليشيات الحوثي التي انقلبت على الشرعية واختطفت مؤسسات الدولة مدعومة من قوات الرئيس المخلوع علي صالح ومن النظام الإيراني.

وأوضح أعضاء وفد الشورى أن مليشيات الحوثي التي انقلبت على الشرعية في اليمن حشدت مليشياتها على حدود المملكة، للاعتداء عليها، وتنفيذ مخططات إيران التوسعية، الرامية للسيطرة على المنطقة، من خلال تدخلاتها المتواصلة في الشؤون الداخلية في العديد من دول المنطقة، ودعم المليشيات التابعة لها مثل حزب الله في لبنان، والحوثي في اليمن.

وقد أشاد رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الألماني بالتطورات التي شهدتها المملكة مؤخرا على صعيد إرساء مبادئ حقوق الإنسان من خلال الأنظمة والتشريعات والجهود المختلفة.

وعلى هامش زيارة البرلمان الألماني قام وفد مجلس الشورى بزيارة لجمعية الصداقة الألمانية العربية حيث كان في استقبال الوفد رئيس الجمعية الدكتور أوتو فيسهوي وعدد من أعضاء الجمعية.

وبين رئيس وفد مجلس الشورى عضو المجلس الدكتور خالد السبتي أن هذه الزيارة تأتي في سياق التواصل البرلماني الذي يحرص مجلس الشورى على تعزيزه مع مختلف المجالس البرلمانية في العالم، ومع التجمعات البرلمانية الدولية المهمة مثل البرلمان الألماني، مؤكداً أهمية الجمعية في تعزيز مسارات العلاقات بين ألمانيا والعالم العربي والمملكة العربية السعودية بشكل خاص.

وفد الشورى يزور المؤسسات الفكرية

وزار وفد مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الدكتور خالد السبتي مؤسسة كوربر، واستمع من رئيس قسم السياسة الدولية في المؤسسة نورا مولر إلى نبذة عن أعمال مؤسسة كوربر وجهودها في مجال العلاقات الدولية وقضايا التعليم والمجتمع المدني كأحد المؤسسات المرموقة على مستوى القارة الأوروبية.

وجرى خلال الزيارة بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات بين المملكة وألمانيا.

كما زار وفد مجلس الشورى مؤسسة كونراد أديناور، واستمع إلى شرح موجز من نائب الأمين العام للمؤسسة الدكتور جيرهارد فالرز عن أعمال المؤسسة في تقديم الدراسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ألمانيا .

كما تم خلال الزيارة بحث العديد من الموضوعات ذات الصلة بالشأن الإقليمي والدولي.

من جهة أخرى أقام الأمين العام للغرفة العربية الألمانية للتجارة والصناعة عبد العزيز المخلافي حفل عشاء تكريماً لوفد مجلس الشورى حضره سفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعتمدين لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية.

واستمع الوفد خلال الحفل إلى نبذة عن أعمال الغرفة العربية الألمانية للتجارة والصناعة وجهودها في تعزيز التواصل التجاري والصناعي بين الدول العربية وألمانيا وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي.

قرارات مجلس الشوري في مجال ذوي الإعاقة

د. نورة بنت عبدالله بن عدوان
عضو مجلس الشورى سابقاً

أسهم مجلس الشورى السعودي منذ بدء مسيرته في رعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ استجابة للنظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية؛ الذي ينص على تكريم الإنسان وتحقيق العدل والمساواة وعدم التمييز، و كفالة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة.

وتأكيداً لهذه الحقوق؛ اضطلع مجلس الشورى بدور مهم عبر قراراته في كفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة و حمايتها؛ و ذلك من خلال الموافقة على الأنظمة و التشريعات التي كان لها دور كبير في تطوير الإجراءات، وُنظيم آليات الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمة، وتوفير الخدمات التأهيلية والإيوائية، ويُمثل دور المجلس الرقابي وآلية المساءلة لمندوبي القطاعات الحكومية عاملاً مهماً في تعزيز السياسات، و تقييم الخطط والبرامج لضمان حقوق جميع فئات ذوي الإعاقة .

وتُعد موافقة مجلس الشورى على نظام رعاية المعوقين عام ٢٠٠٠م، كأول نظام تشريعي وطني للمعاقين؛ تتويجاً لكافة الجهود الرائدة في مجال رعاية ذوي الإعاقة وتأهيلهم، وتأكيداً على حماية حقوقهم وتضمينها في الخطط التنموية، مدعوماً بموافقة المجلس على نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل في عامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣م، والتي أسست لآليات شاملة للتعامل مع كافة حالات الإيذاء، و أقر المجلس عدداً من الأنظمة و اللوائح؛ كمشروع اللائحة التنظيمية لمراكز تأهيل المعوقين غير الحكومية، والموافقة على إنشاء مجلس أعلى لشؤون المعاقين، وأقر اللوائح التنظيمية لدور الرعاية الإجتماعية، و دعم البرامج والمشروعات التي تعالج حماية الأسرة من العنف، وأوصى بالتوسع في إيصال خدمات الرعاية المؤسسية، والتنمية الاجتماعية لجميع المناطق، والاهتمام بدورالملاحظة الاجتماعية، ووضع الضوابط والإجراءات الصارمة لحماية المقيمين في دور الرعاية المختلفة من العنف وسوء المعاملة.

وإعترافاً من مجلس الشورى بأهمية المبادئ التوجيهية الواردة في برنامج العمل الدولي لتحقيق تكافؤ الفرص لذوي الإعاقة؛ وافق المجلس على انضمام المملكة للعديد من الاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في عام ٢٠٠٨ م، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييزالعنصري، وبرتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والتي تحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال.

وتأكيداً على حق المعاق وأسرته في توفير مصادر الدعم التي تتيح لذوي الإعاقة الحصول على الرعاية في إطار وجودهم بين أسرهم، قرر المجلس المطالب بإعانة مالية سنوية تتناسب مع درجة الإعاقة لمن لا تنطبق عليهم شروط الإيواء، وزيادة مقدارالإعانات التي تقدمها الدولة للأسر التي تقوم برعاية أبنائها المعاقين، وأقر تطبيق الإعفاءات الضريبية والعديد من المزايا والتي من شأنها أن تجعل حياة ذوي الإعاقة وأسرهم أكثر سهولة، وطالب المجلس بإتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم إلى البيئة المادية المحيطة بتوفيروسائل النقل، وتيسير حصولهم على الوسائل والأجهزة المساعدة على التنقل والتكنولوجيا المعينة؛ و صرف كراسي متحركة، ومنح المعاق سيارة خاصة مجهزه لتنقله، وتوفير الأجهزة التعويضية والمعينات السمعية والبصرية، وإعفاء أصحاب المراكز من الرسوم الجمركية على الأجهزة الخاصة بالمعاقين، وتسهيلات للحصول على قروض حكومية.

وفي مجال بناء قاعدة معرفية للبيانات والمعلومات عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ صدر قرارالمجلس بتضمين استمارة المسح السكاني فقرة عن الإعاقات لدى الأطفال، و بإنشاء سجل وطني طبي واجتماعي للأطفال المعاقين يكون بمثابة قاعدة معلومات لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بهم؛ يمكن استخدامها لجعل عملية تخطيط السياسات الإنمائية ورصدها وتقييمها وتنفيذها مراعية لذوي الإعاقة .

و سعى مجلس الشورى من خلال دوره التشريعي إلى تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ حيث لا تميز قراراته بين الرجل والمرأة والطفل في التشريعات واللوائح التي تنظم عملية الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية و التعليمية، وفي التأهيل و التدريب، سواء كانت إعاقاتهم ذهنية أو حسية أو حركية على اختلاف درجاتها، ويتجسد ذلك في قراراته بالتوسع في إنشاء مراكز الرعاية النهارية للمعاقين، ودعمها مادياً ووظيفياً وتوفير ما تحتاجه من إمكانات بشرية ومادية، ووضع خطة للتوسع في الرعاية النهارية والرعاية الصحية المنزلية تتناسب مع متطلبات رعاية وتأهيل المعاقين، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفاعلة في مجال رعايتهم بإنشاء المراكز التأهيلية الأهلية و منح الإعانات والقروض لهذه المراكز، وقرار المجلس بتقييم آداء الدور الإيوائية من جهات محايدة للتأكد من جودة

الخدمات المقدمة للمستفيدين، والحاق العاملين في مجالات الإعاقة بدورات تدريبية تخصصية مكثفة لرفع كفاءتهم، كما صدر قرارالمجلس بالعمل على تقديم الرعاية الكاملة بمهنية عالية ووضع الضوابط والإجراءات الصارمة لحماية المقيمين في دور الرعاية المختلفة من العنف وسوء المعاملة، كما طالب بالاستفادة الفورية من نتائج البحوث القائمة في تحديد الطلب الكلي على برامج الرعاية الاجتماعية المختلفة من عجزة ومعاقين وغيرهم.

و تتسم قرارات مجلس الشورى في مجال الرعاية الصحية بالأهمية البالغة في تطوير الخدمات الوقائية والعلاجية التي تشمل الأشخاص ذوي الأعاقة، حيث أصدر المجلس قراراً بدعم التأمين الصحي التعاوني لذوي الإعاقات والظروف الخاصة، وتوفير برامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة من الولادة حتى سن أربع سنوات، والإسراع في تنفيذ المشروع الوطني للتعامل مع التوحد، ودعم مراكز أبحاث التوحد في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث ليتمكن من تأهيل وتدريب المدربين في مراكز التوحد التأهيلية الأخرى.

وأصدر المجلس قراراً بتوفير مراكز متقدمة في كل مناطق المملكة لتشخيص حالات التوحد بأطيافه المختلفة بما يحقق التدخل المبكر ويوفر العلاج والتأهيل الملائم، ووافق على المشروع الوطني للتعامل مع ذوي اضطرابات تشتت الانتباه وفرط الحركة، وطالب بإنشاء مراكز طبية متخصصة في تأهيل ضعاف البصر والقابلين للتأهيل من المكفوفين في مختلف مناطق المملكة، وبالاستفادة من مراكز التدريب والتأهيل التابعة لجمعيات المكفوفين، يضاف إلى ذلك الموافقة على وضع استراتيجية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في المراكز التخصصية في وزارة الصحة.

و إيماناً بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والتأهيل والعمل؛ ولإعمال هذا الحق دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص، صدرت موافقة مجلس الشورى على استحداث وكالة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في وزارة التعليم، والموافقة على مشروع نظام تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وطالب بافتتاح مدارس خاصة للإعاقة الذهنية حسب أنواعها تراعي حاجاتهم ومستوى قدراتهم، والاهتمام باستيعاب مزيد من حالات الإعاقة، ودمج ما يمكن من هذه الحالات في مدارس التعليم العام، وبالتوسع في برامج التربية الخاصة، واعتمادها في مدارس التعليم العام وفق خطة زمنية مبرمجة ودعمها مادياً وبشرياً، والتوسع في برامج الدمج التربوي لاستيعاب جميع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب قرار المجلس بتخصيص مقاعد دراسية في الجامعات والكليات والمعاهد لذوي الإعاقة، وقرار آخر يشدد على ضرورة التوسع في البرامج التدريبية لذوي الاحتياجات الخاصة وتطويرها بما يتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتقديم برامج ودورات تدريبية مناسبة لتأهيل المعاقين من إدمان المخدرات والمؤثرات العقلية، ووضع خطة للتوسع في الرعاية النهارية والرعاية الصحية المنزلية تتناسب مع متطلبات رعاية وتأهيل المعاقين.

وإستجابة لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل على قدم المساواة مع الآخرين؛ طالب مجلس الشورى بتهيئة مراكز لتأهيلهم مهنيا وتحويلهم إلى أفراد منتجين قادرين على التفاعل مع من بقية أفراد المجتمع، كما أقر المجلس مشروع توظيف ذوي الإعاقة، ودعا في قرار آخر إلى إيجاد فرص العمل المناسبة للمعاق المؤهل قدر الإمكان بما يتواءم مع تخصصه المهني وطبيعة إعاقته.

ويُشكل البعد التنظيمي عاملاً مهماً في مجال توفير الأمن و السلامة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ حيث صدر قرار مجلس الشورى بتطبيق برنامج الوصول الشامل لتسهيل حركة المعوقين وضمان سلامتهم، وبتطبيق الاشتراطات اللازمة في جميع المنشآت؛ لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الحركة واستخدامها بيسر وسهولة، والتأكيد على أن تكون مرافق المطارات في المملكة وتجهيزاتها ملائمة لمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة ووفقاً للمواصفات العالمية، واعتماد التكاليف اللازمة لتنفيذ ما نصت عليه الاتفاقية المشتركة بين وزارة الشئون الإسلامية ومركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة لتنفيذ كود البناء السعودي لتعديل مرافق الجوامع والمساجد القائمة بما يناسب احتياجات ذوي الإعاقات المختلفة من المصلين.

و ختاماً فإن ما تحقق للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية من تقدم في جميع المجالات، إنما يترجم بحق الجهود المخلصة التي تبذلها حكومة خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله-؛ والدور الفاعل لمجلس الشورى في النهوض بحقوق ذوي الإعاقة، وتحقيق تكافؤ الفرص لهم وإدماجهم في المجتمع عن طريق إقرار الأنظمة، وتطوير آليات الدعم الاجتماعي والقانوني، وسدّ الفجوة القائمة بين التشريعات والسياسات والممارسات؛ مما يسهم في تنمية شاملة لذوي الإعاقة توفرلهم الحياة الكريمة الآمنة.

عضو الشورى السابق المستشار محمد بن صالح الدحيم لـ « الشورى » :

ما يقدم في الشأن العام تحت القبة ينبغي أن يتميز بحس برلماني محترف تظهر فيه جدارة اللغة البرلمانية

حاوره/ منصور العساف

في قراءة لرؤيته وأفكاره وأطروحاته التقت «الشورى» بعضو المجلس المستشار محمد بن صالح الدحيم، الذي قلّب - من خلال هذا الحوار- ملفات عديدة داخل أروقة مجلس الشورى وخارجه، ونفى في حديثه ما يراه البعض تسرباً لخريجي دراسات العلوم الشريعة والمعهد العلي للقضاء عن الوظائف القضائية، موضحاً أن ذلك لا يمثل ظاهرة، بقدر ما هي أسباب دعت البعض إلى الخوض في غمار عمل المحاماة، التي ارتأوا أنها الأنسب لهم.

ويرى أن الإقبال على دراسة تخصصات الحقوق الفكرية ليس بالندرة التي يتحدث عنها البعض، وهذه التخصصات -أيضاً- لم تحظ بالوفرة أو الإقبال الملفت، كما يرى أن برامج التواصل الاجتماعي جاءت لتسد فراغاً كان موجوداً في وسائط التعبير المجتمعي، بيد أنها لم تسهم في انحسار أعمدة كتاب الرأي في الصحف والمجلات والمواقع الالكترونية بحسب رأيه.

وسائل التواصل جاءت لتسد فراغاً في وسائط التعبير الاجتماعي

ويتفق المستشار الدحيم مع القول الذي يشير إلى وجود قصور في مكونات الإعلام الخارجي، ويعلل ذلك بأسباب يرى أن بالإمكانية معالجتها، كما يبدي من خلال هذا الحوار رأيه عن في العديد من القضايا والظواهر الاقتصادية والمجتمعية، ويختم بالحديث عن جهود مجلس الشورى ونظامه وآليات العمل على تطوير مواده وبنوده، لاسيما ما يتعلق بالشأن العام.

س١- كيف يرى محمد الدحيم ظاهرة تسرب خريجي الشريعة والمعهد العالي للقضاء إلى مهنة المحاماة؟

ج / في البداية قد لا أتفق معكم على وصف الحالة بـ الظاهرة! بل إنها وصلت إلى ما يخالف المُعتاد. ولذلك أسباب من أهمها من وجهة نظري:

١ / أن بعض هذه الشخصيات لديه قدرات ذهنية وفنية ومهارية تفوق المكان الذي كانت فيه واستمرارها في العمل المحدود يَقبُر ويدمر هذه القدرات والإمكانات؛ فكان الخيار أمامها هو اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب إلى المكان المناسب. وهذه معادلة قيادية مهمة في التطور.

٢ / قسم آخر سعى إلى تطوير وضعه المالي، حيث أن السوق أكثر وفرة من الوظيفة. وهذا سبب مبرر ووجيه.

٣ / هناك من اكتشف عدم لياقته للأداء من خلال الوظيفة فاختار أن لا يستمر في الطريق الغلط.

وقد يرجع بعض الأسباب إلى عوامل نفسيه أو أسباب تائهة في تحديد مفهوم العلاقة بين الذات والعمل.

الحاجة إلى بيئة قانونية

س٢- بماذا تعلل ندرة المتخصصين في مجال الحقوق الفكرية؟

ج / لم يصل الأمر إلى حال الندرة، وليس أيضاً هو في حالة الوفرة. وأنا أُرجع ذلك إلى أن هذا التخصص يحتاج إلى أرضية يعمل فيها وليس فقط كتخصص نظري. وأقصد بالأرضية التي يعمل فيها هو البيئة القانونية في أنظمة الإعلام والنشر، وفي البيئات الثقافية وفي المحاكم والدوائر العدلية.

حيث أن هذه البيئة القانونية سوف تخلق ثقافة الحق الفكري وتطور مفهومه وهذا ما ينعكس على قضاياه، فالحقوق الفكرية تنتظر تشريعات قانونية أكثر عمقاً وشمولاً، كما تحتاج إلى ترتيب قضائي يُنظم لها الدوائر القضائية التي تفصل في الحقوق الفكرية، ويلحق بذلك الدوائر التنفيذية التي تجعل الحق الفكري واقعاً في الحياة، وعندما نفعل كل ذلك سوف يجد هذا التخصص قبولاً يليق به في الدراسة والممارسة.

وسائط التعبير الاجتماعي

س٣-برأيك هل ستسهم وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد في انحسار كُتاب الرأي والأعمدة في صحفنا المحلية؟.

ج/ أبداً لن يواجه كتاب الرأي والأعمدة في صحفنا المحلية انحساراً بسبب وسائل التواصل الاجتماعي لسببين:

١ / أن برامج التواصل الاجتماعي لم تأت كبديل عن الصحافة، وإنما جاءت لتسد فراغاً كان موجوداً في وسائط التعبير المجتمعي.

٢ / أن ما يجعل الصحافة في حضور أو ضمور هو المحتوى الفكري للمقالة والحوار. ونحن نشهد أن الكاتب عندما يكتب مقالة حقيقية تثير الاهتمام فإن وسائط التواصل الاجتماعي تتوجه لخدمة المقالة والترويج لها. فالعبرة في المحتوى وطريقة تقديمه والتوقيت الصحيح لطرحه. وليس بسبب قوة أدوات التواصل الاجتماعي التي هي أدوات عصرية محايدة.

غياب الإستراتيجية الوطنية للإعلام الخارجي سبب في قصور مكونات إعلامنا الخارجي

غياب الإستراتيجية

س٤- إلى ماذا تعزو قصور رسالة إعلامنا الخارجي غياب في الإستراتيجية أم ضعف في المهنية؟

ج/ أنا متفق معك بقوة إلى وجود قصور في مكونات الإعلام الخارجي، وهو ما انعكس سلباً على الأداء الذي كشفت عنه أدوات العصر وإعلامه السريع.

وسوف أُلخص لك أسباب ضعف إعلامنا الخارجي.في الأسباب الآتية:

- غياب الإستراتيجية الوطنية للإعلام الخارجي، حيث تعمل كل جهة باجتهادات شخصية مما يفكك المنظومة التي تتطلبها طبيعة التكتلات العالمية.

ـ الانطلاق شبه الدائم من عقلية (الدفاع) وليس من عقلية التأسيس والتمدد. والدفاعية الدائمة تعمل على استهلاك هائل للقدرات والإمكانات حيث تكون الأداة المحركة خارج السيطرة كونها في يد الطرف الآخر. بينما الفعل وليس ردود الأفعال يجعل مركز القوة في الداخل.

ـ نعترف بوجود الضعف الواضح في الإمكانيات الفردية حيث تخضع المهمة للأدوات التي تُدار بها الوظيفة العامة. وفي نظري أن الإعلام والإعلام الخارجي في الذات مهمة ومهنة حساسة وسريعة الإيقاع ويجب أن نجعل لها نظرة خاصة.

ـ عدم توظيف أصدقاء الإعلام الخارجي وهم (رجال الأعمال والاقتصاد العالميون، والطلاب المبتعثون) حيث لا توجد رسالة مشتركة يتم العمل من خلالها.

ـ ماهية الخطاب الذي يُراد وصوله عالمياً لا يزال أقل مما يريد العالم فهمه عن المملكة. كما أنه يشهد تفكيكاً غريباً، فأحيانا يكون دينياً مُربكاً وأحياناً يكون اقتصادياً غير مكتمل الدائرة، وأحياناً أخرى يكون ثقافياً هلامياً.

ـ ندرة المؤتمرات واللقاءات التطويرية للخطاب الإعلامي الخارجي.

جدلية التعلم والحياة

س٥- في كتاب «تعلمت للحياة» ماذا أراد المستشار محمد الدحيم أن يهمس في أذن القارئ؟.

ج/ ليس كتاباً بالمعنى الكامل للكتاب. فقد كانت مجموعة من الحكم التي تحركت في خاطري أو قرأتها فجمعتها في كراسة بعنوان (تعلمت للحياة)، لكن المعنى الكبير الذي أردته هو عكس المقولة السائدة (علمتني الحياة) فأنا لا أنتظر من الحياة أن تعلمني !! بل أنا أتعلم للحياة حتى لا تفاجئني الحياة بظروفها. وكما يقول أحد الحكماء: الحياة مُعلم صارم، يُجري الاختبار ضم يضع الأسئلة. كما أنني لست مؤمناً بمقولة (التاريخ يعيد نفسه) بل إنني مؤمن بلحظة القدر والانطلاق من الدائرة الكاملة لـ (الآن).

أتعلم للحياة حتى لا تفاجئني الحياة بظروفها

العلوم الفلسفية تطور العقل

س٦- هل تتفق مع من يرى أن ازدهار علوم الجدل والفلسفة وعلم الكلام في القرنين الرابع والخامس الهجري أسهم في تراجع المد الحضاري الإسلامي، وحال بينه وبين تطبيق العلوم النظرية التي نجح الغرب الأوروبي - فيما بعد - في الاستفادة منها؟.

العلم حقول متعددة في مزرعة الحياة

ج / إذا وعينا المعنى المقدس لكلمة (العلم) فإن العلم لا يدمر، العلم بل هو حقول متعددة في مزرعة واحدة اسمها (الحياة) والإنسان هو الزراع. فالعلوم الفلسفية والمنطقية تطور العقل الدماغي وتجعله أمام إمكانات واحتمالات تسمح له بالتجربة الذهنية الكاملة، لكننا وقعنا أمام ذلك في خطأين:

الأول: أننا لم نستمر في تطوير العلوم، بل تحول بعض الأفراد وبعض المدارس لمحاربة العلوم الفلسفية والمنطقية تحت أغطية دينية ومجتمعية. ومن يتعاطى معها فهو يجعلها كمراجعة تاريخية وكتل من الكلمات. والحق أنها لا تفعل فعلها من دون تطورها بأدوات العصر الذي يراد منها أن تعمل فيه.

الأمر الثاني: أن من استمر في التعاطي مع هذه العلوم ظن أنها نهاية الحقيقة وتوقف عند قوانينها. والحقيقة أن وعي الإنسان أكبر وأعمق من ذلك بكثير.

وهو أن الدماغ ليس هو كل القصة! إن لدى الإنسان ذكاء عاطفي ولديه أكبر من ذلك وهو الذكاء الروحي لذي يستمد فيه من عالمه اللامرئي (وعلمك مالم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً)، وعندما تنتهي القطيعة المعرفية سوف تتجلى أنواع العلم، ونحن علينا ألا ننظر إلى الذات العربية بتاريخية بل بعصرانية متطورة تأخذ بروح العصر وأسبابه. الْيَوْمَ ونحن في عصر التلاقي الثقافي عبر قوة التقنية نستطيع أن نفعل ما يفوق ما صنعناه خلال قرون.

الفجوة تتسع

س٧- برأيك هل حل الإعلام محل البرلمان، لاسيما فيما يتعلق بالدور الرقابي؟.

ج/ الأمر ليس كذلك إطلاقاً فالإعلام يتناول المعلومة التي قد تكون صحيحة أو غير صحيحة وتكون كاملة أو ناقصة. بينما البرلمان هو كيان تشريعي بالدرجة الأولى ثم هو رقابي على الأداء. والرقابة البرلمانية هي رقابة دستورية وقانونية، وتسمية المهنية الإعلامية بالرقابة ليس دقيقاً إلا بالمعنى المجتمعي. وهي إلى الإثارة أقرب منها إلى الرقابة. وفي رأيي أن على الإعلام أن يطور ثقافته المهنية وأدواته الفنية ليرتقي إلى المستوى الذي تعمل فيه البرلمانات وإلى الحس الدستوري والرقابي عند الشخص البرلماني. لأنني أشهد فجوة تأخذ في الاتساع.

الحس البرلماني للأعضاء

س٨- تحت قبة المجلس، ما المقترحات التي ترى أن من شأنها تطوير نقاشات الشأن العام؟

ج/ طرح الشأن العام مهم لأنه يحكي وعي المجلس بمجريات الأحداث اليومية المحلية والعالمية، ويمارس الأعضاء من خلاله طرح الرؤى التكاملية التي يأخذ بعضها طريقه إلى اللجان المتخصصة لدراسته وربما يكون أحد مشروعات القرار داخل المجلس.

وبتوجيه من معالي رئيس المجلس كان هناك لجنة لدراسة مقترحات تطوير الشأن العام وقد أخذت هذه المقترحات وجودها الفعلي.

الشأن العام سيكون أكثر فاعلية بعد أن أصبحت آلية المجلس واضحة للتعامل معه إذا تم تطوير المحتوى الذي يتقدم به العضو من موضوعات الشأن العام. وهذا يرجع إلى الأعضاء أنفسهم وليس إلى المجلس كرئاسة وأمانة. فالتطوير هنا هو حالة فردية بأن يتم تقديم الشأن العام من العضو بحس برلماني محترف تظهر فيه جدارة اللغة البرلمانية وليست الصحافية.

التوصيات الإضافية

س٩- لا يحالف الحظ معظم التوصيات الإضافية التي يقدمها بعض أعضاء مجلس الشورى على بعض الموضوعات التي تناقش تحت القبة برأيك أين يكمن السبب؟

ج/ التوصيات الإضافية التي لا تنجح في التصويت يرجع ذلك إلى أسباب منها:

١ / أن تكون توصيات جيدة ولكنها مسبوقة بتوصيات مثيلة سبق للمجلس وأن أصدر فيها قراراً.

٢ / أن تكون توصيات جيدة ولكنها مقدمة على تقرير جهة ليست معنية بمحتوى التوصية.

٣ / أن تكون توصيات جيدة ولكنها متحققة بالفعل، أو في إجابات مندوبي الجهة أن لدى الجهة جاهزية حالية لتنفيذ محتوى التوصية.

٤ / أن تكون توصيات جيدة ولكن مبرراتها وأسبابها غير مقنعة للأخذ بها.

٥ / أن تكون توصيات هلامية لا يمكن للمجلس أن يتخذ فيها قراراً سوف يتحول إلى إجراء تنفيذي. فالعضو عندما يصوت يكون واعياً أن تصويته بنعم سوف يكون قراراً فاعلاً، وهذا ما يجعل التصويت بـ لا هو الأصوب على التوصيات غير الواضحة.

الثقافة الشورية

س١٠-برأيك كيف ننمي مستوى الثقافة الشورية لدى الشباب في ظل انحسار هيبة المعلم؟.

ج/ الثقافة الشورية هي ثقافة برلمانية يمكن تنميتها عبر التطبيق البرلماني في العملية التعليمية، والتحول من عملية (التعليم) إلى (التعلم) وهي حالة يمارس فيها المعلم والمتعلم تجربة تكاملية في الوصول إلى المحتوى التعليمي

فراغات تشريعية

س١١- يحيل بعض المتخصصين أسباب انتشار التعاملات المالية المخالفة لضعف دراسة المناهج الفقهية لاسيما «فقه البيوع» برأيك هل ثمة أدوار تكاملية لعلاج هذه الظاهرة؟.

ج/ السبب في رأيي يعود إلى أمرين:

الأول: عدم وضوح منهج الفتوى وعدم ضبطها. والضعف في تطويرها

الدائم حسب تطورات مستجدات العصر ومتطلباته. بل إن فارق التوقيت واضح في ذلك.

والسبب الثاني: ثمة فراغات تشريعية قانونية في التعاملات التجارية. ولك أن تتصور الكم الهائل الذي تقوم به البنوك والشركات والمؤسسات والأفراد من (البيع بالتقسيط) والنظام قد تأخر كثيراً ولم يصدر حتى الآن. وقس على ذلك فراغات تشريعية كثيرة.

أرجو أن تكون الهيئة العامة للأوقاف. تجربة جديدة وفريدة لإعادة قوة الوقف

الهيئة العامة للأوقاف

س١٢- برأيك كيف يمكن للمؤسسات الإسلامية الخدمية والتعاونية أن تعيد حضارة الوقف الإسلامي؟ وتعزز دور مؤسسات التكافل الاجتماعي؟

ج/ الوقف الإسلامي مر عبر تأريخه بنهضة عظيمة، ولكنه تراجع لأسباب ليس هذا موضع ذكرها. واليوم يمكن أن نعيد قوة الوقف عبر إنجاز متميز لا يركن إلى التقليدية. ونحن في المملكة العربية السعودية على مشارف إعادة فكرة الوقف حيث تأسست الهيئة العامة للأوقاف. وأرجو أن تكون تجربة جديدة وفريدة. فالأمر يتوجه إلى هذه الهيئة وليس إلى المؤسسات الخدمية والتعاونية.

علم إنساني

س١٣-هل تصنف دراسات ابن القيم حول السلوكيات والتغيرات التي تطرأ على النفس البشرية، على أنها الإرهاصات الأولى لما يسمى علم النفس الإسلامي؟.

ج/ لست مع تسمية علم النفس بـ الإسلامي. فعلم النفس إنساني بامتياز. وتجربة ابن القيم جاءت في سياق تزكية النفس. من خلال تجربته بشرح كتاب منازل السائرين للشيخ الهروي. وغير ذلك من كتبه كـ مفتاح دار السعادة، والوابل الصيب وغير ذلك.

وهو قد تأثر كثيرًا بالطريقة السلوكية لشيخه ابن تيمية. وإذا كان علم النفس إنساني التكوين فإن إضافة الثقافة الإسلامية فيه كبيرة، ولا تزال الفرصة أمام الدارسين لإضافات أكثر سّما عندما نقرأ الإسلام كفطرة وليس كاجتهادات فقهية!!

الاستفادة من البحث العلمي

س١٤- برأيك كيف للدراسات الشرعية ومراكز الدراسات القضائية والفقهية أن تواكب الكم الهائل من الظواهر والمصطلحات والقضايا المعاصرة والملحة؟.

ج/ إذا كان ما تصفه بـ مراكز دراسات قضائية وفقهية هي كذلك فعلاً فيفترض أن لديها الأجوبة العميقة لأسلوب وطريقة عملها. لكنني أشعر من سؤالك أنها ليست بالمستوى المطلوب. وأن السؤال هو محاولة للنهوض بها. لست أعلم عصراً مثل عصرنا هذا في إمكاناته ومعلوماته ووفرة المتخصصين، ويمكن لهذا المراكز المحلية أن تتوجه إلى الوجود العالمي والإفادة من التحولات الكبرى التي تحدث في مراكز البحث العلمي في الجامعات العملاقة وغيرها. وأن لا تكتفي بتاريخية البحث عبر مصادره المتكررة.

س١٥- معظم طلاب الدراسات القانونية يتجهون لدراسة القانون التجاري، برأيك هل سيسهم هذا التوجه في انحسار الدراسات القانونية الموازية؟

ج/ هناك توجه متعدد ومتنوع لطلاب الدراسات. ولس خاصاً بالدراسات المتعلقة بالقانون التجاري. لكن التطور التجاري الهائل عالمياً، ومكانة المملكة العربية السعودية في هذا التطور يعطي مناخاً أوسع لهذه الدراسات وهذا شيء إيجابي ومهم. وحقول الدراسات الموازية لا يشهد انحساراً، بل هو في وضعه الطبيعي والتكاملي. والجامعات والوزارات المعنية لديها تصوراً ومتابعة للتنمية التكاملية.

س١٦- لمن تقول :

- استمر وليعينك الله

لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ولصاحب السمو الملكي ولي العهد ولصاحب السمو الملكي ولي ولي العهد.

- ما هكذا تورد الإبل

إلى الاجتهادات التائهة في الخطاب الإسلامي

- لا تشكو للناس جرحاً أنت صاحبه

الى المتعصبين

الطريق طويل لم يعمل بحكمة

س١٧- ترى ما الأبعاد التي حاول محمد الدحيم رسمها في كتابه «التجديد الثقافي» وإلى من وجه الخطاب؟.

ج/ الكتاب محاولة تشاركية مع الأستاذ محمد المحفوظ لوجود مناخ تعايشي فكري ثقافي. والفكرة أدت فعلها الراهن لكن لم يكتب لها الديمومة لظروف خارج أو داخل الفعل الإرادي.

أما المحتوى الذي كتبته في الكتاب فهو رسالة إلى الجميع حول حتمية التجديد الثقافي؛ والخروج من حالة الركود والتكرارية التي تؤدي إلى الانسداد. وكان لذلك صدى كبير في التحولات والنقلات بل القفزات الثقافية والتلاقي المحلي والعالمي. ولا يزال الطريق طويلاً وجميلاً لمن أراد أن يعمل بحكمة وسلام.

«قياس» في عيون عينة من كتاب الصحف السعودية**

إعداد أ.د/ دخيل بن عبدالله بن صالح الدخيل الله
أستاذ علم النفس الاجتماعي – جامعة الملك سعود

الدراسة بطبيعتها وصفية - مسحية - هدفت إلى التعرف على المحتوى الظاهر والباطن لما احتوته عينة الدراسة من المقالات المنشورة في الصحف السعودية الرئيسة عن المركز الوطني للقياس «قياس»، يدخل في ذلك :

تحديد موضوعات وأهداف وأسباب الكتابة عن مركز «قياس».

التعرف على أسلوب الكتابة والأسلوب اللغوي للكاتب.

خصائص السياق الذي ظهرت فيه الكتابة.

وقد تم تحليل (٨٤) مقالة نشرت في (٩) صحف سعودية موزعة بنسب متباينة على المناطق الإدارية الرئيسة من البلاد السعودية، (الوسطى والغربية والشرقية والجنوبية)، كما يتضح من الجدول رقم (١) أدناه.

الجدول رقم (١) توزيع عينة المقالات على الصحف الرئيسة

المنطقة	المدينة	الصحيفة	عدد المقالات	النسبة المئوية
الوسطى	الرياض	الرياض	٨	٩,٥
		الجزيرة	١١	١٣,١
		الاقتصادية	٠٦	٧,١
الغربية	جدة	عكاظ	٣١	٣٦,٩
	المدينة	المدينة	١٣	١٥,٥
	جدة	البلاد	٠٢	٢,٤
الشرقية	الدمام	اليوم	٠٩	١٠,٧
الجنوبية	أبها	الوطن	٠٣	٣,٦
خارج البلاد	لندن	الحياة	٠١	١,٢
المجموع			٨٤	١٠٠

واستخدم الباحث منهج تحليل المحتوى بشقيه الظاهر شكلًا والباطن مضمونًا للإجابة على أسئلة الدراسة وبلوغ أهدافها. وابتكر لذلك أداة للتحليل بنيت في تصميمها على أساس من النظرية والمنهج وأدبيات البحث في المجال . فضلًا عن محتوى عينة الدراسة من المقالات.

وقد انتهت الدراسة إلى توزع كتاب المقالات بين ذكور وإناث بواقع ٦٨ ذكرًا، و١٦ أنثى. وتراوحت المستويات التعليمية لبعض كتاب المقالات بين المستوى الجامعي في أدنى حد لها، إلى مستوى الدكتوراه في أعلى حد لها، وبلغ عدد الكتاب من مستوى الدكتوراه ٢٣ كاتبًا. ولم تتوفر بيانات عن المستويات التعليمية لبقية كتاب المقالات.

واختلف كتاب المقالات في علاقتهم بموضوعات المقالات وعلاقة خلفياتهم المهنية بها، وإن كانت إلى البعد عن الموضوع أقرب، الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢) علاقة الكاتب بالموضوع

علاقة الكاتب بالموضوع	التكرار	النسبة
كاتب صحفي	٤٨	٪٥٧,١
مدرس	٥	٪٦,٠
مسؤول في التعليم	٦	٪٧,١
خبير تربوي	٣	٪٣,٦
خبير في مجال القياس	٢	٪٢,٤
متخصص في الشأن العام	١	٪١,٢
آخر	٦	٪٧,١
غير محدد	١٣	٪١٥,٥
المجموع	٨٤	٪١٠٠,٠

وظهر من تحليل محتوى المقالات بأن الهدف لأغلبية المقالات الدعاوى مع ضعف في البينات التي تقوم عليها تلك الدعاوى. وكان من بين المقالات ما يهدف إلى مناقشة موضوع من موضوعات القياس، غير أن المناقشة لم تكن الهدف الأساس لأغلبية المقالات، ويوضح الجدول رقم (٣) موضوعات المقالات حول قياس.

الجدول رقم (٣) موضوعات المقالات

الموضوع	التكرار	النسبة
فكرة القياس	٢	٪٢,٤
اختبار قدرات عامة	٤٧	٪٥٦
اختبار تحصيلي	١	٪١,٢
اختبار قبول (بنات)	١	٪١,٢
اختبار جامعيين (قدرات)	٣	٪٣,٦
اختبار توظيف	١٥	٪١٧,٩
جميع ما ذكر أعلاه من اختبارات	٨	٪٩,٥
اختبار قدرات عامة + اختبار قبول (بنات)	١	٪١,٢
اختبار قدرات عامة + اختبار تحصيلي	٢	٪٢,٤
اختبار قدرات عامة + اختبار توظيف	١	٪١,٢
اختبار قدرات عامة + اختبارتحصيلي + اختبار توظيف	١	٪١,٢
الموقع الإلكتروني	١	٪١,٢
غير محدد	١	٪١,٢
المجموع	٨٤	٪١٠٠

وكشف التحليل لظاهر محتوى عينة الدراسة من المقالات عن تدن ملحوظ في المعرفة بالقياس والمركز الوطني للقياس. إذ بلغ متوسط المعرفة بالقياس (٢,٤٤) بانحراف معياري قدره ٢,٥٦. وبلغ متوسط المعرفة بالمركزالوطني للقياس ٢,٥٠٦، بانحراف معياري قدره ٢,٦٧. في حين بلغ متوسط المعرفة بالقياس ومركز القياس معًا ٢,٤٧، بانحراف معياري قدره ٢,٠٦٥، ويوضح ذلك الشكل رقم (٤) أدناه.

الشكل رقم (٤) المعرفة بالقياس و مركز القياس

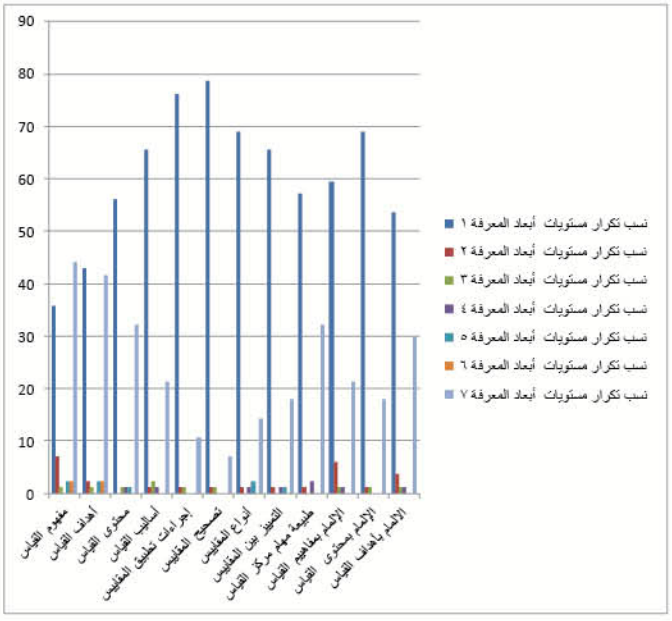

لاحظ : التدرج في ميزان القياس عند التحليل تراوح بين القيم (٠- ٧).

وبدت بعض مظاهر الضعف في أسلوب الكتابة. وتدنت البذاءة في أسلوب اللغة في كثير من المقالات غير أنها بدت واضحة في قليل منها. كما كشف التحليل عن ندرة بين الكتاب في عرضهم لوجهات النظر الأخرى حول موضوعات القياس ومركز «قياس» أو تقديرهم لها. وتبين من نتيجة تحليل ظاهر المقالات بأن غالبية عناوين المقالات توحي باتجاه سلبي للكتاب نحو موضوع القياس ومركز قياس، الجدول رقم،(٥).

الجدول رقم (٥) اتجاهات الكتاب نحو موضوعات المقالات

الموضوع	التكرار	النسبة
إيجابي	٣٣	٣٩,٣٪
سلبي	٤٨	٥٧,١٪
محايد	٣	٣,٦٪
المجموع	٨٤	١٠٠٪

من ناحية أخرى ، أبان تحليل الباطن لمحتوى عينة الدراسة من المقالات عن ندرة في الأفكار ذات المعنى والدلالة، مع توفر مستوى معقول من الجدية، وتورط بعض الكتاب في عدد من المغالطات المنطقية لعل أبرزها النزعة للتهييج والمناشدة واستدرار الشفقة والتمثيل الباطل والتبسيط في التبرير للتخلص من القياس (فكرة و منهجًا) وتحريض السلطة. كذا كشف تحليل الباطن عن غلبة النزعة السلبية على مضمون السياق لعينة الدراسة من المقالات، ويتضح ذلك من البيانات الواردة في الشكل رقم (٦).

الشكل رقم (٦) مضمون وطبيعة سياق عينة الدراسة من المقالات

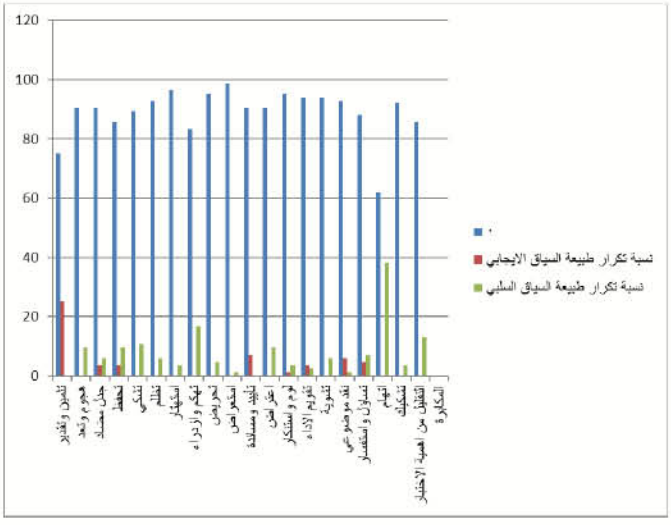

. وانتهى الباحث من تحليل المحتوى الظاهر والباطن لعينة المقالات إلى استنتاج يشير إلى تقارب في طبيعة النتائج الخاصة بكل مستوى من شقي تحليل المحتوى. ويوحي هذا التقارب في طبيعة النتائج بموقف للكتاب من القياس والمركز الوطني للقياس يبدو سلبيًا في الغالب. ويمثل هذا الموقف من الكتاب ما يبدو عليه المركز الوطني للقياس في عيون عينة من كتاب الصحف السعودية. وقد ذيل الباحث دراسته بقائمة من الاستنتاجات والتوصيات النظرية والتطبيقية المبنية في الأساس على ما انتهت إليه الدراسة من نتائج، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي :

كشف تحليل محتوى المقالات عن أن الأغلب من المقالات تركزت أهدافها على الدعاوي، وقليل منها كان هدفه المناقشة. في حين غابت الأهداف المعتادة للمقالات كالمناظرة والحوار والمداولة. ولعل لهذا علاقة بالخلفية المعرفية للكتاب من عينة الدراسة. ويبقى السؤال : ما السبب في نزعة الكتاب إلى الاهتمام ببسط دعاواهم والنأي عن المناقشة والحوار والمناظرة ؟ . لاشك أن للخلفية المعرفية والتعليمية تأثيرها على غياب هذه المستويات من التفكير والكتابة . وفي ذات الوقت توحي مثل هذه الممارسات بما يشير إلى نزعة لدى الكتاب في مجتمعنا لإيثار الدعاوي والشكاوى على الأنماط الأخرى من أهداف الكتابة . فما حقيقة ذلك ؟ ، وما أسبابه وبواعثه ؟ . تساؤلات تستحق الوقوف عندها . ولعل في الإجابة عليها ما يسهم في علاجها.

كشفت الدراسة عن تفشي أنواع معينة من المغالطات المنطقية عند الكتابة كالتسرع والتبسيط أو الاختزال أو الانسياق في كتابة ما يقال دون بينة وبرهان . عدا الندرة في عرض وجهات النظر الأخرى أو تقديرها. وهذه الخصائص تشير إلى نمط من التفكير يبدو شائعًا . وقد يعكس خصيصة ثقافية للمجتمع السعودي كمجتمع جمعي . وتكاد تكون صفة لازمة لكثير من ممارسات السعوديين في مواقف مشابهة ومتباينة. وتنبئ عن سهولة في احتمالية الوقوع فريسة للأكاذيب والدعايات والإشاعات المغرضة . لذا يحسن الاهتمام بالبحث عن حقيقة وجودها وأسباب تفشيها . لعل في نتائج البحث فيها ما يساعد على تبني استراتيجيات في التنشئة والتربية والتعليم فاعلة تعمل على الحد من تفشيها.

الجهل بالقياس مبرر للموقف السلبي الذي وقفه كثير من الكتاب من مركز القياس وأطلق العنان ليراعه ليقول ويسيء القول أحيانًا دون توفر بينة أو حجة أو برهان، وإن توفرت فهي فاقدة للشواهد والأدلة من الواقع. وعادة لا تتجاوز المغالطة المنطقية والانسياق لها . ولا غرابة ، فالإنسان عدو ما جهل . ولاشك أنه مع زيادة مستوى المعرفة والإلمام بموضوع المقال سوف تتحسن لغة الخطاب . وقد انتهى الخطيب، (٢٠٠٨) في تحليله لمحتوى (٣٢) مقالة صحفية فرنسية عن السعودية أن جهل الأغلبية من الكتاب الفرنسيين أفضى إلى سوء فهم السعودية والسعوديين. والإساءة لهم عن طريق المساهمة في تشكيل « صور نمطية سلبية » عنهم . لاشك أنها أسهمت في تشكيل رأي عام غير مستنير في حق السعوديين من قبل الفرنسيين. وخلافًا لذلك المتخصصون منهم، فقد كانوا أكثر تورعًا من

القول بغير حق في حق السعودية والسعوديين، أو هكذا انتهى الخطيب. وأبحاث الاتجاهات والرأي العام والمناهج المختلفة في الإقناع تؤكد على هذه الحقيقة. فالسطحية تقود للتسليم بما ينشر ويقال دون تأمل عميق وتفكير ناقد. ومن ثم تقود لتصرفات قد لا تحمد عقباها. وعلى النقيض، التأمل العميق والتفكير الناقد لا يصدر إلا عن شخص عارف بالموضوع ملم به. ولاشك أن التوعية والتثقيف تسهمان في زيادة المعرفة بالموضوع والحد من التبعات السلبية للجهل فيه . عليه ، وجب العناية بهما .

لوحظ تفشي الدعاوي كهدف للمقالة عند نسبة ليست بالقليلة من كتاب المقالات. وفوق هذا، يسوق الكاتب الدعوى دون أن يزود القارئ ببينة وبرهان. وإن حدث أن صاحبت الدعاوي بينات، فإن ما كشفه تحليل المحتوى يؤكد بأن تلك البينات ضعيفة في علاقتها بالدعوى، أو قاصرة في ذاتها بحيث لا تقنع المتلقي لها بفحوى تلك الدعوى. وتوحي مثل هذه الممارسة بواحد من افتراضين:

١- ضعف ظاهر في أسلوب كتابة الدعوى. إذ أعيت الكاتب الحيلة فلم يستطع كتابة ما في جعبته من أفكار حول دعواه ، وكيف يقدم للأدلة والبراهين عليها بأسلوب واضح متسق.

٢- الانسياق وراء ما يقال والاستجابة للانفعال بالحدث دون قراءة دقيقة لما حدث، وهي مغالطات كشف عنها التحليل بشكل كبير كخاصية لأسلوب كتابة بعض المقالات. وفي أي من الحالتين، تفشي مثل هذه الممارسات بغض النظر عن مصدرها يستدعي ضرورة الأخذ بيد من يعاني منها عن طريق التدريب وإعادة التأهيل. لكي يتقن الكتابة ويحسن التفكير. وينأى بنفسه عن أن يكون أسيرًا لنزواته وانفعالاته .

لذا يوصي الباحث بأن تعمد الجهات المسؤولة عن هذه الممارسات إلى العناية بالتدريب على المهارات الأساسية في الكتابة والجدل والمناظرة وتعلم أدب الحوار والاختلاف. وعلى افتراض أن منشأ هذه الممارسات السلبية الجهات المعنية بطرق وأساليب التربية والتعليم ، فإن هذه الجهات أول من ينبغي له أن يتصدى لاستدراك هذه الممارسات بالتربية والتدريب والتوعية والتثقيف.

مظاهر القصور في أساليب الكتابة من غياب للاتساق في محتوى السياق ومبالغة وتهويل وإغراق في الذاتية وبذاءة في استخدام الألفاظ ومغالطات منطقية التي ظهرت في نسبة غير قليلة من المقالات التي تم تحليل محتواها لا تنم عن نمط في التفكير سليم. وفي ذات الوقت تشير إلى قصور في مهارات الكتابة والمنطق والتفكير عند من يعاني منها . وهذا يستلزم إعادة النظر في الممارسات التعليمية القائمة وما يرتبط بها من ممارسات إعلامية ليصار إلى استدراك أوجه القصور في الكتابة على مستوى الأسلوب واللغة والذوق والمنطق والتفكير. ويتطلب الأمر أن تولي الجهات المسؤولة في المؤسسات التعليمية عناية فائقة لتعليم المنطق القويم في اللغة والتدريب على مهارات الكتابة وأنماط التفكير (من تفكير ناقد وتحليل و كتابة ناقدة) . وأن تعمل بجد على تنمية وتطوير تلك المهارات من خلال تصميم برامج مكثفة لتطوير المهارات الأساسية في الكتابة والقراءة و التعبير والتحليل لدى الطلاب والطالبات في مراحل التعليم المختلفة. فضلاً عن العناية بتدريس قيم الاختلاف وتعليم أدب الحوار والتدريب على مهارات التواصل مع الآخرين.

٦- البذاءة في استخدام الألفاظ والاكتفاء بعرض الادعاءات و كيل الاتهامات وإصدار الأحكام جزافًا دون دليل وبينة وشاهد أو برهان مظهر من مظاهر الرداءة في سلوك كاتب المقالة. وقد كشف تحليل الأسلوب اللغوي لبعض المقالات عن توفر خصائص ذات طابع سلبي في لغة الكتابة بين عدد من الكتاب وإن لم يكن كثيرًا . ولاشك أن مثل هذه الممارسات مؤذية لمن يقرأها، فكيف بالمستهدف بها ؟. ولا تنم عن ذوق رفيع في لغة الخطاب وقواعد الجدل وأدب الحوار. وقد تسهم مثل هذه الممارسات في إلحاق الأذى بالمستهدف بها . يتمثل على أقل تقدير في الاتجاه السلبي نحوه مما يعيق حسن التعامل معه . وهذا ما كشف عنه تحليل محتوى عينة الدراسة من المقالات حيث أبان التحليل عن لغة تنطوي على عداء ضد مركز القياس عند قلة من الكتاب.

ومن مظاهر الأذية أن تسهم مثل هذه الممارسات في تشكيل رأي عام غير مستنير نحو العاملين في مجال موضوع المقال يبرر للعدوان عليهم. من جانب آخر، قد يكون لهذه الممارسات انعكاسات سلبية تتمثل في إعاقة جهود

الدولة في تنمية وتطوير مؤسسات المجتمع وأفراده. وانطلاقًا من التسليم بهذا الافتراض، فإن الأمر يستدعي ضرورة تفعيل العمل بضوابط النشر والإعلام . وتلك مسؤولية تقع على عاتق الوزارة المعنية بهذا الشأن ، « وزارة الثقافة والإعلام « . لذا ، يهيب الباحث بالوزارة أن تنزع إلى المباشرة في دفع المؤسسات الإعلامية، ولاسيما الصحف إلى الالتزام بتطبيق اللوائح والأنظمة المنظمة للنشر على صفحاتها بما يحفظ حق الكاتب والمستهدف بالكتابة دون الإساءة لأي أحد. وفي ذلك ضمان حفظ الحقوق والجهود للأشخاص والمؤسسات، والإسهام الفاعل للإعلام في التطوير للبلاد والرقي بأخلاقيات المواطنين من الأفراد.

أسفر تحليل عناوين عينة الدراسة من المقالات عن أن معظم موضوعات المقالات تركزت وانتظمت حول موضوعات تشغل الرأي العام، (القياس واختباراته). وأن غالب من يكتب في موضوع القياس على صفحات الصحف تعوزه في الغالب الخلفية اللازمة للكتابة عن موضوع منهجي علمي يحسن بمن يكتب عنه أن يكون له باع طويل فيه. فالمستحسن أن يكتب فيه الملم بمفاهيمه وأهدافه وإجراءات تصميمه وأساليب تطبيقه لكي يسهم بفاعلية في تحسين وتطوير أدائه. عدا إسهامه في تشكيل رأي عام مستنير حوله يساعد على تثمين مخرجاته وحل إشكالاته إن وجدت. لذا يلزم أن تعنى الصحف باختيار من يكتب في موضوعات تتطلب تخصصًا، وأن لا تتاح الكتابة إلا لمتخصص في موضوع المقال. إذ أن فاقد الشيء لا يعطيه.

إن مشاركة من له باع طويل ومعرفة بموضوع المقال في كتابة المقالات يسهم في تحسين الأداء لمؤسسات وطنية تنموية كالمركز الوطني للقياس، أو

على أقل تقدير يسهم في تنوير الرأي العام لا تضليله حول المنشأة المستهدفة بالمقال. ويساعد على تقدير ما تقدمه من خدمات من قبل الجمهور المستهدف بها. وفي ذلك دعم ومساندة لشحذ همم العاملين فيها بما يزيد من فاعلية الأداء بينهم لصالحهم ولصالح مجتمعهم. وجدير أن نذكر بأن العمل بمبدأ التخصص حتى في الكتابة تقليد متعارف عليه في معظم دول العالم المتقدم.

الإعلام مؤسسة اجتماعية تقع عليها مسؤولية الرقي بمعارف وأخلاقيات المواطن في التعامل مع غيره ومع معطيات مجتمعه. وما ظهر من سلبيات في أسلوب الكتابة والمقالات كشف عنه تحليل المقالات على المستوى الظاهر والباطن لمحتوى المقالات يؤكد بأن هنالك قصور في مخرجات هذه المؤسسة في الرقي بمعارف الأفراد وطرق تفكيرهم وأخلاقيات تعاملهم مع غيرهم. ولعل أبرز مظاهر هذا القصور السماح بنشر ما لا يليق من ادعاءات على مستوى الخلق والذوق. لذا يوصي الباحث بضرورة أن تتصدى المؤسسات الإعلامية، (صحافة، تلفاز، أندية أدبية) لهذه المعضلة. فتنزع إلى العناية عناية فائقة بالرقي في معارف الناشئة وتثقيفهم حول ما يطرأ على المجتمع من تغيرات وتحولات قد تتطلب استحداث نظم وقواعد للعمل غير ما اعتاد عليه الناس، كالقياس للقدرات والكفاءات. وأن تسعى في العمل على ما يسهم في تشكيل اتجاهات إيجابية نحو أي ممارسة تنشد تطوير وخدمة المجتمع والنهوض به. ومن أمثلة ذلك التعريف بجدوى القياس كأداة فاعلة يقوم على أساس من تطبيقاتها حسن الاختيار للأشخاص وتحقيق قيم العدالة والإنصاف بين الناس، وغير ذلك من عوائد إيجابية تعود على المجتمع والأفراد بالخير العميم في كل مناحي الحياة .

التشكي وإلقاء اللائمة على الآخرين وكل ما يوحي بالتهرب من المسئولية أو يشي بتضخم في الذات من دعوى علم ومعرفة وإحاطة بما لم يحط به غيره أعراض لتصرفات توحي بأن خللًا ما يسم تصرفات الأفراد تتعلق بأنماط التفكير وأخلاقيات التعامل مع الخير وتقدير الذات. وقد كشف التحليل لمحتوى المقالات عن مظاهر منها تجلت في المبالغة أو السخرية والمغالطات المنطقية من تسرع في الأحكام وانسياق وراء ما يقال دون بينة وبرهان. إن غياب التركيز على أساليب التعامل في البيت والمدرسة والتركيز على أخلاقيات العمل في المهنة تفضي لاشك على المدى الطويل إلى التلوث بمثل هذه الأعراض. لذا يحسن بالوكالات المعنية بالتنشئة للناشئة للأفراد، كالبيت ومؤسسات التعليم والإعلام وجماعات الأقران، أن تسهم في استدراك مثل هذه الأعراض. فالبيت عليه أن يتابع ويعزز ما يتعلمه الأبناء في المدرسة، ويرشد الأبناء لحسن الصحبة، وينشئ الناشئة على الخلق

الحسن. وفي ذات الوقت، تقع على المدرسة مسؤولية العناية في إكساب الطلاب في مراحل التعليم المختلفة المهارات المناسبة للتعامل مع الآخرين. وعلى الإعلام أن ينأى بوكالاته عن كل ما يضعف الالتزام بأخلاقيات العمل والمهنة ومراعاة حرمة الكلمة. وأن يؤكد على ضرورة الالتزام بآداب التعامل مع الآخرين من منطق حسن وحوار بناء وتواصل فعال. إن التعاون بين هذه الوكالات الثلاث للعمل باتساق بما يحقق السلامة في المنطق وحسن التصرف من قبل الأفراد فيه سعادة الفرد وسلامة المجتمع.

انتهى تحليل مصادر البينات والشواهد الخاصة بما ورد من دعاوى في محتوى بعض المقالات بأن المصادر الذاتية هي الأكثر استخدامًا. وهذا يعني أن الاعتماد على المصادر الذاتية لا الموضوعية مصدر رئيس عند عدد غير قليل من كتاب الصحف من عينة الدراسة. وتعكس هذه الممارسة نمط تفكير يحكم سلوك هؤلاء الكتاب. وقد يكون ديدنا لكثير من الناس في مجتمعنا، بما يدفع للتعدي على الآخرين دون وجه حق. وقد أوحت نتائج تحليل محتوى المقالات من عينة الدراسة بمثل هذا التعدي . ظهر ذلك في أسلوب الكتابة من المبالغة والتهويل والبذاءة في اللغة والدعوى دون بينة بليغة وحجة دامغة. وهذا يعني أن الحاجة قائمة لتعليم وتدريب الناشئة على تحري الدقة والموضوعية والنأي عن المصادر الذاتية والتصدي للشائعات في الموقف من كل ما يتلقونه من معلومات حول الموضوعات المختلفة في بيئاتهم . وتلك مسئولية يقع كاهلها على البيت والمدرسة والمنشأة الإعلامية.

آخذين في الاعتبار ما كشف عنه تحليل محتوى المقالات جملة وتفصيلًا حول مظاهر الضعف في الأسلوب واللغة في كتابة المقالات، تبقى حقيقة أن الحاجة مازالت قائمة لسن مزيد من السياسات والنظم وقواعد النشر وضوابط الإعلان والبث وكل ما من شأنه ضمان حماية حرمات الجمهور المتلقي. وذلك لدعم وتعزيز الممارسات الإعلامية القائمة على النأي عن استخدام لغة خطاب غير قويمة أو التورط في تشويه الحقائق والوقائع والآراء. وأن يتضمن ذلك استحداث برامج وآليات تعنى بتطوير أساليب ومهارات الأداء للعاملين في الوسط الصحفي والتلفازي ، من كتابة وتحليل ونقد موضوعي والتزام بأخلاقيات المهنة واستشعار المسئولية المهنية والأدبية. وأن تعنى وسائل الإعلام بحسن الاختيار لمن يسهم حقا في صناعة رأي عام مستنير. وأن تخصص لذلك حيزًا في الوسيلة الإعلامية يستفاد فيه من خبرة ذوي العلم وأرباب المعرفة في مجال موضوعات ما ينشر ويبث فيها.

وعمومًا، يلاحظ أن مجموعة الاستنتاجات والتوصيات التي انتهى إليها الباحث من دراسته تدور حول ضرورة العمل على تطوير خدمات " قياس» وتحسين أساليب الدعاية له. كذا تفعيل قواعد وضوابط النشر الصحفي، والتنبيه على الحاجة لتطوير المهارات الأساسية في القراءة و الكتابة الناقدة والتحليل الموضوعي لدى كتاب الصحف، عدا عن العناية بالتعليم و التدريب على أدب الحوار والاختلاف وفن التعامل مع الناس.

×× ملخص دراسة في تحليل محتوى عينة من المقالات كتبت عن المركز الوطني للقياس « قياس « أعدت للمركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي « قياس « العام ٢٠١٢م .

الرئيس الكازاخستاني يستقبل رئيس مجلس الشورى

استقبل فخامة الرئيس نور سلطان نزار بابييف رئيس جمهورية كازاخستان خلال زيارته للمملكة مؤخراً معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وجرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية كازاخستان في مختلف المجالات.

ونوه معالي رئيس مجلس الشورى بالمباحثات التي أجراها مع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله - وبالاتفاقيات التي تم توقيعها بين البلدين في عدد من المجالات.

وتطرق معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ إلى العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي الشيوخ والنواب في جمهورية كازاخستان، مؤكداً حرص مجلس الشورى على تنمية وتطوير تلك العلاقات، وتعزيز التواصل فيما بين الجانبين وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية بين البلدين لما لهما من أهمية في استكشاف آفاق أوسع للتعاون بين المملكة وكازاخستان بما يعزز من العلاقات الثنائية بينهما وفق توجيهات خادم الحرمين الشريفين بالإسهام في تنميتها والدفع بها نحو مجالات أوسع بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الشقيقين.

رئيس مجلس الشورى يستقبل سفير الهند لدى المملكة

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، سفير جمهورية الهند لدى المملكة أحمد جاويد.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في شتى المجالات خاصة على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الهندي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين وتبادل الزيارات بينهما بما يسهم في دعم وتنمية العلاقات والتعاون المشترك بين البلدين الصديقين.

و يستقبل سفراء خادم الحرمين المعينين لدى عدد من الدول

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفراء خادم الحرمين الشريفين المعينين لدى عدد من الدول الشقيقة والصديقة.

وهم السفير المعين لدى السودان علي بن حسن جعفر، والسفير المعين لدى رومانيا عبدالعزيز بن محمد العيفان، والسفير المعين لدى تونس محمد بن محمود العلي، والسفير المعين لدى البرتغال عادل بن عبدالرحمن بخش، والسفير المعين لدى جيبوتي عبدالعزيز بن عبدالله الداود، والسفير المعين لدى السويد عبدالعزيز بن حمود الزيد، والسفير المعين لدى الدنمارك فهد بن معيوف الرويلي، والسفير المعين لدى إثيوبيا عبدالله بن فالح العرجاني، والسفير المعين لدى تنزانيا محمد بن منصور المالك، والسفير المعين لدى كينيا محمد بن عبدالغني خياط، والسفير المعين لدى طاجيكستان عبدالعزيز بن محمد البادي، والسفير المعين لدى بوركينا فاسو الدكتور وليد بن عبدالرحمن الحمودي، والسفير المعين لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف د. عبدالعزيز بن محمد الواصل، والسفير المعين لدى مالي مسعود بن علي العرابي الحارثي، والسفير المعين لدى اتحاد ميانمار سهل بن مصطفى عرقسوس.

وفي مستهل اللقاء رحب رئيس مجلس الشورى بالسفراء وهنأهم بالثقة الملكية بتعيينهم سفراء لخادم الحرمين الشريفين متمنياً لهم التوفيق في أداء مهام عملهم.

وأشار معالي رئيس المجلس إلى دور مجلس الشورى في صناعة القرار الوطني من خلال صلاحياته في دراسة الأنظمة وتقارير الأجهزة الحكومية واتخاذ القرارات بشأنها،إلى جانب الدور الذي يقوم به المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية.

وحمل معالي رئيس المجلس السفراء تحياته وتقديره لأصحاب المعالي رؤساء البرلمانات في الدول المعينين فيها وحثهم على بذل مزيد من الجهد في توثيق علاقات التعاون والصداقة بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة في شتى المجالات ولاسيما في المجال البرلماني بما يخدم المصالح المشتركة للمملكة وهذه الدول، وفق توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله-.

د. آل الشيخ يجتمع مع وزير الداخلية الإيطالي

عقد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض اجتماعاً مع معالي وزير الداخلية الإيطالي أنجيلينو ألفانو خلال زيارته للمملكة مؤخرًا.

وفي بداية الاجتماع رحب معالي رئيس مجلس الشورى بوزير الداخلية الإيطالي والوفد المرافق له متمنياً لهم طيب الإقامة، مشيرًا إلى مستوى العلاقات الثنائية التي تجمع بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيطاليا في شتى المجالات متمنياً أن تسهم هذه الزيارة في تعزيز العلاقات الثنائية بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الصديقين.

وقدم معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء نبذة عن مجلس الشورى وآلية اختيار أعضائه بالإضافة إلى عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية، والدور الذي يقوم به المجلس في المجالين التشريعي والرقابي، ومعالجة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

وتطرق معاليه إلى جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب وتسخير مواردها وإمكاناتها وسن العديد من التشريعات لدحر الإرهاب ومحاربة التطرف، مؤكداً حرص المملكة على التعاون مع المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب والقضاء عليه.

واستعرض معالي رئيس مجلس الشورى جهود المملكة العربية السعودية في نشر ثقافة الحوار والتسامح وترسيخ الوسطية والاعتدال لافتًا النظر إلى جهود مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار العالمي بين أتباع الأديان والثقافات في العاصمة النمساوية فيينا في نشر ثقافة الحوار والتسامح بين الشعوب بما يسهم في خدمة الأمن والسلم الدوليين.

وأشار معالي رئيس مجلس الشورى إلى قانون (جاستا) الذي أقره الكونغرس الأمريكي مؤخراً وعده مصدر قلق كبير للدول التي تعترض على مبدأ إضعاف الحصانة السيادية للدول بوصفها المبدأ الذي يحكم العلاقات الدولية منذ مئات السنين، محذراً من الآثار السلبية لهذا القانون على جميع الدول بما فيها الولايات المتحدة.

من جانبه عبر وزير الداخلية الإيطالي عن سعادته بزيارة المملكة العربية السعودية وزيارة مجلس الشورى.

ونوه بالعلاقات الثنائية التي تربط بين جمهورية إيطاليا والمملكة العربية السعودية مشيدا بجهود المملكة في مجال مكافحة الإرهاب الذي يتطلب تعاون دولي.

وأشار معاليه إلى أهمية دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي وما تمثله من ثقل في العالم الإسلامي بوصفها حاضنة الحرمين الشريفين.

وجرى خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات الرامية إلى تعزيز التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الايطالي وتفعيل لجان الصداقة البرلمانية من خلال تبادل الزيارات بينهما بما يفتح أفاق أوسع للعلاقات بين البلدين الصديقين.

وفي نهاية اللقاء تم تبادل الهدايا التذكارية، ثم صحب معالي رئيس مجلس الشورى معالي وزير الداخلية الايطالي في جولة داخل أروقة مجلس الشورى شملت القاعة الكبرى والقاعة الرئيسية لجلسات المجلس واطلع على التقنيات الحديثة بهما.

حضر اللقاء معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري وسفير جمهورية ايطاليا لدى المملكة لوكا فيراري.

وزير الداخلية الإيطالي : مكافحة الإرهاب الدولي هدف مشترك بين المملكة وإيطاليا.

أكد معالي وزير الداخلية الإيطالي أنجيلينو ألفانو أهمية مباحثاته مع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية التي تصدرها تعزيز التعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيطالياً خاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

ووصف معالي وزير الداخلية ألإيطالي في تصريح صحفي عقب اجتماعه مع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ المباحثات مع سمو ولي العهد بأنها كانت مفيدة وعلى جانب كبير من الأهمية تعزز من خلالها روح التعاون بين البلدين.

وأضاف معاليه إن مكافحة الإرهاب الدولي هدف مشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيطاليا مؤكداً العزم على تعزيز التعاون الأمني بين البلدين لمكافحة الإرهاب.

ولفت معالي وزير الداخلية الإيطالي النظر إلى وجود اتفاقية موقعة بين المملكة وإيطاليا في عام ٢٠٠٧.

وأكد استعداد جمهورية إيطاليا لاستقبال ضباط من قوى ألأمن السعودي للتدريب في أفضل الأكاديميات الأمنية في إيطاليا.

ووصف معالي وزير الداخلية الإيطالي اجتماعه مع معالي رئيس مجلس الشورى بالمفيد والمهم، مشيراً إلى أن معاليه قدم خلال الاجتماع شرحاً وافياً عن الدور الرقابي والتنظيمي الذي يمارسه المجلس.

وثمن الجهود التي يقوم بها مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة في تصحيح المفاهيم المغلوطة للمغرر بهم من الشباب السعوديين ممن اعتنقوا أفكاراً متطرفة والإسهام في عودتهم إلى الطريق الصحيح.

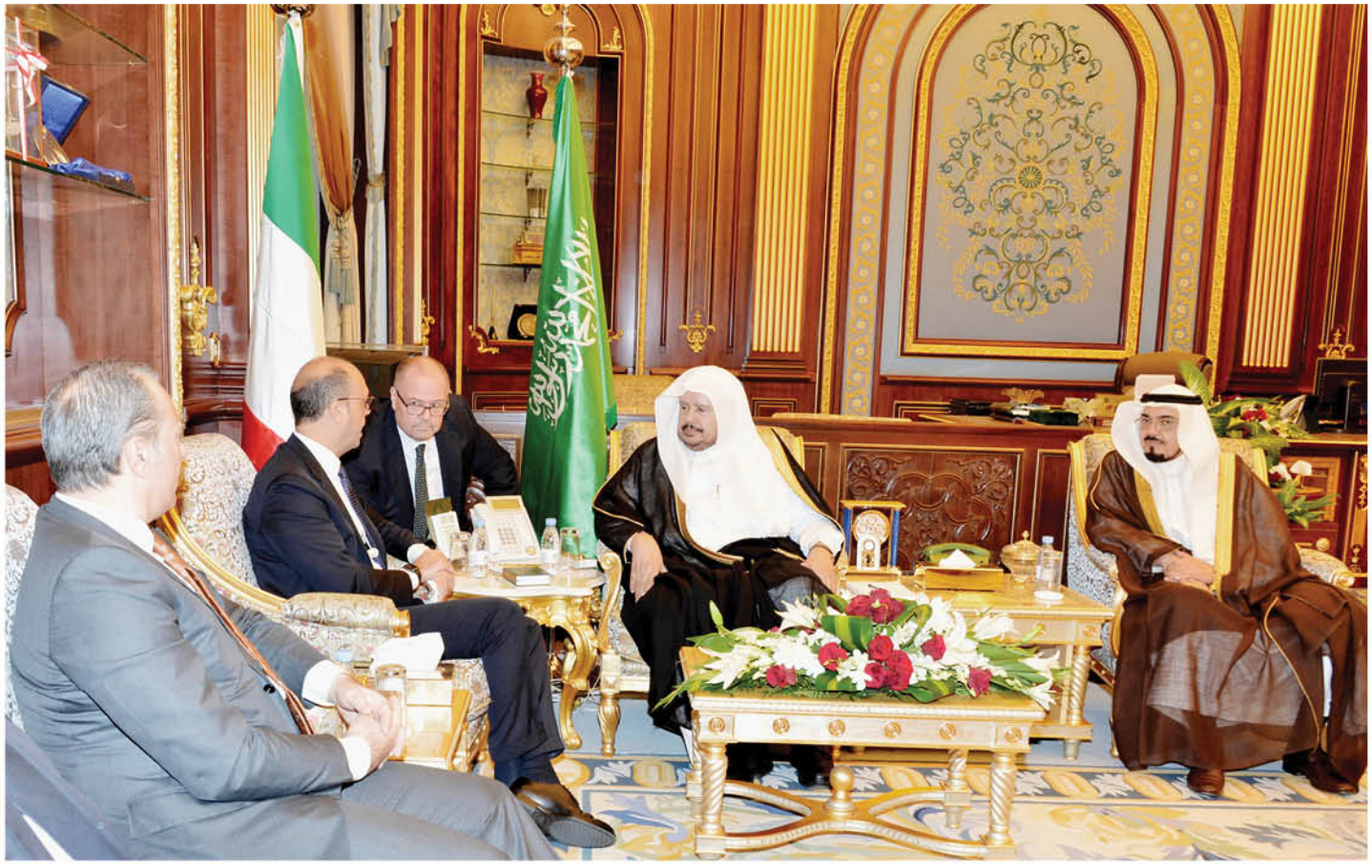

عقدوا جلسة حوار مع عدد من أعضاء المجلس

رئيس مجلس الشورى يستقبل عددًا من ناشطي شبكات التواصل الاجتماعي

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض عدداً من الناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي في إطار الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية الجديدة للمجلس التي تهدف إلى التواصل مع مختلف شرائح المجتمع.

وبعد أن رحب معاليه في بداية اللقاء بالضيوف وشكرهم على حضوره، أكد أهمية الدور الذي تقوم به وسائل التواصل في المجتمع السعودي، لافتًا النظر إلى اهتمام المجلس بإيجاد قنوات تواصل وتعاون متنوعة مع مختلف شرائح المجتمع بهدف نشر الثقافة الشوريه ومبدأ الحوار لدى المواطنين.

وأشار معاليه إلى أن المجلس يرحب بمقترحات المواطنين وقد خصص رابطًا في موقعه الالكتروني لهذا الغرض حيث يوليها المجلس كل اهتمام وعناية، وبتم دراستها عبر لجانه المتخصصة.

وأضاف: إن أبواب المجلس مفتوحة أمام المواطن لحضور جلساته العادية ومتابعة نقاش الأعضاء للموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس ومشاهدة مستوى الحوار تحت القبة بكل شفافية وصراحة.

وتطرق معالي رئيس مجلس الشورى إلى الدور الذي يقوم به المجلس في المجالين التشريعي والرقابي وما يقوم به من دور في تقييم أداء الأجهزة الحكومية بهدف تحسين الأداء والخدمات المقدمة للمواطنين ولذلك فالمجلس يتقبل النقد البناء بصدر رحب داعيًا الإعلاميين والصحفيين وكذلك الناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي إلى أهمية الالتزام بالمصداقية والموضوعية في كل ما يتناولونه ويطرحونه في وسائلهم وحساباتهم الشخصية من منطلق الانتماء الوطني ومصلحة المواطن، بعيداً عن المصلحة الذاتية.

وأشار إلى أن هذا اللقاء يأتي ضمن الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية

للمجلس التي تمت دراستها من عدد من المتخصصين لتعزز من حضور المجلس وأعماله ونشاطاته في وسائل الإعلام، وبالتالي يدرك الجمهور المتلقي حجم العمل المنجز في مجلس الشورى ولجانه المتخصصة كما أن المجلس يستهدف عبر هذه الإستراتيجية إلى بناء شراكة حقيقية مع مختلف وسائل الإعلام بمختلف قنواته ومجالاته بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي.

وتطرق معالي رئيس المجلس إلى أهمية الدور الذي يؤديه أعضاء المجلس في الوصول إلى قرارات سديدة، وقال معاليه: إن نظام مجلس الشورى كفل لعضو المجلس إبداء رأيه في الموضوع محل النقاش تحت قبة المجلس بكل صراحة وشفافية، ولا يقيد حرية أي عضو من أعضائه بل يخضع رأيه ومقترحه للتصويت ورأي الأغلبية في المجلس.

ثم دار نقاش بين معالي الرئيس وضيوف المجلس حيث أجاب معاليه على استفساراتهم.

بعد ذلك عقدت جلسة حوار بعنوان: (شبكات التواصل الاجتماعي، ودورها في نشر الثقافة الشورية)، بحضور عدد من أعضاء المجلس، استعرضت مهام المجلس، والدور التشريعي والرقابي الذي يؤديه، والإستراتيجية الإعلامية والاتصالية التي أقرها المجلس مؤخراً.

كما بحثت الجلسة سبل تعزيز التواصل مع ناشطي شبكات التواصل الاجتماعي؛ بما يثري مختلف الموضوعات المعروضة على المجلس ويعود بالنفع على الوطن والمواطن، حيث استمع الأعضاء إلى آراء الضيوف ومقترحاتهم حول تطوير آليات التعاون بين المجلس وناشطي شبكات التواصل الاجتماعي بما ينعكس إيجابا على تعزيز الثقافة الشورية ونشر مبدأ الحوار.

كما أجاب الأعضاء على أسئلة الحضور واستفساراتهم التي تركزت حول نظام المجلس ومهامه واليات عمله والأدوار التي يمارسها على الصعيدين الداخلي والخارجي، مؤكدين أن هذا اللقاء يعكس اهتمام المجلس بتعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع والاستماع إلى آرائهم وبحث آليات تعزيز هذا التواصل وتطويرها.

وأكد المجتمعون خلال جلسة الحوار على أهمية التواصل بين المجلس وأصحاب الاختصاصات ذات العلاقة بعمل المجلس، مثمنين للمجلس هذه الجلسة التي ستسهم في صياغة آلية تعاون وتواصل ستعود بالنفع على الوطن بشكل عام والمجلس بشكل خاص.

و يستقبل سفير خادم الحرمين الشريفين لدى إندونيسيا

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض، سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية إندونيسيا الأستاذ أسامه بن محمد الشعيبي.

وفي مستهل اللقاء رحب معالي رئيس مجلس الشورى بالسفير الشعيبي متمنياً له التوفيق في عمله بما يعزز العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية اندونيسيا في شتى المجالات.

وتم خلال اللقاء استعراض سبل تعزيز علاقات التعاون بين مجلس الشورى والبرلمان الاندونيسي من خلال الزيارات المتبادلة بين لجنتي الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى والبرلمان الإندونيسي.

وحمل معالي رئيس مجلس الشورى السفير الشعيبي نقل تحياته لمعالي رئيس وأعضاء البرلمان الإندونيسي.

الهيئة العامة لمجلس الشورى تعقد اجتماعها التاسع

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من الموضوعات المقترحة من أعضاء المجلس استناداً للمادة ٢٣ من نظام المجلس، وعدة تقارير للأداء السنوي لعدد من الجهات الحكومية.

جاء ذلك خلال الاجتماع التاسع للهيئة العامة من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وبحضور معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو، ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

وقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح مشروع نظام إصدار اللوائح والتنظيمات الخاصة وما في حكمها المقدم من عضو المجلس الأستاذ نايف بن مرزوق الفهادي، استنادا للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى.

كما أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى تقرير اللجنة الخاصة بشأن دراسة مشروع نظام حماية المال العام، وتقرير اللجنة الخاصة لدراسة مقترح مشروع نظام البنك السعودي للادخار المقدم من عضو المجلس الدكتور ناصر بن زيد بن داوود، استناداً إلى المادة ٢٣ من نظام المجلس.

ووافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن مقترح "مشروع نظام الأشغال العامة والبنى التحتية" المقدم من عضو المجلس الأستاذ جبران القحطاني، استناداً للمادة ٢٣ من نظام المجلس، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن مقترح مشروع نظام الرقابة على الألعاب الإلكترونية المقدم من عدد من أعضاء المجلس استناداً للمادة ٢٣ من نظام المجلس.

وأحالت الهيئة العامة مشروع نظام "المنشآت والمستحضرات الصيدلانية والعشبية" والتعديلات المقترحة على نظام "مزاولة المهن الصحية» ونظام المؤسسات الصحية الخاصة" وإعادة مشروع "نظام الأعشاب ذات الإدعاء الطبي ومشتقاتها" لإعادة دراستها في ضوء التعديلات المقترحة على هذه الأنظمة.

ومن الموضوعات التي وافقت الهيئة العامة على إحالتها على جدول أعمال المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن اقتراح إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تختص بها وزارة التجارة والاستثمار، بالإضافة إلى عدد من تقارير الأداء السنوي لعدد من الجهات الحكومية، وعدد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون بين المملكة وعدد من الدول الشقيقة والصديقة.

نائب رئيس مجلس الشورى يستقبل نائبة رئيس مجلس النواب الألماني

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، معالي نائبة رئيس مجلس النواب الاتحادي الألماني (البوندستانغ) السيدة / كلاوديا روث والوفد المرافق لها في إطار زيارتها للمملكة مؤخراً .

ونوه معاليه في مستهل اللقاء بالعلاقات البرلمانية المتميزة بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني مؤكداً حرص مجلس الشورى على تعزيز هذه العلاقة بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين.

وقدم الدكتور محمد الجفري خلال اللقاء نبذة عن مجلس الشورى وآلية اختيار أعضائه بالإضافة إلى عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية والدور الذي يقوم به المجلس في المجالين التشريعي والرقابي، ومعالجة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

وأشار معاليه إلى ما حققته المرأة السعودية من تقدم في مجالات عدة بوأها مناصب عليا مما أهلها للمشاركة في صنع القرار الوطني، حيث تشارك المرأة اليوم في كافة مناحي الحياة وهذا الأمر أصبح واقعاً ملموساً ومن ذلك المشاركة في الانتخابات البلدية التي جرت مؤخراً ترشحاً وانتخاباً، ودخول المرأة عضواً في مجلس الشورى.

وأكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى أن سياسة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - تقوم على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وتسعى دائماً لدعم الوسائل السلمية لحل جميع القضايا في المنطقة.

وتطرق معاليه إلى جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب وتسخير مواردها وإمكانياتها وسن العديد من التشريعات لدحر الإرهاب ومحاربة التطرف.

من جانبها أعربت نائبة رئيس مجلس النواب الاتحادي الألماني عن سعادتها والوفد المرافق لها بزيارة المملكة العربية السعودية وزيارة مجلس الشورى والتعرف عن قرب على عمله.

وأكدت أن مثل هذه الزيارات المتبادلة ستعزز التعاون والعمل المشترك بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني.

وتم خلال الاستقبال استعرض علاقات التعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ألمانيا الاتحادية إلى جانب التطورات والأحداث في المنطقة.

كما تم استعراض العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني، وأهمية تفعيل دور لجنتي الصداقة في مجلس الشورى والبرلمان الألماني لما لهما من دور في استكشاف أفاق أوسع لعلاقات التعاون بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الصديقين.

حضر الاستقبال عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية في مجلس الشورى الدكتور أحمد الزيلعي وعضو مجلس الشورى الدكتورة ثريا العريض، وسفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى المملكة ديتر هالر.

د. الجفري يستقبل نائب سفير مصر لدى المملكة

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس، نائب سفير جمهورية مصر لدى المملكة المستشار إيهاب سليمان.

وأكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء على متانة العلاقات التي تربط بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر في مختلف المجالات، مشيراً إلى ما يربط مجلس الشورى والبرلمان المصري من علاقات تنطلق من عمق الروابط الأخوية التي تجمع بين شعبي البلدين الشقيقين.

وتم خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات التي تصب في تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين، وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان المصري.

و يستقبل نائب رئيس مجلس النواب النيجيري

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، معالي نائب رئيس مجلس النواب بجمهورية نيجيريا الاتحادية السيد يوسف سليمون لاسون والوفد المرافق له وذلك خلال زيارته للمملكة مؤخراً.

ورحب معالي نائب رئيس مجلس الشورى في مستهل اللقاء بالسيد يوسف سليمون لاسون والوفد المرافق له، وأكد أن مثل هذه الزيارة تسهم في دعم العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين والدفع بها إلى مجالات أوسع .

ونوه معاليه بالعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان بجمهورية نيجيريا مؤكداً حرص مجلس الشورى على تعزيز هذه العلاقة بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما.

وأشار الدكتور محمد الجفري إلى الدور الريادي الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في خدمة الإسلام والمسلمين، وجهودها في خدمة الحرمين الشريفين وضيوف الرحمن وما ترمي إليه رؤية المملكة ٢٠٣٠ من زيادة في أعداد الحجاج والمعتمرين.

من جانبه أعرب معالي نائب رئيس مجلس النواب النيجيري عن سعادته بزيارة المملكة وزيارة مجلس الشورى.

ونوه بالعلاقات الثنائية بين جمهورية نيجيريا الاتحادية والمملكة العربية السعودية والعلاقات البرلمانية بين البرلمان النيجيري ومجلس الشورى، مؤكداً أهمية تفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين بما يعمل على دعم العلاقات الثنائية ويحقق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما.

وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات بين المملكة ونيجيريا وسبل تعزيزها في مختلف الميادين السياسة والاقتصادية والتجارية إلى جانب تطوير التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان النيجيري.

وفي نهاية اللقاء تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة.

حضر الاستقبال عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية النيجيرية في مجلس الشورى صاحب السمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله المشاري آل سعود وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية نيجيريا الأستاذ فهد بن عبدالله الصفيان، والقائم بالأعمال في السفارة النيجيرية لدى المملكة ساليسو عمر.

مساعد رئيس مجلس الشورى يستقبل السفير النمساوي

استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان في مكتبه بمقر المجلس بالرياض، سفير جمهورية النمسا لدى المملكة السيد / جريغور كوسلر.

وجرى خلال الاستقبال مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية النمسا، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات وسبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان النمساوي من خلال تبادل الزيارات بينهما وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية بما يسهم في توسيع علاقات التعاون بين البلدين الصديقين إلى مجالات أرحب. حضر اللقاء عدد من أعضاء مجلس الشورى.

لجنة الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى تجتمع بوفد البرلمان البنغلاديشي

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البنغلاديشية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور VVعبدالله بن حمود الحربي اجتماعاً مع وفد لجنة الصداقة البرلمانية البنغلاديشية السعودية في البرلمان البنغلاديشي برئاسة السيد / بذل الحق هارون خلال زيارته للمملكة مؤخراً.

ونوه الدكتور عبدالله الحربي بالعلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية بنغلاديش مؤكداً أهمية مثل هذه اللقاءات في دعم وتعزيز علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين، وبين مجلس الشورى والبرلمان البنغلاديشي بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الشقيقين.

وعبر عن تقديره لموقف جمهورية بنغلاديش من دعم قوات التحالف لإعادة الشرعية في الجمهورية اليمنية .

من جانبه أعرب رئيس وفد لجنة الصداقة البنغلاديشي عن سعادته والوفد المرافق له من أعضاء البرلمان بزيارة مجلس الشورى والالتقاء بأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى مشيراً إلى عمق العلاقات الثنائية التي تربط بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين وكذلك العلاقات البرلمانية التي تجمع البرلمان البنغلاديشي ومجلس الشورى.

وقدر السيد بذل الحق هارون الدور الريادي للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله- في العالم الإسلامي وحرصها على وحدة المسلمين .

وتطرق إلى دور الزيارات المتبادلة التي قام بها كبار المسؤولين في البلدين في تعزيز علاقات التعاون ومن بينها الزيارة التي قام بها معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى جمهورية بنغلاديش .

وجرى خلال اللقاء استعرض العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية بنغلاديش والسبل الكفيلة بتعزيز التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في شتى المجالات ، خاصة في مجال العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البنغلاديشي وسبل تفعيل لجنتي الصداقة البرلمانية بين الجانبين بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الشقيقين.

لجنة التعليم والبحث العملي تناقش تقرير وزارة التعليم بحضور الوزير العيسى

عقدت لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى اجتماعاً بحضور معالي وزير التعليم الدكتور أحمد بن محمد العيسى ومعالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري وذلك لمناقشة التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ، وأبرز التحديات التي تواجهها الوزارة والإنجازات التي حققتها في قطاعي التعليم العام والعالي.

وأفاد رئيس اللجنة الدكتور مشعل السلمي أن معالي نائب رئيس المجلس استهل الاجتماع بالتأكيد على أن اللقاءات المباشرة بين أعضاء اللجان المتخصصة بالمجلس مع مسؤولي الجهات الحكومية أثناء إعداد لجان المجلس تقاريرها ينعكس على جودة مخرجاتها والقرارات التي يتخذها المجلس بعد مناقشة تلك التقارير.

وأوضح الدكتور السلمي أن الاجتماع تناول بعض الجوانب التعليمية التي تضمنها التقرير ومنها مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم، وإستراتيجية التعليم العام والصعوبات والتحديات التي تواجهها وزارة التعليم وسبل معالجتها، والخطوات التي حققتها الوزارة بعد دمج وزارة التعليم العالي معها في وزارة واحدة.

من جانبه أبدى معالي وزير التعليم حرص الوزارة على التواصل المستمر مع مجلس الشورى ممثلاً في لجنة التعليم والبحث العلمي للنهوض بعمل الوزارة والاستفادة من أراء ومقترحات أعضاء المجلس.

وقد أجاب معالي الدكتور العيسى ومسؤولو الوزارة الذين حضروا الاجتماع عن أسئلة أعضاء اللجنة واستفساراتهم حول ما تضمنه التقرير السنوي للوزارة وبعض القضايا التعليمية.

وستقدم لجنة التعليم والبحث العلمي تقريراً مفصلاً بشأن التقرير السنوي لوزارة التعليم متضمناً توصياتها لمناقشته في جلسات المجلس القادمة.

لجنتا الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية تبحثان سبل تطوير العلاقات بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور أحمد بن عمر الزيلعي اجتماعاً مع وفد لجنة الصداقة البرلمانية الألمانية السعودية في البرلمان الألماني (البوندستاغ) برئاسة السيد راينر أرنولد عضو لجنة الدفاع، عضو نائب في لجنة الشون الخارجية يرافقه الدكتور كارل هاينز برونر رئيس اللجنة الفرعية لنزع السلاح وعدم الانتشار، والوفد المرافق في إطار زيارتهم للمملكة مؤخراً.

ورحب الدكتور أحمد الزيلعي في مستهل اللقاء بوفد البرلمان الألماني مشيداً بالعلاقات الثنائية بين المملكة وألمانيا في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية والبرلمانية.

من جانبه أعرب السيد راينر عن سعادته بزيارة المملكة ومجلس الشورى والالتقاء بأعضاء المجلس، داعياً إلى المزيد من التعاون بين البلدين الصديقين في جميع المجالات خاصة على المستوى البرلماني من خلال تبادل الزيارات بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني.

وتم خلال الاجتماع استعرض علاقات التعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ألمانيا الاتحادية وتطورات الأحداث في المنطقة إلى جانب موضوع الإرهاب وما يشكله من مخاطر أمنية وبخاصة في بعض الدول الأوروبية .

كما تم استعراض العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني، وأكد الجانبان أهمية وتفعيل دور لجنتي الصداقة في مجلس الشورى والبرلمان الألماني لما لهما من دور في استكشاف أفاق أوسع لعلاقات التعاون بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الصديقين.

حضر الاجتماع سفير جمهورية المانيا الاتحادية لدى المملكة ديتير هالر، والملحق العسكري الألماني في المملكة العقيد توماس شنايدر.

البرلمان الأرجنتيني يشكل لجنة صداقة برلمانية مع مجلس الشورى

شكل البرلمان في جمهورية الأرجنتين لجنة صداقة برلمانية مع مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية وذلك بعد إعادة انتخاب أعضائه مؤخراً، وتهدف اللجنة إلى تعزيز العلاقات بين المجلسين في البلدين وتعزيز التعاون المشترك بين بين المملكة والأرجنتين في كافة المجالات.

وسلم سفير جمهورية الأرجنتين لدى المملكة خايمي سرخيو سردا عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأرجنتينية في المجلس الدكتور خالد بن إبراهيم العواد قائمة بأسماء رئيس وأعضاء لجنة الصداقة، وذلك خلال الاجتماع الذي عقده الدكتور خالد العواد معه في مقر المجلس بحضور عضوي مجلس الشورى عضوي لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأرجنتينية في المجلس الدكتور سعود السبيعي والدكتورة سلوى الهزاع.

ورحب الدكتور خالد العواد بتشكيل لجنة صداقة برلمانية مع مجلس الشورى مشيراً إلى أن تشكيل البرلمان الأرجنتيني لهذه اللجنة سيسهم في تعزيز العمل والتعاون الثنائي بين البلدين الصديقين في شتى المجالات لا سيما العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية والبرلمان في جمهورية الأرجنتين والدفع بها إلى مجالات أرحب، إلى الزيارة التي قام بها وفد لجنة الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى إلى جمهورية الأرجنتين في وقت سابق وما حققته من نتائج إيجابية أسهمت في دعم العلاقات بين مجلس الشورى والبرلمان الأرجنتيني.

وتم خلال الاجتماع استعراض العلاقات بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والتعليمية ودور لجنتي الصداقة في تطوير ودعم العلاقات الثنائية بين البلدين ولاسيما العلاقات البرلمانية من خلال تبادل الزيارات بين أعضاء اللجنتين لتعزيز التواصل والتنسيق بين مجلس الشورى والبرلمان الأرجنتيني.

لجنة الصداقة مع نيجيريا تجتمع مع نائب رئيس البرلمان النيجيري

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية النيجيرية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة سمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود اجتماعاً مع معالي نائب رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) في جمهورية نيجيريا السيد يوسف سليمون لاسون والوفد المرافق له الذي يضم أعضاء لجنة الصداقة النيجيرية السعودية في البرلمان النيجيري وذلك في إطار الزيارة التي يقوم بها الوفد البرلماني النيجيري للمملكة.

وفي مستهل اللقاء رحب عضو المجلس رئيس اللجنة الأمير خالد آل سعود بنائب رئيس مجلس النواب بجمهورية نيجيريا والوفد المرافق له مشيداً بمستوى التطور في العلاقات الثنائية بين المملكة ونيجيريا في شتى المجالات الاقتصادية والبرلمانية.

واكد أهمية تبادل الزيارات بين لجنتي الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى والبرلمان النيجيري لما لهما من دور في دعم وتطوير العلاقات الثنائية واستكشاف آفاق أوسع لعلاقات التعاون بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الصديقين.

من جانبه أعرب نائب رئيس مجلس النواب النيجيري باسمه وباسم الوفد عن سعادته بزيارة المملكة ومجلس الشورى والالتقاء بأعضاء المجلس منوهاً بالعلاقات الثنائية بين نيجيريا والمملكة، ودعا إلى المزيد من التعاون في جميع المجالات خاصة على المستوى البرلماني من خلال تبادل الزيارات بين مجلس الشورى والبرلمان النيجيري.

ونوه السيد لاسون بالجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله- لخدمة ضيوف بيت الله الحرام والاستعدادات الكبيرة التي تبذلها لمواسم الحج كعادتها في كل عام حتى يؤدوا الحجاج مناسكهم بكل يسر وسهولة.

وأكد السيد لاسون أهمية دعم جسور التواصل بين البلدين مشيراً إلى أن زيارة وفد لجنة الصداقة البرلمانية النيجيرية السعودية إلى المملكة تهدف إلى بحث تعزيز العلاقات الاقتصادية والتعليمية بين البلدين.

وأكد الجانبان خلال الاجتماع عمق العلاقات بين البلدين معربين عن الأمل في دعم هذه العلاقات وزيادة حجم التبادل التجاري والاقتصادي وتعزيز أواصر التعاون في الجوانب العلمية والثقافية والسياسية.

وحضر نائب رئيس البرلمان النيجيري والوفد المرافق له مأدبة العشاء التي أقامها عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية النيجيرية بالمجلس سمو الأمير خالد بن عبدالله آل سعود تكريماً لمعاليه وأعضاء الوفد المرافق ، بحضور عدد من أعضاء المجلس وأعضاء اللجنة.

لجنة التعليم والبحث العلمي تناقش التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم العام بحضور محافظ الهيئة

ناقشت لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى التقرير السنوي لهيئة التقويم التعليم العام للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ، وذلك خلال الاجتماع الذي عقدته في مقر المجلس بحضور معالي محافظ هيئة التقويم للتعليم العام معالي الدكتور نايف بن هشال الرومي وعدد من مسؤولي الهيئة.

وفي بداية الاجتماع عبر عضو المجلس رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي الدكتور مشعل السلمي عن تقديره لمحافظ الهيئة ومسؤوليها على مبادرتهم بالتواصل مع اللجنة الذي يأتي في سياق التعاون والتواصل المستمر بين مجلس الشورى والجهات الحكومية وصولاً إلى ما يحقق توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي العهد الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - وتطلعات المواطنين بتطوير التعليم.

وأشار الدكتور مشعل السلمي إلى أن اللجنة تولي التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم العام اهتمامها نظراً لأهمية الهيئة في مجال تطور التعليم إلى جانب ما تضمنه التقرير من جوانب مهمة في مسيرة عمل الهيئة تستوجب الإيضاح من مسؤوليها قبل أن تعد لجنة التعليم والبحث العلمي تقريرها لرفعه للمناقشة في إحدى جلسات المجلس خلال الفترة القادمة.

من جانبه ثمن معالي محافظ هيئة تقويم التعليم العام دور مجلس الشورى في دعم الأجهزة الحكومية وتطوير أدائها، وتعزيز التنمية الشاملة بالمملكة، مؤكداً على الدور التكاملي بين المجلس والهيئة في تحفيز قطاع التعليم العام وتقديم المبادرات لتسريع وتحفيز هذا القطاع المهم بما يعزز التنمية البشرية في المملكة، وتم خلال الاجتماع مناقشة أهم انجازات الهيئة والصعوبات والمعوقات التي تواجهها ، وأجاب مسؤولو الهيئة على أسئلة أعضاء لجنة التعليم والبحث العلمي واستفساراتهم حول بعض النقاط والتفاصيل التي تضمنها التقرير.

وفد تشريعي إماراتي يزور مجلس الشورى

قام وفد تشريعي من دولة الأمارات العربية المتحدة بزيارة إلى مجلس الشورى في إطار زيارتهم للمملكة مؤخراً ضمن برنامج الزيارات المتبادلة لإدارات التشريع بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المتخذ في الاجتماع السابع للجنة الدائمة لمسؤولي إدارات التشريع بدول المجلس .

واجتمع الوفد خلال الزيارة بمدير عام إدارة المستشارين المجلس الأستاذ محمد بن عبدالرحمن العجلان الذي شرح للوفد دور مجلس الشورى في سن الأنظمة وإصدارها بعد مناقشتها وموافقة المجلس عليها، مبيناً ما تتيحه المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى لعضو المجلس من مجال لسن الأنظمة الجديدة أو التعديل على نظام نافذ.

من جانبهم عبر أعضاء الوفد الإماراتي عن سعادتهم بزيارة مجلس الشورى والتعرف على جهوده في المجال التشريعي والتنظيمي.

وتكون الوفد الاماراتي من المستشار محمد أحمد الحمادي، والمستشار محمد عبدالله الجابري، والمستشار عبدالله احمد الراشد.

البرلمان العربي يطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لوقف المجازر بحق الشعب السوري

طالب رئيس البرلمان العربي أحمد بن محمد الجروان مجلس الأمن وخصوصًا الدول دائمة العضوية بتحمل مسؤوليتها من أجل وقف الجرائم المرتكبة يوميًا بحق الشعب السوري، وإلزام نظام الأسد وحلفاءه بالوقف الفوري لإطلاق النار والقصف الجوي وحصار المدنيين لغرض تجويعهم من قبل نظام الأسد والجهات الداعمة له.

وأوضح البرلمان العربي، في بيان له أن رئيس البرلمان العربي وجه رسالة بهذا الشأن إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، كما تم إرسال نسخة منها إلى برلمانات الدول الأعضاء في مجلس الأمن والأمين العام لجامعة الدول العربية.

وأكد الجروان، في رسالته أن الوضع في سوريا وما خلفه من ضحايا ولاجئين، وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، لا سيما استخدام الأسلحة الثقيلة والقصف الجوي، وإلقاء البراميل المتفجرة وتجويع المدنيين من قبل نظام الأسد وحلفاءه، هو ما أدى لوصول الأوضاع في حلب إلى هذا الحد. وعد السياسات التي اعتمدها المجتمع الدولي في سوريا خاطئة، وأن الاكتفاء ببيانات الإدانة والشجب والتنديد شجع نظام الأسد وحلفاؤه من دول وجماعات مسلحة على انتهاج سياسة تتعمد قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين والأطفال نتيجة لعدم العمل الجاد من قبل المجتمع الدولي، وحذر الجروان في رسالته من المخططات الخطيرة تجاه الشعب العربي في سوريا وخاصة المدنيين داخل مدينة حلب، داعيًا إلى لضغط من أجل الوقف الفوري للقصف الجوي على السوريين من قبل النظام وحلفاءه، حقنًا لسيل الدماء الجاري في الأراضي السورية من النساء والأطفال والشيوخ والأبرياء .

البرلمان العربي يدين منع الآذان في القدس ويصفه بالممارسة الخرقاء

دعا البرلمان العربي حكومات العالم ومنظماته ومؤسساته وهيئاته الدولية إلى تحمل مسؤولياتهم تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وخاصة إزاء ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات في مدينة القدس، ومحاولات تهويدها وطمس هويتها العربية، وتغيير معالمها التاريخية وطبيعتها الدينية وآخرها مشروع قانون منع الأذان في القدس والأراضي العربية المحتلة.

وعدّ رئيس البرلمان أحمد بن محمد الجروان فى بيان له بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، مشروع قرار منع الأذان في القدس والتدخل في شؤون العبادة، والاعتداء على الشعائر الدينية في الأراضي

الفلسطينية بأكملها، ممارسات خرقاء تؤكد على عنصرية دولة الاحتلال، الأمر الذي من شأنه جر المنطقة إلى مزيد من العنف وعواقب وخيمة تتحمل سلطات الاحتلال عواقبها.

صراع على رئاسة البرلمان الأوروبي

احتدم الصراع في بروكسل لخلافة رئيس البرلمان الأوروبي مارتين شولتس الذي أعلن تنحيه عن منصب بداية العام المقبل للعودة للحياة السياسية في ألمانيا وخوص الانتخابات التشريعية هناك. وأعلن جاني بيتيلا رئيس المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي عن ترشحه لتبوء رئاسة البرلمان خلفًا لشولتس، وقال إن الاشتراكيين لن يقبلوا إطلاقًا أن يهيمن المحافظون الأوروبيون على جميع المؤسسات الأوروبية في بروكسل. وتخطط فعاليات أوروبية أخرى من عائلات سياسية مختلفة بتقديم مرشحين عنها لخلافة رئيس البرلمان شولتس والحلول محله قبل يوم ١٧ يناير القادم.

ندوة في البرلمان الأوروبي حول معاداة المسلمين

بمبادرة من البرلمان الأوروبي ومكتب جامعة الدول العربية في بروكسل شهد البرلمان الأوروبي ندوة حول ظاهرة معاداة المسلمين أو الإسلاموفوبيا ونبذ الكراهية ورفض العنف والتطرف. شارك فيها عدد من البرلمانيين العرب والأوروبيين، وعدد من سفراء الدول العربية، وحضرها سفير خادم الحرمين الشريفين لدى بلجيكا والاتحاد الأوروبي الأستاذ عبد الرحمن سليمان الأحمد، وعدد من الدبلوماسيين العرب والنواب الأوروبيين والمهتمين بشؤون المسلمين في أوروبا.

وقال النائب بير بانزيري رئيس لجنة العلاقات مع المغرب العربي إن الهدف يضل وضع تفاهم متبادل ورسم سياسات تعاون والتواصل لتحديد عناصر مشتركة تمكن من مواصلة العمل حولها مستقبلاً. مشددًا على ضرورة التركيز على نبذ الربط بين الدين الإسلامي والإرهاب من جهة وتحديد سياسة واضحة لمكافحة التطرف من جهة أخرى.

وأوضح أن الاتحاد الأوروبي وضع عدة تشريعات لمواجهة ظاهرة معاداة المسلمين ولكنها تضل غير كافية، وأن التطرف هي مشكلة مشتركة لا يكن مواجهتا والتعامل معها وحلها سوى بآلية موحدة وبتنسيق من الجميع. من جانبه شكر سفير دولة قطر لدى بلجيكا علي بن جاسم آل ثاني، البرلمان الأوروبي ومنظمي الندوة على هذه المبادرة، معتبرًا إياها جزءا من الحوار بين أتباع الثقافات وللدفع بالتسامح. وشدد على أن الإرهاب لا دين له وأن المسلمين هم الأكثر تضررًا من صنائعه.

ونبه السفير القطري إلى محاولات تشويه المرأة المسلمة وإلصاق صورة سلبية بها، مشيرًا إلى الدور الفاعل للمرأة المسلمة وتمتعها بمختلف الحقوق. وأوضح أن مثل هذه اللقاءات من شأنها أن تثمر نتائج إيجابية وتفتح الطريق إلى تعاون أفضل وهو ما يجب متابعته وتنظيمه بشكل دوري. ونبه الحبيب أدمي رئيس بعثة الجماعة العربية من جهته إلى الدور السلبي الذي تقوم به بعض وسائل الإعلام في تأجيج الكراهية والحقد ضد المسلمين وتشويه صورة الإسلام عبر تحريف الواقع والمغالاة في تزييف الواقع. وشهدت الندوة نقاشًا مستفيضًا حول العلاقات بين المسلمين وأوروبا وأهمية التغلب على الأفكار النمطية القائمة كما تم تنظيم ورشتي عمل حول رفض العنف والكراهية ودور المرأة المسلمة.

تشريع أوروبي لمحاربة التهرب من الضرائب

صوت البرلمان الأوروبي بالموافقة على قواعد جديدة تتيح لمسؤولي الضرائب في دول الاتحاد الأوروبي بتبادل أسماء وبيانات أصحاب الحسابات المصرفية في دولهم كجزء من جهود الاتحاد لمحاربة التهرب الضريبي.

ووافق أعضاء البرلمان الأوروبي اليوم بأغلبية ٥٩٠ عضوا ومعارضة ٣٢ عضوا مع امتناع ٦٤ عضوا عن التصويت على قانون يمنح السلطات الضريبية الأوروبية سلطة تبادل المعلومات الخاصة بالحسابات المصرفية وفوائد هذه الحسابات وتوزيعات الأرباح الخاصة بمواطني هذه الدول، وبتصويت البرلمان اليوم على هذه القواعد يدخل اتفاق تبادل البيانات المصرفية بين السلطات الضريبية آليا حيز التطبيق في الاتحاد الأوروبي الذي يضم ٢٨ دولة.

عاطف الطراونة رئيسًا لمجلس النواب الأردني

انتخب مجلس النواب الأردني في أولى جلساته النائب عاطف الطراونة رئيساً للمجلس للعامين القادمين.

وحصل النائب الطراونه على ٦٩ صوتاً من بين مجموع أعضاء المجلس الذين حضروا الجلسة وعددهم ١٩٠عضوًا، فيما حصل منافسه النائب عبد الكريم الدغمي على ٣٤صوتًا فيما حصل الدكتور عبدالله العكايلة على ٢١ صوتاً، وتم إبطال خمس ورقات.

وسيعقد المجلس يوم الأربعاء القادم بعد غد جلسة لانتخاب أعضاء اللجان المتفرعة عن المجلس وعددها ١٤ لجنة، اضافة الى انتخاب نائبين لرئيس المجلس ومساعدين له.

يذكر أن مجلس النواب الأردني الحالي تم انتخابه في العشرين من شهر سبتمبر / أيلول الماضي، ويضم المجلس في عضويته ١٣٠ عضواً بينهم عشرين امرأة، وتستمر دورة المجلس الحالي لمدة أربع سنوات.

الاتحاد البرلماني العربي : القضية الفلسطينية بوصلة العرب وقضيتهم الأولى

أكد الاتحاد البرلماني العربي أن القضية الفلسطينية تبقى بوصلة الشعوب العربية والقضية الأولى حتى ينتصر الحق على الباطل وتقوم الدولة الفلسطينية المستقلة الحرة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة.

وشدد الاتحاد في بيان له بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ذكرى تقسيم فلسطين، على حق الشعب العربي الفلسطيني المظلوم والمضطهد على أرضه المسلوبة مقدراته، مطالبا بعودة اللاجئين لأراضيهم.

ودعا الاتحاد البرلماني العربي إلى العمل على قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس ليكون لهذا الشعب وجوده الحر المستقل كسائر شعوب الأرض

فما من شعب محتل على وجه البسيطة سوى الشعب الفلسطيني.

وشجب الاتحاد سياسات الاحتلال الاسرائيلي العدوانية على الشعب الفلسطيني من قتل بدم بارد لأبنائه وتنكيل بهم دون أي اعتبار لقيمة الإنسانية، كما يستنكر القوانين العنصرية التي سنها ما يدعى بالكنيست الاسرائيلي ومشاريع القوانين العنصرية وفي مقدمتها مشروع قانون منع رفع الاذان بمكبرات الصوت في القدس المحتلة.

البرلمان الألماني يمدد التواجد العسكري في أفغانستان

أجاز البرلمان الألماني قرارًا للحكومة بتمديد التواجد العسكري وزيادة الفرقة العسكرية إلى حوالي ٩٨٠ عنصرًا في أفغانستان لمدة عام مطلع ٢٠١٧ م.

وقال أعضاء في البرلمان إن الموافقة على قرار الحكومة يعود إلى تردي الأوضاع الأمنية في أفغانستان وحماية مطار مزار شريف العسكري الذي تستخدمه الفرقة العسكرية الألمانية وفرق من حلف "الناتو".

بجانب الاستمرار بتدريب عناصر من الجيش والشرطة الأفغان ، ومتابعة خطط ألمانيا التنموية في أفغانستان.

مجلس الشيوخ الأمريكي يقر مشروع قانون تمديد العقوبات على إيران

وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على تمديد العقوبات المفروضة حالياً على إيران لعشر سنوات.

وأقر المجلس مشروع القانون في تصويت بعد موافقة ٩٩ عضواً ودون أي معارضة.

وأرسل مجلس الشيوخ مشروع القانون إلى البيت الأبيض لكي يوقعه الرئيس باراك أوباما ويصبح قانوناً.

وكان مجلس النواب قد وافق على المشروع بالإجماع تقريباً في شهر نوفمبر الماضي.

وينتهي العمل بقانون عقوبات إيران في الـ٣١ من شهر ديسمبر الحالي إذا لم يتم تجديده.

قوانين صارمة في أستراليا لمكافحة الإرهاب

أعلن رئيس الوزراء الأسترالي مالكولم تيرنبول أن الحكومة الأسترالية وافقت على قوانين صارمة لمكافحة الإرهاب من شأنها السماح للمدعي العام الفيدرالي طلب إبقاء الإرهابيين المدانين في السجن حتى بعد انتهاء فترة حكمهم.

وجاء في بيان صادر عن مكتبه أن هذا التشريع الذي صادق عليه البرلمان في آخر أيام انعقاده للعام الجاري يتيح للمدعي العام أن يطلب من المحكمة قبل ١٢ شهرًا من انقضاء مدة الحكم إبقاء سجين مدان بتهم تتعلق بالإرهاب في السجن، وقال المدعي العام الفيدرالي الأسترالي جورج براندیس للبرلمان إن المحاكم في حاجة لتقييم ما إذا كان الإفراج عن أي سجين يمثل خطرًا غير مقبول على المجتمع المحلي والأمن الأسترالي.

أ.د. دلال بنت مخلد الحربي
عضو مجلس الشورى سابقاً

المرأة في الشورى

شهدت الدورة السادسة من دورات مجلس الشورى مشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى وذلك عندما أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز - رحمه الله وغفر له- قراره التاريخي ذو الرقم (أ/ ٤٤) وتاريخ ٢٩/ ٢/ ١٤٣٤هـ والذي استلزم تغيير نص المادة الثالثة من نظام مجلس الشورى التي كانت تنص» : يتكون مجلس الشورى من رئيس ومئة وخمسين عضوا يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص وتحدد حقوق الاعضاء وواجباتهم بأمر ملكي «لتصبح» : يتكون مجلس الشورى من رئيس ومائة وخمسين عضواً يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص على أن لا يقل تمثيل المرأة فيه عن ٢٠٪ من عدد الأعضاء، وتحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم وجميع شؤونهم بأمر ملكي».

كما استلزم الأمر تعديل المادة (٢٢) من اللائحة الداخلية والتي كانت تنص : «تتكون كل لجنة من اللجان المتخصصة من عدد من الأعضاء يحدده المجلس على أن لايقل عن خمسة أعضاء ويختار المجلس هؤلاء الأعضاء، ويسمي من بينهم رئيس اللجنة ونائبه ويراعى في ذلك اختصاص العضو و حاجة اللجان ومشاركة المرأة في اللجان «لتصبح» : تتكون كل لجنة من اللجان المتخصصة من عدد من الأعضاء يحدده المجلس على أن لايقل عن خمسة أعضاء ويختار المجلس هؤلاء الأعضاء، ويسمي من بينهم رئيس اللجنة ونائبه ويؤخذ في الأعتبار حاجة اللجان واختصاص العضو ومشاركة المرأة في اللجان».

مرّت الدورة السادسة التي شاركت المرأة فيها للمرة الأولى، وقدمت فيها (٣٠٨) توصيات، و (٥٨) مقترحًا وفق المادة ٢٣ من نظام المجلس، عدا مشاركتها الفاعلة والنقاش تحت القبة والمشاركة في اللجان واللقاءات والاجتماعات التي تتم داخل المجلس أو خارجه، وعضوية البرلمانات، وتمكن العديد منهن من تسنم رئاسة ونيابة بعض اللجان.

أما تقييم التجربة ومدى نجاحها أو تميزها أو تواضعها فهذا يتم من خلال هيئة علمية محايدة تستقصي كل ما يتعلق بهذا الموضوع وتقوم بدراسته وتحليله وفق معايير واضحة.

وإن كنت أجزم أن التجربة من وجهة نظري ناجحة و موفقة، حيث قدمت العضوات الشيئ الكثير من الآراء والأفكار البناءة، وكان للبعض منهن وجود قوي من خلال إثراء المناقشات التي كانت تجري من خلال الجلسات، ويؤيد ما أذهب إليه ما كانت تشير اليه وسائل الإعلام من قوة مدخلات العضوات وجدية طرحهن.

والأمل أن يتخذ المجلس خطوات أوسع لتوثيق علاقات عضوات الشورى بالمؤسسات المثيلة في العالم وتلك التي لها اهتمامها بالبرلمانيات على المستوى الإقليمي والعربي والعالمي.

ومع بداية الدورة السابعة وبدخول عضوات جدد، وخروج أخريات المؤمل أن يتمكن المجلس من تنفيذ الرؤى التي وضعها ولي الأمر بتحسين أوضاع المرأة وتمكينها من حقوقها وتوسيع فرص العمل والمشاركة في المستويات العليا، كل ذلك يجب أن يكون في إطار تعاليم الإسلام الحنيف الذي أنقذ المرأة من تقاليد جاهلية كانت تحط من قدرها إلى إعزاز لها، وإتاحة المجال أمامها بكل مسارات الحياة.

وأختم أن تجربة المرأة في الشورى تعد تجربة مميزة ويجب أن لا نحكم عليها حكماً عاجلاً بل أن مشاركتها تحتاج إلى وقت لتقويم مدى فاعليتها وعمق إسهامها.

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات

ثمرات دعمكم

للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	1646080100001190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	9993333111110005
البنك العربي الوطني	0180117400000015
البنك السعودي الهولندي	0331781000005
مصرف الإنماء	68220002000000
البنك الأهلي التجاري	2231900000000200
بنك ساب	0200999904472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	7796400016 3
بنك الجزيرة	0036231111001

إفشاء أسرار العمل، خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج
كمًّا ونوعا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء
كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

nazaha.gov.sa
رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa